

فضيلة الشيخ عبد الله المطلق:
لقاءات الحوار الوطني ليست نبوية
وموجهة لكل شرائح المجتمع وأطيافه

فيصل بن معمر: مقبلون على
قفزات تعتمد على تعزيز
الشراكة المجتمعية في صنع القرار

بحر العرب أحد البدائل الاستراتيجية
لمضيق هرمز



ملف العدد:

الحوار المجتمعي في دول مجلس التعاون الخليجي: الضرورة والأهمية والأهداف

- الإعلام الخليجي بين شركات جاذبة.. ووسائل حكومية طاردة وزحام في بيئة ضيقة
- الانتخابات البلدية السعودية رفعت نسبة المترشحين إلى الثلثين ومشاركة المرأة لأول مرة
- الشباب يقودون بطريقة حضارية وطاقات لا حدود لها وسياسيون بجدارة وبرغماتيون ببراعة
- الحوار الأكاديمي يضمن مصداقية المعلومات وموثوقية مصادرها ويصحح التباس المفاهيم
- الجامعات تحضن مستقبل الوطن وأماله .. و مهمتها توضيح الحقائق للأجيال التواقه لمعرفة
- وسائل الإعلام تحمل عبء تعزيز مفهوم الحوار أو فشله ولابد من احترام أطراف الاختلاف
- ١٧ مليار دولار دعم قطر للربع العربي لرسم خريطة سياسية جديدة وتحقيق زعامة وهمية
- العقائد والمشروع التوسيع الإيراني - التركي يعرقلان الحوار الخليجي مع دولتي الجوار العربي
- أزمة قطر تدعو لإعادة النظر في منظومة مجلس التعاون لضمان مستقبل أكثر استقراراً تناغماً

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على
تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من
الأنشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لمائة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل أساسية:
شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالي.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب
القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة،
اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف وال المجالات الممكنة
للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة
كاب القابضة مما أمكنها من الاستثمار في العديد من
المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة
نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة
السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها
ومنتجات الغابات (الالخشب والورق وعجين الورق)
وذلك بالتزامن مع التركيز على نشاطها الاساسي والخاص
بقطاع التطوير العقاري.

WHEN EXPERIENCE
AND
RESULTS MATTER





قيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم:

جهة العمل:

القسم:

العنوان:

صندوق البريد:

المدينة الدول:

يرسل هذا الطلب إلى:

مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:

١٩ شارع راية الاتحاد

ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف: +٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩

فاكس: +٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥

البريد الإلكتروني: info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفية:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث

رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧

اسم البنك: مجموعة سامبا المالية

رمز الحساب: SAMBSARI

اييان: ٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٤٤٣٦٤٠٧ SA٩٧

مدينة جدة

المملكة العربية السعودية

افتتاحية العدد

الحوار في الخليج .. مستمر ومتوفّف !!

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

6

متابعات خلنجية

العائد والمشروع التوسعي لتركيا وإيران يعرقلان الحوار الخليجي
مع الدولتين
د. معن سلامة



11

متابعات عربية

التبادل التجاري بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي:
الواقع والآفاق
د. عبدالكريم جابر شنجر العيساوي

14

حوار

فضيلة الشيخ عبدالله المطلق: لقاءات الحوار الوطني ليست
نخبوية والمركز يتوجه للمجتمع بكل شرائحه وأطيافه
أجرى الحوار / د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

19

فيصل بن معمر: مقبلون على قفزات تتطلب تحدث الأدوات
لتعزيز المشاركة المجتمعية في صناعة القرار
أجرى الحوار / د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

26

دراسة العدد

جريدة التعبير بين القانونين الدولي والداخلي: المبادئ والقيم والحدود
د. عبد الحسين شعبان



مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام

jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
سليمان مارديني

suliman@araa.sa

التصميم الفني
منى فيصل

mona@grc.net

الهيئة الاستشارية

د. خالد الجابر

أ. د. عبد الخالق عبد الله

أ. د. عبد الله خليفة الشايحي

د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج

أ. د. صالح بن عبد الرحمن المانع

د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة

تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «أراء حول الخليج» على العنوان التالي:

١٩ شارع راية الاتحاد

ص.ب. ١٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف: +٩٦٦ ١٢ ٥١١٩٩٩

فاكس: +٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥

البريد الإلكتروني: info@araa.sa

الاشتراك السنوي

الدول العربية: ١٠٠ دولاراً
الدول الأوروبية: ١١٠ دولاراً
بقية دول العالم: ١٢٠ دولاراً

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالات مصرافية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية: ٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة: ٣٥ درهماً
مملكة البحرين: ٣,٥ ديناراً
دولة قطر: ٣٥ ريالاً
دولة الكويت: ٣,٥ ديناراً
سلطنة عمان: ٣,٥ ريالاً
الأردن: ٤,٥ ديناراً

هذا العدد

هذا العدد الماثل بين أيديكم يحمل رقم ١٦١ من سلسلة مجلة آراء حول الخليج الشهرية التي تصدر عن مركز الخليج للأبحاث ، وهو يتناول موضوعات متعددة إضافة إلى قضية الملف الرئيس وهو حول "الحوار" في دول مجلس التعاون الخليجي باعتبار أن الحوار مطلب وضرورة لخدمة المستقرار والأمن والتنمية . ومحاربة الإرهاب وإرساء مبدأ الشفقة بين جميع أطراف الحوار، وعليه دور كبير في تقويب المسافات بين الأطراف المتحاربة . تناول الملف الرئيس حوارين عن مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، وما يقوم به المركز من أنشطة وفعاليات، وكذلك مركز الملك عبد الله للحوار بين أتباع الديانات والثقافات، وتم إلقاء الضوء على جهود المملكة العربية السعودية في نشر ثقافة الحوار في الداخل والخارج .

وتناولت الدراسات والمقالات، أهمية الحوار كلغة ووسيلة للتعامل مع الآخر وكأداة من أدوات المشاركة المجتمعية في دول مجلس التعاون، وكوسيلة لمحاربة الإرهاب ونبذ التطرف والعنف وإزاحة المفاهيم الخاطئة والآفكار المغلوطة التي تربى عليها انغماس بعض الشباب في تلقي الأفكار الخاطئة والتي قادتهم إلى ارتکاب أضرار بالمجتمع وبأنفسهم .

وناقش الملف دور الإعلام كأداة في تصحيح المفاهيم وقيادة الحوار الشامل نظرًا لأهمية الإعلام في الوقت الحالي، أو كوسيلة للتفرقة والهجوم على الآخر ومن ثم بث سموم الفرقه والاختلاف سواء بين الدول العربية وشعوبها، أو بين شعب البلد الواحد، كما تم طرح أهمية دور الحوار الأكاديمي أو الجامعي بين الأستاذ والطالب نظرًا لأهمية دور الجامعة في تشكيل أفكار طلابها وذريجتها، وأيضًا دور الأندية الأدبية والرياضية وغيرها في نشر ثقافة الحوار .

وناقش الملف أهمية المجالس النيابية ومجالس الشورى والمجالس البلدية في إتاحة الحوار ومناقشة مطالب المواطن واحتياجاته والتقويب بين المواطن والمسؤول، وكذلك طرحت بعض الدراسات أهمية وضع استراتيجية دائمة للحوار بين دول مجلس التعاون الخليجي، تقوم على أساس التحديات التي تواجه دول المجلس، وكذلك الاحتياجات الحالية والمستقبلية .

كما ناقش العدد عدة قضايا إقليمية ودولية لها علاقة بمجلس التعاون الخليجي وقضاياها .

محاور العدد المقبل

يناقش عدد شهر أغسطس من العام الحالي ٢٠١٧ م، في الملف الرئيسي قضية (اليمن بعد انتهاء الحرب) ويتناول هذا الملف ما يلي :

- الاقتصاد اليمني ما بعد الحرب: المشاكل والحلول .
- مستقبل العلاقات بين جماعة الحوثي وعلي عبد الله صالح .
- اليمن الموحد .. باق أم تجاوزته الأحداث والظروف والأحداث .
- علاقة اليمن بدول الحوار في مرحلة ما بعد الحوثي / صالح .
- علاقة اليمن وإيران في المستقبل: تلقي أم تباعد ؟
- الإرهاب في اليمن: بين المعضلة والحل .
- العلاقة الممكنة والواقعية لليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي .
- اليمن وتأمين البحر الأحمر: الإمكانية والأدوات .
- الدور السعودي في اليمن: من الحزم إلى إعادة الأمثل .
- عودة اليمن إلى الحظيرة العربية: الواقع والمأمول .
- دور المجتمع الدولي في إعادة تأهيل اليمن .

ملف العدد

٣٣	د محمد غانم الرميحي
٣٧	لواء أَحْ دكتور/ محمد عبد الخالق قشقوش
٤٣	د. صدقه بن يحيى فاضل
٤٦	د. فهد بن عبدالله الطياش
٥٠	د. سوزان محمد القرشي
٥٣	د عبد الله بن علي آل خليفة
٥٨	د عبد الحفيظ الرحيم محبوب
٦٤	د ثريا أحمد البدوي

رأي

٨٦	الآثار الاقتصادية للإرهاب: زيادة الفقر والتضخم وانخفاض الناتج وضعف الأمان الاجتماعي د. محمد البنا
٧٣	تفاهمات القاهرة ومستقبل علاقة حماس - دحلان: المصالح والحلول د. إبراهيم أيراش
٧٥	كيف تعاملت الجغرافيا السياسية مع تهديدات إيران بغلق مضيق هرمز؟ رضاء محمد العراقي
٧٩	الذكاء الانفعالي والعقلي والاجتماعي يضمن التفاعل الناجح بين القائد والجماعة فادي محمد الددووح
٨٠	النخبوية والشعبوية في الديمقراطية الأمريكية: الخداع الأمريكي صرح مكي النجار
٨٢	النهضة الثقافية والعلمية في السعودية (١٣٠٦-١٦٠٦ م): "رؤية نقدية" د. مجدي الداغر

إصدارات

بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات الاجتماعية والاقتصادية
عرض: شريف شعبان مبروك

وقفة

الحوار العربي - العربي .. الرجوع إلى الخلف!
جمال أمين همام

الاسهامات

- ♦ ترحب مجلة آراء حول الخليج، بمساهمات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
- ♦ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتعلقها للنشر.
- ♦ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث .
- ♦ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطى مسبق من مركز الخليج للأبحاث.
- ♦ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبعها مركز الخليج أو مجلة آراء.

الحوار في الخليج .. مستمر ومتوقف !!

الحوارات الوطنية والمجتمعية داخل كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي قائمة ومستمرة ولم تقطع وتأخذ أشكالاً متعددة سواء بين القيادة والشعب، أو بين أبناء الدولة والمؤسسات الحكومية، أو بين النخب وبعضاً منها البعض الآخر ، و حتى الحوار القبلي، حيث طبيعة دول الخليج تؤكد أن سياسة الباب المفتوح واللقاءات موجودة في صلب الإدارة بكل مستوياتها فلا توجد حواجز أو موانع بين المسؤول والمواطن، ويستطيع المواطن أن يلتقي الحاكم في مكتبه أو خلال المناسبات الاجتماعية المختلفة، ومن ثم تقديم شكوى أو مطلبه والتي يتم النظر فيها والبت بصفة عاجلة بعيداً عن البيروقراطية الحكومية.

ثم طورت دول مجلس التعاون آلية الحوار في الوقت الحاضر بما يتاسب مع زيادة عدد السكان واتساع الرقعة الجغرافية في بعض الدول، وكذلك لتطور وتتنوع المطالب المجتمعية، وتطور أنظمة الحكم وجود الوزارات والجهات المختصة، وكثرة اهتمامات المسؤولين وعامل ضيق الوقت المتاح للقيادات، والمسؤوليات الكبيرة والمعقدة في عالم اليوم التي تواجه صناع القرار، كل ذلك فرض تنظيم العلاقة بين الحاكم وأبناء الشعب ومن ثم طريقة الحوار.

لذلك استحدثت دول مجلس التعاون وسائل وأدوات للحوار والمشاركة المجتمعية فأنشأت مجالس الشورى والبرلمانات وغيرها الكثير من مؤسسات المشاركة الأخرى، فعلى سبيل المثال المملكة العربية السعودية أكبر دول مجلس التعاون من حيث المساحة وعدد السكان، أنشأت العديد من المجالس والمراكز الحوارية على مستوى المشاركة والحوار الداخلي والخارجي، حيث يوجد مجلس الشورى بثوبيه الجديد بعد زيادة عدد الأعضاء من كفاءات ذات شأن، وبمشاركة نسائية فاعلة ونشطة، وكذلك مجالس المناطق والإمارات والمجالس البلدية وغيرها التي تضمن المشاركة لأبناء الهجر والقرى والمراكز والمحافظات والمناطق، أو على المستوى الوطني كما هو الحال في مجلس الشورى.

كما أنشأت المملكة مركز الملك عبد العزيز، ومركز الملك عبد الله للحوار الوطني لانطلاق الحوار بشقيه الداخلي لمناقشة



د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

sager@grc.net

للكويت، وهو الخلاف الخليجي . القطري، طلبت الدوحة تدخل دول من خارج الإقليم لحمايتها عسكرياً وهو ما يجسد التواجد العسكري التركي، أو علاقات الدوحة مع طهران.

- دول مجلس التعاون مجتمعة لم توحد سياستها الدولية والإقليمية بعد فترة ليست قصيرة على ولادة مجلس التعاون الخليجي، وعليه لا يوجد اتفاق خليجي في رسم السياسة الخارجية تجاه القوى العظمى، أو تجاه دول الجوار الجغرافي، بل تجاه الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية.
- كما لا يوجد اتفاق خليجي تجاه التكامل الاقتصادي الخليجي بآلياته التي سبق الاتفاق عليها في اجتماعات زعماء دول المجلس على مدار ٣٦ عاماً ما ترتب عليه عدم تنفيذ الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية.
- لا توجد آلية خلية تجاه توحيد سياسة التسليح والتسيير العسكري رغم وجود قوات درع الجزيرة النواة العسكرية للجيش الخليجي الموحد.

كل ذلك تأكّد بعد الأزمة الأخيرة بين ثلاث دول خلية مع قطر، بعد أن كان أكرثنا يتوقع أننا على مسافة قريبة من ظهور الاتحاد الخليجي، وكنا نبني نظريات كثيرة على الجيش الخليجي الموحد وسياسة ملء الفراغ الاستراتيجي وقيام صناعات خلية مشتركة، وتحقيق مشاريع اقتصادية تكاملية للتعامل مع مرحلة ما بعد النفط تقوم على الاستفادة من المزايا الخليجية المشتركة.

إذاً لابد من الحوار الواقعي الواضح والصريح ومكافحة الذات. إذا كان مازال متاحاً . بين دول مجلس التعاون تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي في حالة الرغبة للوصول إلى تشكيل آليات واستخدام أدوات ناجحة لمواجهة التحديات والمخاطر المحدقة، وفي حال الرغبة في تحقيق تكامل حقيقي للتعامل مع مرحلة انتهاء حقبة النفط والبحث عن حلول اقتصادية للمرحلة الجدية أي مرحلة ما بعد النفط.

كمواطنين خليجين، استبشرنا بال موقف الخليجي الموحد تجاه الأزمة في اليمن، وأدركنا أن هناك إنجازات كبيرة وحقيقة على مستوى توحيد المواقف الخليجية تجاه التهديدات والأخطار الجماعية، وشعرنا أن مفهوم وحدة المصير لجميع دول مجلس التعاون قد تم إدراكتها وترجمتها إلى سياسية عملية موحدة. وعلى غرة أصابنا اليأس والدهشة بعد انفجار الأزمة القطرية.

قضايا الداخل، أو الخارجي للحوار مع الآخر من أتباع الديانات والمذاهب والثقافات الوضعية المختلفة، وكلما المركزين قام بجهود مكثفة ومفيدة وناجحة على صعيد الحوارين الوطني والخارجي وطرحه قضيّاً مهمّاً في شتى مناحي الحياة تهم المواطن في حياته اليومية بمشاركة المواطن نفسه من مختلف المناطق، إضافة إلى علاقة المواطن بالآخر داخل حدود وطنه أو خارجه، ومناقشة قضايا التقارب بين أبناء الحضارات الإنسانية لا التصارع معها، ونتائج هذه اللقاءات والمؤتمرات وما حققته من إنجازات موثقة وبإمكان العودة إليها.

وعلى المستوى الخليجي الجماعي الخارجي، فإن الحوار مستمر مع كافة دول العالم عبر القنوات الرسمية الحكومية، أو عبر الدبلوماسية الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني حتى وإن كان هذا الحوار يمثل كل دولة بمفردها، أو غير متكافئ فيما يخص مؤسسات المجتمع المدني الأجنبية التي ينفذ بعضها أجناد خارجية لتشويه الواقع الخليجي والتشهير بثقافته وموروثه وخصوصيته تحت مزاعم مختلفة أغفلها باطل وغير حقيقي، ما يتطلب جهداً مضاعفاً من دول مجلس التعاون لغير الصورة النمطية السلبية في كثير من الأحيان عنها في الخارج، لكن ذلك يتطلب عملاً خليجيًّا جماعياً، أو على الأقل التسيير بين دول مجلس التعاون، أو تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس التعاون لكن يبدو أن ذلك لا يمكن أن يتحقق بسهولة نظراً للعديد من الأسباب من بينها:

- الحوار الخليجي . الخليجي لم يكتمل بعد، ولم يصل إلى الحد المطلوب من النضوج، ولعل دعوة المملكة إلى التحول من صيغة التعاون إلى الاتحاد وتعثر تحقيق ذلك الهدف لعوامل متعددة ومختلفة، كشف عدم بلوغ الحوار الخليجي . الخليجي المرحلة الكافية حول التفاهم على التعامل مع مستقبل العمل الخليجي المشترك.
- لم يتم وضع رؤية مشتركة حول المخاطر والتحديات الخليجية رغم أن عمر مجلس التعاون تجاوز ٣٦ عاماً، والدليل أزمة قطر مع ثلاثة من دول المجلس، ولم تتحقق الحلول الخليجية تقدماً لحل هذه الأزمة ولم تستطع إقناع دولة قطر العودة إلى جادة العمل الخليجي الجماعي، والتصالح مع جيرانها على أساس واضحة وثابتة تحقق استقرار المنطقة وتمنع التدخلات الخارجية.
- لم تتوصل دول مجلس التعاون الخليجي إلى وضع رؤية مشتركة تجاه وضع استراتيجية لاستقرار منطقة الخليج بدليل أنه عند أول اختبار حقيقي لدول المجلس منذ غزو العراق

مجلس التعاون والحوار مع قوى الجوار الإقليمي : الرغبة والعقبات

العائد والمشرع التوسيع لتركيا وإيران يعقلان الحوار الخليجي مع الدولتين

الدعوة إلى الحوار الخليجي مع دول الجوار الإقليمي ليست جديدة؛ فهناك حوار استراتيجية منتظمة يجريها مجلس التعاون الخليجي مع العديد من القوى العالمية والإقليمية، وتجري هذه الحوارات في الإطار الجماعي تحت مظلة مجلس التعاون؛ هناك الحوار الخليجي - التركي، والخليجي - الهندي، والخليجي - الروسي، والخليجي - الأوروبي، والخليجي - الصيني. وتعتبر آلية الحوار آلية مؤسسية مستقرة داخل منظومة المجلس في علاقاته الدولية. ويكتسب الحوار الخليجي مع دول الجوار الإقليمي أهمية مضاعفة؛ مع حق الحوار، وعدم إمكان الانزعال عن الجار القريب، ومحدودية الاختيار في علاقة الحوار التي تفرضها "دكتورية الجغرافيا" والجيوبيوليتيك؛ فعلاقات الحوار الإقليمي هي معطى طبيعي وجغرافي لا اختيار فيه، وهذا الحوار يفرض على أطرافه الدخول في علاقات تشابكية قد تكون تعاونية أو صراعية، واحتمالات الصراع بين المجاورين مماثلة لاحتمالات التعاون، حيث أن الحوار عامل محابي في العلاقة، وهناك مئات الشواهد التي لعب فيها الحوار الجغرافي دوراً في إدكاء الصراعات، ومئات الشواهد التي لعب فيها دوراً في إرساء أسس التعاون.

د. معتز سالمة

تعاون وتهديد نشطة لدول المجلس، يجسدتها مقياس متذبذب ومضطرب، يميل أحياناً ناحية التعاون ليصل إلى حد الدعوة إلى بناء تحالف وهيكلاً استراتيجي أمني واقتصادي ومنطقة تجارة حرة، ويميل أحياناً آخر ناحية الصراع ليشير إلى علاقات عداء وتهديد بالحرب.

أولاً: دوافع الحوار الاستراتيجي مع دول الجوار الإقليمي:
ثمة الكثير من الدوافع التي تكسر قيمة الحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون الخليجي وكل من تركيا وإيران، من ذلك تراجع الخيار العسكري كأداة لتسوية الأزمات؛ حيث أنه على الرغم من العديد من الأزمات والحروب المشتعلة في العالم، وانتشار حروب الوكالة والتهديدات بالحرب وأشكال الردع والتوازن الإقليمي، إلا أن الخيار العسكري يميل إلى الانحسار، ومن الصعب تصور اتجاه دول الخليج لغض خلافاتها بالوسائل العسكرية مع دول الحوار الإقليمي، ولذلك على الرغم من الأساليب الكثيرة لعداء أغلب دول الخليج العربية لإيران، هناك نقاش خليجي مستمر لاحتمال الخيار العسكري في حل القضايا مع الجمهورية الإسلامية.

ويكتسب الحوار الخليجي مع دول الجوار الإقليمي أهمية مضاعفة؛ مع حق الحوار، وعدم إمكان الانزعال عن الجار القريب، ومحدودية الاختيار في علاقة الحوار التي تفرضها "دكتورية الجغرافيا" والجيوبيوليتيك؛ فعلاقات الحوار الإقليمي هي معطى طبيعي وجغرافي لا اختيار فيه، وهذا الحوار يفرض على أطرافه الدخول في علاقات تشابكية قد تكون تعاونية أو صراعية، واحتمالات الصراع بين المجاورين مماثلة لاحتمالات التعاون، حيث أن الحوار عامل محابي في العلاقة، وهناك مئات الشواهد التي لعب فيها الحوار الجغرافي دوراً في إدكاء الصراعات، ومئات الشواهد التي لعب فيها دوراً في إرساء أسس التعاون. وهنا سوف يجري الاقتصار على علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع ما يمكن تسميته بدول الحوار الإقليمي ذات المشروع التوسيع "النشط"، ويقصد بها تركيا وإيران تحديداً؛ فعلى الرغم من إمكانية تناول الحوار الخليجي مع دول جوار إقليمي قريبة وبعيدة للخليج مثل: باكستان، والهند، والصين.. إلخ، فإن قصر التحليل على الحوار مع تركيا وإيران يشير إلى خصوصية العلاقة الخليجية بهاتين الدولتين، اللتين تشكلان دول

ويعد من أهمية الحوار الخليجي الإقليمي، التداخل السياسي الإيراني مع ثلاثة من دول مجلس التعاون الخليجي (سلطنة عمان، قطر، الكويت)، والتداخل الاقتصادي للجمهورية الإيرانية مع أغلب دول المجلس، والجوار البيئي والبحري، علاوة على التداخلات الإقليمية غير المشروعة في شؤون دول المجلس كالتدخل المهد لاستقرار السعودية والبحرين والكويت، سواء في شكل خلايا تجسس أو دعم حوادث عنف طائفية وغير طائفية أو تصريحات عدائية.

ويضاعف من ضرورات الحوارحقيقة التداخل والتشاربات الإيرانية

التركية في ساحات سوريا والعراق وفي العلاقة مع روسيا، ووصول

التجارة بين البلدين إلى نحو ٢٠ بليون دولار والتخطيط لرفعها إلى

٢٠ بليوناً، وضرورةأخذ ذلك في الحسبان عند تفكير

دول مجلس التعاون بتطوير العلاقة مع كلتا الدولتين.

علاوة على كل ما سبق، تتتأكد مظاهر التكالب

والانتهائية الزائدة في السلوك السياسي للدولتين

الإيرانية والتركية، والسعى لتفتيت البيت الخليجي

ودعم محاور نفوذ داخله، دون مراعاة لخصوصية

المنظومة الخليجية الفرعية. فالسلوك السياسي

لكل من تركيا وإيران في الأزمة الخليجية المصرية

الأخيرة مع قطر، يحتاج إلى إرساء أسس جديدة

في علاقات الخليج بهاتين الدولتين على نحو

يحول دون تكرار ذات الموقف؛ حيث كشفت الأزمة عن سلوك

غير مسؤول لكلا الدولتين، من ناحية المواقف والتصريحات

السياسية التي برزت عدائيةً أحياناً، وتعكس الرغبة الشديدة في

الاستفادة المصلحية من الأزمة لأقصى مدى ممكن، وهو ما برز

في الاستجابة السريعة لكلا البلدين لخطاب التصعيد العسكري

بارسال قوات أو عناصر من القوات إلى قطر، دون إعطاء مجلس

التعاون مهلة للعمل على تسوية الأزمة داخل البيت الخليجي.

ثانياً: عراقيل الحوار الخليجي مع تركيا وإيران:

على الرغم من أهمية الحوار الخليجي مع كل من تركيا

وإيران، إلا أن استكشاف الفروقات والمعطيات على الأرض يشير

إلى الكثير من المعوقات والعراقيل، سواء مع الدولة التي تعتقد

معها دول المجلس جولات حوار استراتيجي فعالية مثل تركيا، أو

تلك التي لا تزال خطوات عقد حوار استراتيجي معها تتغير

مثل إيران. فلقد عقدت خمس جولات حوار بين وزراء خارجية

دول مجلس التعاون السنتين ووزير خارجية تركيا، في مقر الأمانة

العامة للمجلس بالرياض، كان آخرها في ١٢ أكتوبر ٢٠١٦م. وكانت

الانطلاق الأولى لآلية الحوار الخليجي التركي في مدينة جدة

ال سعودية في سبتمبر ٢٠٠٨م، بالاجتماع الأول بين الجانبين على

مستوى وزراء الخارجية.

ويدفع إلى الحوار الخليجي الإقليمي، واقع العلاقات والتشابكات الاجتماعية والشعبية في القرن الحادي والعشرين؛ وهناك الملايين من الرسائل وقضايا الحوار بين شعوب دول الخليج والشعبين التركي والإيراني تماماً الفضاء الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي، وهناك قضایا خليجية أصبحت في عميق الجدل الداخلي في إيران وتركيا، وبالمقابل هناك قضایا تركية وايرانية أصبحت في عميق الجدل الخليجي الداخلي، ولا إمكانية فيها لقرارات القطيعة أو العزلة. وبينما كان من الممكن تتبع الرسائل البريدية من سلطات وأجهزة الدول، فإن أدوات التواصل الاجتماعي خلقت نوافذ يتعدّر تتبعها جميعها، ويصعب قطعها، ولقد مكن ذلك كل بلد أن

يكون له أنصار وجبهات خلف صفوف الآخر (العدو أو الصديق). وعلاوة على ذلك هناك تعقد وتشابك اقتصادي يؤخذ في الحسبان في القرارات، ويفرض على الأطراف التعاون مهما كانت درجة التفوري السياسي.

ويزيد من ضرورات الحوار الخليجي الإقليمي تزايد ظواهر الدول الافتراضية (إمارات الجهاد والإرهاب)، وهي ظواهر يصعب مواجهتها دون آليات حوار وتنسيق بين الدول،

وخصوصاً دول الحوار الإقليمي، وهناك اختلاف حول المفاهيم والسميات بخصوص هذه الجماعات والإمارات لا تستفيد منها سوى قوى الإرهاب المتختية للحدود، ومما يدعو للحوار الخليجي بشأن ذلك، أن كلا من تركيا وإيران منخرطتان بكثافة في علاقات مع جماعات الجهاد الإرهاب، السنوية والشيعية على حد سواء، وأسستا هياكل تعاون تحتية تطرح تهديدات كثيرة على استقرار وأمن الدول الوطنية القائمة، حيث تساند إيران جماعات الجهاد الإرهاب الشيعية في سوريا والعراق وغيرها، وتساند تركيا جماعات الجهاد الإرهاب السنوية في البلدين. ومن المرجح أن تكون لهذه الظواهر تأثيراتها وتداعياتها على المستقبل الجيوسياسي للإقليم.

ويدعو للحوار تزايد قضایا الاشتباك الخليجي - الإقليمي، على نحو يميل لأن يجسد حروب الوكالة التي تهدد بأن تتطور إلى حروب مباشرة، فعلى مدى السنوات من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٧م، تطور الصراع الخليجي الإيراني على الجبهات العراقية والسورية واليمنية، وبعض هذه الصراعات تتمى بداعف المناكفات والمحايدات الإقليمية، وذلك بسبب الافتقار إلى منصات دبلوماسية وسياسية للحوار الإقليمي. ومن شأن توفير آليات ومنصات حوار خلنجية إقليمية أن تعزز مفاهيم التعايش وتخلق جسورةً من التعاون والتفاهم، التي تتعكس على تحفيض حدة صراعات الوكالة.

انحسار الخيار العسكري لفرض الخلافات الخليجية مع دول الحوار الإقليمي رغم تجاوزات إيران



ويلاحظ أن فترات انتظام الحوار الخليجي التركي انتعشت منذ ٢٠٠٨، ومرةً بفترة الثورات العربية حتى ٢٠١٢، التي عقدت فيها جولة الحوار الرابعة في إسطنبول، لكن هذا الحوار تعرض لانتكasa شديدة على أثر الخلاف الخليجي- التركي بشأن ثورة ٣٠ يونيو في مصر، فجرى تأجيل دورات الحوار من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦، حين عقدت دورة الحوار الخامسة. ويبدو أن دورات الحوار الخليجي التركي هي الآن معرضة لانتكasa ثانية على أثر الأزمة مع قطر.

وعلى الجانب الآخر، لم تتنظم حتى الآن آلية حوار مؤسسي بين دول مجلس التعاون وإيران، على الرغم من بروز دعوات للحوار على الجانبين، والسبب الأساسي في ذلك هو أن سياسات وسلوكيات إيران التدخلية في شؤون دول المجلس لا توفر الحد الأدنى الذي يقنع الدبلوماسية الخليجية بامكانية تحقيق نتائج إيجابية من الحوار. فالدخول في حوار أو تفاوض بناء بين طرفين يقتضي أن يكتفى كل منهما سياساته التدخلية أولاً بما يعكس نوياه الإيجابية، لكن استمرار التدخلات الإيرانية لا تمكن من بناء آلية حوار مؤسسية صلبة. ومن الصعب تحقيق مكاسب أو فوائد من الحوار مع إيران، في ظل استمرار سياساتها العدائية الواضحة التي تشتكى منها ثلاثة دول خليجية.

ومما يزيد من عراقيل الحوار مع إيران أن موقف دول مجلس التعاون متباينة بشأنها؛ في بينما تؤيد الحوار كل من سلطنة عمان والكويت وقطر، على أساس وأسباب مختلفة، تعرّض السعودية والإمارات والبحرين، وهذا التباين في مواقف الدول الخليجية

خلال الجولات الخمس للحوار تحرّك الجانبان خطوات سريعة نحو تحقيق الأهداف على نحو بُرز في النمو المتسارع (٥٠٪ في التبادل التجاري والاستثمار المشترك بين مجلس التعاون وتركيا بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٢). ولقد كشفت الجولات الحوارية عن اتجاه كل طرف لدعم الطرف الآخر في قضاياه الخاصة، فضلاً عن الدعم المتبادل في القضايا السياسية التي يتوافق عليها الجانبان، وهو ما عبرت عنه البيانات التي صدرت عن هذه المجتمعات، والتي تأكّد منها دعم تركيا لدول الخليج بخصوص القضايا الخليجية العامة، والقضايا الخاصة بكل دولة بما فيها دعم الكويت في مطالبيها بضرورة استكمال العراق تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ودعم البحرين في تقرير اللجنة المستقلة لقصص الحقائق، ودعم قطر في قضية المختطفين القطريين في جنوب العراق في ديسمبر ٢٠١٥، ودعم الإمارات بإدانة الاعتداء على سفينة سويفت المدنية التابعة لها قرب مضيق باب المندب، ودعم السعودية في مؤامرة اغتيال سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الولايات المتحدة. وعلى الجانب الآخر، دعم دول الخليج للقضايا والمقابلة التركية فيما يتعلق بإدانة عدم وفاء إسرائيل بالتزاماتها تجاه تركيا في هجمومها على قافلة المساعدات الإنسانية المتوجهة إلى غزة في ٢١ مايو ٢٠١٠، وإدانة "الإرهاب" الذي يمارسه حزب العمال الكردي، والتأييد القوي لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، والتضامن مع تركيا في مواجهتها محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت في ١٥ يوليو ٢٠١٦.

الذي يشبهه عقائدياً ويتحرك معه وفق خريطة أيدلوجية ومصلحية تنظيمية، على حساب المصالح الكلية لتركيا في علاقاتها مع منظومة مجلس التعاون، وهو ما جعل تركيا أكثر انحيازاً لقطر منها إلى الموقف الذي تمثله الكتلة الأكبر في المجلس، وهو ما أظهر موقفاً تركيلاً يختلف كثيراً عن الموقف الإيراني. وهذا الموقف الأخير لتركيا في الأزمة القطرية يرجح أن يعرض جولات الحوار الخليجي التركي لنوبات تأجيل تطول بقدر استمرار الأزمة مع قطر واستمرار الإسناد العسكري لها. ويؤكد الموقف الخليجي من تركيا أنه لا مشكلة في الحوار في ظل التباين السياسي والخلاف الذي لا تعكس فيه الأيدلوجيا والنزعة الامبراطورية ومشروع الهيمنة، وأنه مجرد بروز التوجه العقائدي والمشروع التوسيعي والمسعى التركي لاختراق منظومة مجلس التعاون انحيازاً لطرف على حساب آخر، فإن إمكانية استمرار الحوار تكون أصعب.

وعلى الرغم من التباين الخليجي مع إيران، إلا أنها ربما تكون أكثر قابلية للحوار معها مستقبلاً عن النظام التركي في ظل أردوغان، فالعلاقة التي تجمع إيران بقطر في الأزمة هي علاقة مصلحية مدفوعة برغبة طهران في استغلال الأزمة وتوظيفها لإحكام وضعيتها في الخليج ولتأكيد واقع الانقسام داخل منظومة مجلس التعاون، وهو ما يرجع إمكانية تغيير الموقف الإيراني من الأزمة بحد يفوق إمكاناته مع تركيا، حيث يضع التباين المذهبي الأيديولوجي الإيراني القطري -برغم تشابه التوجهات والميول والسياسات- هامشاً لهذه العلاقة الطارئة، كما أن النظام الإيراني أكثر قرباً من واقع السياسات والمصالح وموازين القوى في الخليج من تركيا، وهو ما يجعل ثمة منافذ للمساومة والحوار والمقاييس معه، متى قررت دول المجلس الإقدام على خطوة من هذا القبيل. وبشكل عام، أحدثت الأزمة الخليجية مع قطر فرزاً في مواقف القوى الإقليمية، وزادت العراقي فيما يتعلق بمستقبل الحوار مع تركيا، بقدر ما أكدت حقيقة البراجماتية والتوظيف السياسي كثرعة في السياسات الإيرانية، التي وقفت على أبهة الاستعداد لترتيب مصالحها وإحراز مكاسب ونقطات إضافية في اختراق منظومة مجلس التعاون.

الخلاصة:

تؤكد خبرة الحوار الاستراتيجي الخليجي التركي أن هذا الحوار سيظل محكمًا بمستقبل العقيدة السياسية للنظام التركي،

يضعفها. فضلاً عن ذلك فإن أهداف دول المجلس الداعية للحوار مع إيران متباعدة؛ فبينما تتجه إداتها إلى إيران باعتقاد أنها يمكن أن تشكل عنصر توازن واستقرار ضد دول من داخل مجلس التعاون (على نحو ما ترى قطر)، التي عبرت عن ذلك صراحة في أزمتها الأخيرة، يقول الأمير تميم أن "إيران تمثل ثقلًا إقليميًّا وإسلاميًّا لا يمكن تجاهله" وأنها "قوة كبيرة تضمن الاستقرار في المنطقة"، فإن سلطنة عمان تمارس سياستها نحو إيران اتساقاً مع دبلوماسيتها الحيادية التي اشتهرت بها، من دون سعي إلى توظيف العلاقة مع طهران في علاقاتها مع شقيقاتها الخليجيات، بينما تؤيد الكويت نهج الحوار حفاظاً على دورها الوساطي، وكظرف أكثر مقبولية في الوساطة مع إيران -من جانب السعودية والإمارات والبحرين- بالمقارنة بسلطنة عمان وقطر في الموضوع الإيراني تحديداً.

ثالث: الحوار والعقيدة التوسعية للنظمتين الإيرانية والتركية:

يتضح دور العقائد السياسية وتوجهات أنظمة الحكم وتأثيرهما السلبي على الحوار الاستراتيجي الخليجي/ التركي والإيراني، حيث أن العقائد والتوجهات السياسية للنظام التركي الساعي للخلافة الإسلامية والإيراني الساعي للإمامية والولاية المذهبية، عرقلت استمرار الحوار الخليجي التركي وتعرقل قيام الحوار الخليجي الإيراني، فلم يتمكن النظمان التركى والإيراني من تبديد عناصر عدم الثقة فيما خليجيًا، أو على الأقل لدى نصف دول المجلس (السعودية والإمارات والبحرين)، وهو النصف الأكبر سكانياً واقتصادياً وسياسياً. ولا يمكن القول بأن هناك فرقاً خليجية ضئيلة في الحوار مع تركيا وإيران؛ حيث تقاضت دول الخليج عن مواقف تركيا خلال الثورات العربية، وعلى الرغم من الخلافات بين الإمارات وتركيا بسبب أيدلوجياً أردوغان الإخوانية، فإن ذلك لم يمنع استئناف جولة الحوار الخامسة في الرياض في أكتوبر ٢٠١٦م، وهو ما يشير إلى قدرة دول من المجلس على تجاوز نقاط خلافها الشديدة مع المشروع التركي، ساعد على ذلك أن الخط الأيديولوجي التركي حتى ٢٠١٧م، لم يكن فاقعاً في التفرقة بين دول المجلس أو الانحياز لإداتها على أساس الاقرابة الأيديولوجي، وهو الأمر الذي مكنت الأزمة التي تفجرت مع قطر مؤخراً من إبرازه.

فعندما وضع النظام التركي في موضع المفاضلة بين علاقاته مع الدول داخل منظومة مجلس التعاون انحاز إلى جانب النظام

► توجهات أنظمة الحكم في طهران وأنقرة أثرت سلباً على الحوار الاستراتيجي الخليجي / التركي فأنقرة تسعى للخلافة وإيران للإمامية



العالم العربي، وهي الأوقات التي دفعت دول في مجلس التعاون للتعاضي عن خلافها الأيديولوجي مع النظام التركي، ولكن بمجرد أن تجاوزت دول الخليج فترات الانتقال، تجدد خلافها الأصلي مع النظام التركي ويرز على السطح.

لكل ما سبق يصعب أن يسفر الحوار الاستراتيجي الخليجي الإيراني أو الخليجي التركي عن نتائج مهمة قبل حدوث تغيير داخلي في تركيا أو إيران ينهي العقيدة السياسية التوسيعية لمنظومة البلدين، أو تغيير داخلي في مجلس التعاون يعيد وحدة المواقف والسياسات والأهداف. وإلى أن يحدث ذلك، من الممكن الاستثمار في الصيغ غير الرسمية للحوار، والتوكيل على دور القوى الناعمة والآليات الاجتماعية للحوار والتفاهم، وهي الآليات التي تقوى الأوراق الخليجية عند استئناف جولات التفاوض مع تركيا أو انطلاق الحوار الاستراتيجي مع إيران في أي وقت. ومن المهم استمرار إنشاء آليات الحوار بين شخصيات من الحكماء ومؤسسات المجتمع الأهلي والمدني الخليجي التركي والخليجي الإيراني، استعداداً ليس فقط لتغيير سلوك وممارسات نظامي البلدين، وإنما لتغيير النظمتين نفسها، وهو احتمال ليس بعيداً بأي حال، كما أنه يشكل مؤقت يحافظ على القوى الشعبية والمجتمعية والذئب المساندة في الداخل التركي والإيراني.

* رئيس وحدة الدراسات العربية الإقليمية ومدير برنامج الخليج العربي بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

وارتباطه الأيديولوجي بجماعة الإخوان المسلمين، وهو ما يعني أن هذا النظام على استعداد للتضحية بعلاقاته السياسية بالدول لحساب علاقاته بجماعات ما دون الدول، أو بدول تدعم جماعات ما دون الدولة، وهو ما يحد من إمكانات وقف الحوار السياسي والاستراتيجي الخليجي معه، حيث سيظل هذا السقف واقعاً ما بقي النظام التركي الحالي ذو النزعة التوسعية والمشروع العقائدي، ومن ثم فحتى لو تجددت جولات الحوار الاستراتيجي المشتركة في إسطنبول أو في الرياض فإنه لن يكون بامان من الإخفاق: حيث يحمل الطرف التركي في هذا الحوار عقيدة سياسية يمكّها أن تعرض أي تنازلات أو مكاسب تتحقق من الحوار لانتكاسات مجانية؛ لأنّه لا يقيم حساباته وفق قواعد الرشادة والعقلانية التي يجري حسابها بمنظور العلاقات بين الدول، وإنما بمقاييس وحسابات الجماعات الأدنى من الدولة.

كما يتضح -على الجانب الآخر- أنه على الرغم من كل الدوافع التي تدعو للحوار الخليجي التركي والخليجي الإيراني إلا أن الجانب الخليجي على استعداد للتضحية بكل فوائد ونتائج هذا الحوار إذا تبيّنت له النوايا السيئة من الجانب الآخر، وهو ما تبيّن من أنه بمجرد ظهور الوجه العقائدي الإخواني للنظام التركي في الأزمة مع قطر فإن مستقبل الحوار يصبح عرضة للإرجاء والتأجيل. ومن ثم سيظل الحوار الخليجي التركي محكوماً بهامش سياسية وأيديولوجية يفرضها طبيعة النظام التركي. ويلاحظ عموماً أن الحوار الخليجي التركي اكتسب مصداقية عالية وحقق نتائج في الأوقات الانتقالية وأوقات الاضطراب في

محاولات للتعاون في مجال الصناعات البتروكيماوية والتحويلية

التبادل التجاري بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والأفاق

ارتبطة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بـ المواقف السياسية من عقد الخمسينيات من القرن المنصرم، وقبل هذا التاريخ كانت مختلف العلاقات طبيعية إلى حد كبير، وحينها كان العراق يمتلك العديد من فرص التصدير مع دول المجلس إلى درجة كونها تمثل السوق الرئيسية للسلع والمنتجات العراقية لاعتبارات عدة منها العادات العائلية والتقاليد المتماثلة فضلاً عن اللغة والدين وغيرها، وهي حواجز وحجج لقيام التجارة بين الجانبين، وتعد محافظة البصرة العراقية بوابة العراق على دول مجلس التعاون الخليجي . وتشير مراجعة إحصائيات التجارة الخارجية للعراق للمدة (١٩٥٥-١٩٥١) إلى أن حجم الصادرات العراقية إلى السعودية والكويت تحول المرتبة العاشرة في قائمة الشركاء التجاريين للعراق، وفي العام ١٩٦٠م، خرج كل منهما من تلك القائمة. وفي السنوات اللاحقة تغيرت معدلات التبادل التجاري لصالح دول مجلس التعاون بعد تحسن أسعار النفط الخام في الأعوام (١٩٧٣) و (١٩٧٩).

د. عبدالكريم جابر شنجار العيساوي

٥- اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفنى بين (العراق - دولة الإمارات العربية)، وتم التوقيع في بغداد بتاريخ ١٤/١/١٩٨٤م، والموقف النهائي من الاتفاقية قبل ٢٠٠٣/٤/٩م، نافذة وسارية المفعول.

٦- اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري بين (العراق - سلطنة عمان)، تم التوقيع على الاتفاقية في بغداد بتاريخ ١٤/١/١٩٨٤م، الموقف من الاتفاقية قبل ٢٠٠٣/٤/٩م، الاتفاقية نافذة وسارية المفعول، ولم يتم أي تعديل عليها.

وخلال مدة الثمانينيات أصبحت دول مجلس الشريكة الرئيسي للعراق في إجمالي تجارتة الخارجية، إذ بلغت صادراتها نحو ٨١٪ مقابلاً لاستيرادات من العراق بنسبة ٢٦,٢٪، ثم انخفضت في السنوات اللاحقة من الأعوام ١٩٨٣م، إلى العام ١٩٩٠م، وفي العام الأخير بلغت صادرات العراق إلى دول مجلس التعاون نحو ١٤,٧٪ مقابلاً لاستيرادات بنسبة ٦٧,١٪. وخلال المدة (١٩٩١-٢٠٠٣م) توقفت جميع العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الجانبين بعد غزو العراق إلى دولة الكويت عام ١٩٩٠م، وبذلت الأوضاع بشكل عام تدهور في العراق إثر فرض العقوبات الاقتصادية الدولية

وفي تاريخ العلاقات المشتركة هناك مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية عقدتها العراق مع بعض دول مجلس التعاون وهي كالتالي:

١- اتفاقية التعاون الاقتصادي بين (العراق - الكويت) وقعت في ١٨/٥/١٩٧٨م، وجرى تعديليها بتاريخ ٤/٩/٢٠٠٣م، غير نافذة.

٢- الاتفاق التجاري والاقتصادي بين (العراق - البحرين) والموقع في بغداد بتاريخ ٣/١١/١٩٧٥م، والمعدلة بتاريخ ٤/٩/٢٠٠٣م، نافذة وسارية المفعول، وتم دراسة الاتفاقية ولم يتم إجراء أي تعديلات عليها.

٣- اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي بين (العراق - قطر)، وقعت في بغداد بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٧٩م، والموقف لهذه الاتفاقية قبل ٤/٩/٢٠٠٣م، نافذة وسارية المفعول، ولم يتم أي تعديل عليها.

٤- اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري بين (العراق - والمملكة العربية السعودية) تم التوقيع عليها في الرياض بتاريخ ٢٣/٥/١٩٨٣م، أما الموقف النهائي من الاتفاقية قبل ٤/٩/٢٠٠٣م، نافذة وسارية المفعول.



أخذت قيمة الصادرات بالتحسين لعزم دول المجلس عدا الكويت التي تفقرعنها البيانات، وبنسبة إجمالية بلغت نحو ٤٪ عام ٢٠١٥م، وهي بأفضل حالة من المدة في الجدول، وتتمثلتطوراً ملماوساً في العلاقات التجارية، أما في جانب الاستيرادات للعراق من دول المجلس فتتصدره كل من عمان ودولة قطر والبحرين، ويلاحظ ارتفاع الأهمية النسبية للاستيرادات العراقية عام ٢٠١٥م، عندما سجلت نحو ٣٪ بعد أن كانت تبلغ نحو ٧٪ عام ٢٠١٤م.

ونستنتج مما سبق أن الأرقام المطلقة والمعدلات النسبية للتبادل التجاري بين العراق ودول مجلس التعاون ليس بالمستوى المطلوب، ويعود السبب في ذلك إلى أن البيانات المتوفرة تمثل فقط التبادل الحكومي ولا تضم النشاطات التجارية التي يقوم بها القطاع الخاص وبملايين من الدولارات ، فعلى سبيل المثال تعد الإمارات العربية المتحدة من أهم الشركاء التجاريين للعراق ، إذ تقدر حجم صادراتها إلى العراق نحو (١٥) مليار دولار خلال المدة (٢٠٠٨-٢٠١٢م) إلا أن هذه العمليات لا تدون في الإحصائيات، وبهذا الحجم من التصدير الإمارتي احتل العراق المرتبة الثالثة على المستوى العربي والمرتبة الخامسة عالمياً ضمن البيانات الإحصائية للتجارة غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

من قبل مجلس الأمن، وتضاءلت تقريراً المبادرات الرسمية بين الجانبين، وفي النصف الثاني من عقد التسعينيات شهد العراق نوعاً من التبادل التجاري عام ١٩٩٧م، مع دول المجلس وغيرها من الدول بعد إقرار برنامج النفط مقابل الغذاء (OIL FOR FOOD) بموجب قرار مجلس الأمن (٩٦٨) لسنة ١٩٩٥م.

العلاقات الاقتصادية ما بعد عام ٢٠٠٣م

تغير الحال إلى العلاقات الاقتصادية والتجارية للعراق بعد احتلال عام ٢٠٠٣م، من قبل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي مقدمة القطاعات التي انعكس عليها الوضع الجديد للعراق الآثار الإيجابية المترتبة على القطاع الخارجي، فقد تسارعت الشركات الخليجية للدخول إلى الأسواق العراقية المحتاجة إلى مختلف السلع الاستهلاكية والإنتاجية، وفي مقدمة دول المجلس التي قامت في تجهيز الأسواق العراقية وقوافل التحالف الدولي كل من السعودية والكويت. ونقرأ من الجدول التالي عن حجم التبادل التجاري للسنوات مختارة، ويوضح قلة قيمة الصادرات العراقية المتوجهة إلى دول المجلس، وبشكل خاص في الأعوام المتعددة من ٢٠٠٤ إلى العام ٢٠١٢م، بعدها

إمكانيات هائلة يمكن أن يقدمها العراق للاستثمار في دول التعاون تبعث رسائل اطمئنان للجانبين اقتصادياً وأمنياً

التعاون الخليجي، معلنة عن آفاق واسعة ومشتركة بين الجانبين، مقابل إمكانيات هائلة يمكن أن يقدمها العراق في مجال الاستثمار في القطاعات الإنتاجية إلى دول مجلس التعاون الخليجي بما يخدم المواطنين في منطقة الخليج العربي ويبعث رسائل اطمئنان للجانبين وأنعكاس ذلك إيجابياً على الأمن والاستقرار والعيش المشترك.

وجملة القول: إن هناك العديد من المحاولات للتعاون الاقتصادي والتجاري في ضوء ما حققه دول مجلس التعاون الخليجي من قفزات نوعية في مجال الصناعات البتروكيماوية والصناعات التحويلية الأخرى، وفي ضوء المشاهدات اليومية إلى الأسواق العراقية هناك الكثير من السلع والمنتجات من مناشئه تعود إلى دول مجلس

التبادل التجاري بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي لمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥) مليون دولار

السنة	البيان	البيان									
		الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	نسبة من الاجمالي	ص	ص	ص
								ص	ص	ص	ص
٢٠٠٤		٣,٣	٠,١	٠,٣	٥٧,٥	٣,٢	٠,٠	٠,٥%	٠,٠١%	٠,٠	٠,٠
٢٠٠٥		٣,٢	٠,٠	٠,٣	٤٤,٠	٢,٩	٠,٠	٠,٣%	٠,٠٣%	٠,٠	٠,٠
٢٠٠٦		٣,٧	٠,١	٠,٤	٤٤,٥	١,٢	٠,٠	٠,٣%	٠,٠١%	٠,٠	٠,٠
٢٠٠٧		٤,٣	٠,٢	٠,٥	٦٣,٤	٠,٨	٠,٠	٠,٤%	٠,٠٢%	٠,٠	٠,٠
٢٠٠٨		٥,٧	٠,٢	٠,٦	٢٥٢,٢	١١,٣	٠,٠	١,٧%	٠,٠٢%	٠,٠	٠,٠
٢٠٠٩		٣,٨	٠,١	٠,٤	١٩٧,٨	٩,٠	٠,٠	٠,٨%	٠,٠١%	٠,٠	٠,٠
٢٠١٠		٥,٠	٠,٠	٠,٦	١٨٠,٨	٢٦,٧	٠,٠	٠,٧%	٠,٠١%	٠,٠	٠,٠
٢٠١١		٦,٥	٠,٢	٠,٧	١٨٣,٠	١٢٩,٠	٠,٠	٠,٨%	٠,٠١%	٠,٠	٠,٠
٢٠١٢		٦,٩	٠,٣	٠,٨	٨١٩,١	٢٠٢,٧	٠,٠	٢,٢%	٠,٠٣%	٠,٠	٠,٠
٢٠١٣		٦,٨	٠,٣	٠,٨	٢٢٠,٣	١٩٨,٩	٠,٠	٠,٨%	٠,٠٢%	٠,٠	٠,٠
٢٠١٤		٧,٢	١,٨	٠,٧	٧٩٩,٠	٢١٠,٥	٦٦,٤	٠,٧%	١,٥%	٠,٠	٠,٠
٢٠١٥		٧,٧	٠,٩	٠,٩	٨٨١,٠	١٣٣٩,٠	٢٢٠,٣	٢,١%	٤,٥%	٠,٠	٠,٠

٢- جمهورية العراق، وزارة التجارة، قسم العلاقات التجارية، شعبة دول الجوار، بيانات غير منشورة.

المصدر : تم إعداده بالاستناد إلى :

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، لسنوات مختلفة.

- المصادر:

١- صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، أعداد مختلفة.

* أستاذ التنمية الدولية بكلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية
جمهورية العراق

فضيلة الشيخ المطلق رئيس مجلس أمناء مركز الملك عبد العزيز لـ "آراء حول الخليج":

لقاءات الحوار الوطني ليست نخبوية والمركز يتوجه للمجتمع بكل شرائطه وأطيافه

أكمل معالي الشيخ الدكتور عبد الله المطلق رئيس مجلس أمناء مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني على أن التكاتف الوطني والتلاحم بين القيادة والشعب هو سمة من سمات المجتمع السعودي، مؤكداً في حديث خاص له مجلة (آراء حول الخليج) على ضرورة مواجهة التحديات بتمتين الوحدة الوطنية والحفاظ على التلاحم الاجتماعي لمجابهة الأخطار المحدقة ، مشيداً بالنجاحات التي أسسها مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني وقال في هذا الصدد: إن المركز وضع أهدافاً جديدة تمثلت في: تعزيز التلاحم الاجتماعي، ومساندة الجهود الأمنية ونشر ثقافة الوسطية والاعتدال، ومكافحة التعصب والتطرف والغلو. وقد وفق الله تعالى المركز في عقد جملة من أسابيع التلاحم التي تتكون من عدة أنشطة حوارية وفعاليات، وعزز من ورش العمل في أكاديمية التدريب وأصدر مجموعة كبيرة من البحوث والكتب المعنية بتأصيل الحوار في المجتمع السعودي، واجتهد أن يشارك في صناعة التصور مع الأفكار النيرة استطلاعات للرأي العام في القضية المدرسة، وإلى نص الحديث:

أجرى الحوار / د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

وأقول: إن مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني بحمد الله وتوفيقه، قد حظي بوجود شخصيات حكيمة ومحصيفة أسست له، ووضعت له خططه وأهدافه، فكان الشيخ صالح الحصين -رحمه الله تعالى- نعم الرجل الذي أدار وناقش وحاور بكل حنكة ومنهجية ووسطية، ومعه أعضاء اللجنة الرئيسية الشيخ الدكتور راشد بن راجح الشريف، والشيخ الدكتور عبد الله بن عمر نصيف، والشيخ الدكتور عبدالله بن صالح العبيدي، الذين حرصوا على تقديم صورة مشرقة من صور الحوار الوطني وإدارتهم لختلف الجلسات بكل حنكة واقتدار، والمركز طوال سنواته السابقة قدم ما قدم من لقاءات وندوات وأنشطة حوارية قاصداً بها وجه الله، ثم خدمة الوطن، وقادساً أن ينقل ما يفكر فيه المواطنون وما يريدون بحثه من قضايا وآراء وأفكار وتصورات إلى جلسات أخوية وطاولات حوارية تتلاقح فيها الأفكار ويسمع المحاور ما عند إخوانه، وحين توليت مسؤولية رئاسة مجلس الأمناء الجديد واصل المركز أنشطته الحوارية بكل جلاء، ووضع أهدافاً جديدة تمثلت في:

■ معالي الشيخ الدكتور عبدالله المطلق، بعد مرور أكثر من ١٤ عاماً على إنشاء مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني .. كيف تنظر إلى مسيرته، وما حققه خلال هذه الفترة من إنجازات، وهل معاليكم راضون بما حققه المركز خلال مسيرته؟
- نحمد الله تعالى أولأ على نعمة الأمان والأمان والاستقرار لهذه البلاد المباركة تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز -حفظه الله- وسموه ولبي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان. وهذه النعمة التي خص الله تعالى بها المملكة في هذه الظروف والتحديات، تدعونا للحفاظ على تمتين الوحدة الوطنية، والتكاتف الوطني لمجابهة الأخطار المحدقة، والوقوف صفاً واحداً في مواجهة التحديات، وهنا ندعوا لأبنائنا المرابطين بالحد الجنوبي ولرجال الأمن في كل أنحاء المملكة بأن ينصرهم ويسعد من أزرهم إنه نعم المؤي ونعم النصير، وأن يكون جميع المواطنين رجال أمن يكافحون الجريمة ويقفون للمجرم بالمرصاد.



الخطاب الإسلامي المعتمد موجود بالقرآن الكريم والسنة النبوية وما علينا إلا أن نؤدي معاملاتنا وفق ديننا

الرحمة فإن الإسلام دين رحمة: {وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين}، ومن مبادئ الإسلام العدل في الأحكام والإحسان عند الاستيفاء، قال الله تعالى:{إن الله يأمر بالعدل والإحسان}، والإسلام قائم على الوسطية، وعلى الاعتدال ونحن أمم وسط، ونحن أمم خير وأمة سلام نجح للسلم دائمًا ونتعاون على البر والتقوى كما قال الله تعالى في محكم آياته: {وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعذوان} القرآن الحكيم واضح وصريح: التعاون يكون على البر والتقوى. والحوار حين يعزز هذه القيم إنما يؤصل لهذا التعاون بشكل عملي ويريد من اللحمة الاجتماعية. والخطاب الإسلامي المعتمد موجود بالقرآن الكريم وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم، وما علينا إلا أن نقرأ قرآتنا بإخلاص ونؤدي معاملاتنا وفق ما جاء به ديننا الذي يحض على التعاون وتمتين الصدقة والأخوة لا على الصراع والخصومة ونحن أبناء دين واحد وأمة واحدة أعزنا الله بالإسلام وشرفنا به، وبه ألف بين قلوبنا وجمع كلمتنا فهابنا أعداؤنا وقويت شوكتنا.

تعزيز التلاحم الاجتماعي، ومساندة الجهد الأمنية ونشر ثقافة الوسطية والاعتدال، ومكافحة التعصب والتطرف والغلو. وقد وفق الله تعالى المركز في عقد جملة من أسابيع التلاحم التي تتكون من عدة أنشطة حوارية وفعاليات، وعزز من ورش العمل في أكاديمية التدريب وأصدر مجموعة كبيرة من البحوث والكتب المعنية بتأصيل الحوار في المجتمع السعودي، واجتهد أن يشارك في صناعة التصور مع الأفكار النيرة استطلاعات للرأي العام في القضية المدرسة.

■ صياغة الخطاب الإسلامي الصحيح المبني على الوسطية والاعتدال مطلب ضروري وحيوي، ومطلب وطني وفي كل الدول الإسلامية والعالم.. كيف يمكن تحقيقه وما هي التحديات المحيطة بهذه الصياغة؟

- كل مؤسساتنا في المملكة والله الحمد تدعو لإقامة الخطاب الإسلامي الصحيح القائم على أدلة الشريعة المستمدة من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم والمشتتملة على نصوص

تأصيل النتائج التي كانت ترفع لصانع القرار، وإيصال أصوات المشاركين والمشاركات للجهات العليا، يعزز المركز حواراته بمنظومة شاملة متنوعة من العمل الحواري المبارك بإذن الله تعالى عبر التأكيد على شكل الحوار وقيمه والجدال بالتي هي أحسن مصداقاً لقوله تعالى: "جادلهم بالتي هي أحسن" و قوله تعالى "ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك" و قوله تعالى: "من كان يريد العزة فللها العزة جميعاً إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه" هذه الآيات القرآنية الكريمة وغيرها تؤكد على سماحة ديننا ووسطيته كما تشكل نبراساً للحوار والتفاعل والتواصل والمركز ي العمل على هديها، ويسعى لتعزيز اللحمة الوطنية والتلاحم المجتمعي وإدارة المركز بعد كل لقاء تعمل على إيصال النتائج الحوارية لصانع القرار وتقترح التأكيد على تعقيلها وهي تصل بحمد الله وأيضاً فإن مختلف أنشطة المركز تحظى بتغطية إعلامية واسعة.

■ يعتقد البعض أن لقاءات المركز تخوبية وتخاطب المنقفين وأن المشاركات البحثية للأكاديميين والمفكرين فقط وأن الأبحاث تظل دون تفعيل على أرض الواقع، ماذا تقولون معاليكم لهؤلاء؟

■ مضمون ومحاور اللقاءات العشرة غاية في الأهمية وتناولت قضايا مجتمعية ذات تأثير كبير، كيف يمكن استثمار هذه النتائج وتفعيلها عبر مشاركة الجهات المعنية أو عبر ورش عمل بمشاركة جهات بحثية وإعلامية حتى لا تكون مجرد أبحاث نظرية فقط؟ - اللقاءات العشرة التي عقدتها مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني شكلت وجهاً حوارياً وطنياً مشرقاً، فالمراكز هو أول مؤسسة وطنية تعنى بالحوار الوطني في تاريخ المملكة، وهو المركز الأول في مجاله بالمنطقة وقد حول آلية الحوار من آلية مؤقتة بمؤتمر أو ندوة أو مناسبة إلى عمل وطني دؤوب شامل، لا يقتصر على طرح القضايا الوطنية أو الثقافية والفكرية، ولكنه يقدم الحوار بمبادئه وقيمته الشاملة. بحيث يعكس التصورات الذهنية السعودية وتصورات الفكر والثقافة والهوية؛ نقول هذا ونحن نناقش الظاهرة الحوارية في بلادنا، وهي في رأيي كتابع ظاهرة وطنية بامتياز ناقشت قضايا عده متنوعة كان المشاركون يطرحونها عبر اللقاءات المتتابعة في الثقافة والتعليم ومناهضة الغلو والتعصب وفي الإعلام والعمل والخدمات الصحية، وهي قضايا جديرة بالنقاش دائمًا، وقد كانت تلك اللقاءات مناسبات صالحة لطرحها، واليوم مع



يولي شريحة الشباب القسطنطيني الأكبر من اهتمامه، ولعلك تتأمل في برامج المركز وستجدها مليئة لاحتاجات فئات مختلفة من المجتمع مثل برنامج جسور، وبرنامج المقهى الحواري، وبرنامج سفير، وبرنامج قافلة الحوار، وغيرها من البرامج تصب في الفكر الشابي تعرف عليه وتجعله يتحاور ويتقاشر في مختلف القضايا الوطنية، وقد اهتم المركز بمعالجة ظاهرة التصub الرياضي وعقد لقاءات حوارية مع المهتمين بهذا الشأن.

بل إن هناك استراتيجية من استراتيجيات المركز منذ تأسيسه تمثل أحد أهدافه الخمسة الرئيسية وهي: توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في الحوار، وهذه المشاركة شملت العلماء والباحثين والأكاديميين جنباً إلى جنب مع الطلاب والموظفين في مختلف القطاعات من الجنسين.

- لم تكن لقاءات المركز نخبوية تخاطب المثقفين، وإنما تختار من جميع فئات المجتمع ما ترى حضوره نافعاً وقد حرص المركز في بداياته على أن يجمع أفكاراً وتصورات وطروحات بحثية ومنهجية وعلمية وأكademie، لأنك تؤسس مركزاً يتوجه بعد ذلك لعموم المجتمع بمختلف شرائحه وأطيافه، لكن لو لاحظت أن اللقاء الوطني الثالث: حقوق المرأة وواجباتها وعلاقة التعليم بذلك الذي عقد بالمدينة المنورة كان لقاءً مفتوحاً للمشاركة من مختلف الأطياف، ثم تم عقد لقاء عن قضايا الشباب في اللقاء الوطني الرابع للحوار الفكري الذي عقد بالمنطقة الشرقية وشارك فيه عدد كبير من الشباب والشابات، وانفتح على مختلف الأجيال والأطياف، واستمرت هذه السياسة: سياسة الانفتاح على مختلف الشرائح حتى اليوم، بل إن المركز

اللقاءات العشرة وجه حواري وطني ومركز الملك عبد العزيز أول مؤسسة تعنى بالحوار الوطني والأول في المنطقة

البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم

بين مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني وجامعة طيبة

الأربعاء: ٢٦ / جمادى الآخرة ١٤٣٦ هـ

الموافق: ٥ أبريل ٢٠١٥

الرياض - أكاديمية الحوار للتدريب واستطلاعات الرأي العام



مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني
King AbdulAziz Center for National Dialogue



أسس على التقوى هي صورة لها مكانتها في نفوس المسلمين في مشارق الأرض وغاربيها. حتى لدى الشعوب والأمم الأخرى، فهم يعرفون المملكة قبلة المسلمين وهاجر الرسول صلى الله عليه وسلم ورائدة في مجال الإغاثة الإنسانية وينبع في مجال العلم الشرعي واللغة العربية.

المملكة ليست مجرد محضن للبقاء الظاهرية الشريفة، المملكة تراث وتاريخ وحضار، وفي المملكة شعب محافظ على قيمه وعاداته وتقاليده، والمملكة دولة مؤثرة على المستويات العربية والإسلامية والإقليمية والدولية والبارزة في مجالات عدة كالسياسة والاقتصاد وال الحوار، فكيف تكون صورتها مشوّشة.

لأنّه الأمور في جواهرها، ونضع لها النصاب الحكيم الصحيح. فقد أعزنا الله بقيادات حكيمة عملت منذ تأسيس المملكة على أن تكون البلاد في خير وأمان وتنمية واستقرار، وعملت على تعزيز مكانة المملكة في مختلف المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية والتعليمية. وأسأّل: هل وضعية المملكة وصورتها قبل ٥٠ عاماً مثلاً هي وضعيتها اليوم حيث كلامتها المسّموعة على مختلف الأصعدة، وممكانتها السياسية والدينية والاقتصادية المروّمة؟

إن بلادنا والله الحمد ستظل في أرقى صورة على الرغم مما قد تبشه بعض وسائل الإعلام هنا أو هناك لأغراض لا ترتبط بالحقيقة ولا ترتبط بالصدق ولا حتى بالمشاهدة الفريبة للإنجازات التي حققتها المملكة في البناء والتنمية والتطوير.

■ يظل التعاون مع المراكز المماثلة في المنطقة والخارج له أهمية في الاطلاع على تجارب الآخرين والاستفادة منها، وإفادتها أيضاً، هل هناك مراكز مماثلة أو مراكز بحثية أو فكرية تتعاون مع مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني؟

- مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني منذ بدايات إنشائه والله الحمد ي العمل على التعاون مع مختلف المؤسسات والهيئات والراكز التي تهتم بالحوار أو بالفكر أو بالثقافة والإعلام، كما أنه وقع مذكرات تفاهم مع مؤسسات كثيرة حتى المؤسسة الدينية كذلك للاقناعة من النتاج العلمي لعلماء الشريعة والفقه ومن اجتهداتهم العلمية التي تقدم الصورة السمحنة لدينا الإسلامي الحنيف. والمركز بهذه الوضعية إنما ينطلق من رؤية علمية بحيث تصبح هذه المراكز روافد لتتوير الحوار وتنقيفه وتعزيزه.

إذا كان هذا التعاون يتم بشكل مباشر أو بشكل ضمني فهو يستهدف الجميع، ويستهدف الإعلاء من مبادئ التسامح والرحمة والاعتدال والوسطية.

أما تفعيل الحوارات الوطنية على أرض الواقع فعلى المتابعين والباحثين أن يقارنوا بشكل منهجي بين نتائج ووصيات الحوارات الوطنية وما تحقق على أرض الواقع وسيجدون الكثير والكثير لأنها ليست بالضرورة هي توصيات ونتائج القائمين على المركز ولكنها توصيات المشاركين والمشاركات، وقد توصلوا جميعاً لاقتراحات ورؤى متعددة تهم الصالح العام.

■ موضوعات الخطاب الثقافي السعودي دسمة وعميقة، كيف يمكن تحويلها إلى مادة جاذبة للشباب وتكون في قالب سهل وبسيط حتى تتحقق الاستفادة منها بالتعاون مع المؤسسات التعليمية والإعلامية؟

- الخطاب الثقافي في شكل وجهة حوارية جديدة من الوجهات التي قدم فيها مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني فعاليات متواصلة حتى بلغت سبعة لقاءات متتالية. ناقش فيها أغلب ما يتعلق بهذا الخطاب، لكن الأمر الذي وفق فيه المركز بحول الله وعنياته تمثل في دعوته من خلال هذا الخطاب إلى: نبذ الفرقية وتنمية اللحمة الوطنية وإشاعة ضرورة التعايش والتوجه للبناء والدعوة إلى وحدة الشمل ووحدة الصدق ونبذ التحصّب القبلي، ونبذ التطرف والغلو والدعوة إلى الله بالحسنى والحكمة البالغة والمعوظة الحسنة.

وقد اهتم المركز بتدريب قيادات شبابية من جميع مناطق المملكة على الحوار وأنشأ المركز أكاديمية للحوار تعنى بذلك، وقد تخرج فيها مئات المتدربين الذين حملوا رسالة الحوار وأثروا هذه المجالات.

أما عن تحويلها إلى مادة جاذبة للشباب فنتمنى أن تتعاون المؤسسات التعليمية والإعلامية، وهناك مذكرات تفاهم وتعاون بينها والمركز، في إيصال هذه الرسالة الثقافية والفكرية المعنية بالشباب والحض على ثقافة الوحدة وتعزيز التلاحم المجتمعي بين هذه الشريعة بالذات، ونشر ثقافة التطوع وهو الأمر الذي بدأ المركز في تفدينه بجلاء في أسبوع تلاحم والذي عقد حتى اليوم في ثلاثة مناطق هي: الجوف، وجازان، والقصيم.

■ ما زالت الصورة الذهنية في الخارج عن المملكة مشوّشة، كيف يمكن للمركز أن يضطلع بدور إيجابي في تصحيح المفاهيم الغلوطة عن المملكة في الخارج؟

- حقيقة الأمر لا أستطيع أن أقول بهذا الرأي الذي قد تداوله بعض وسائل الإعلام هنا أو هناك، فصورة المملكة التي تحتضن أطهر الأماكن وأقدسها على الأرض، فيها مكة المكرمة والمدينة المنورة، وفيهما أول بيت وضع للناس، وأول مسجد

فيصل بن معمر الأمين العام لمركز الملك عبد العزيز "آراء حول الخليج":

مقبولون على قفزات تتطلب تحديث الأدوات لتعزيز المشاركة المجتمعية في صناعة القرار

أكمل معالي الأستاذ فيصل بن عبد الرحمن بن معمر الأمين العام لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني على أهمية ونتائج الحوار الذي تقاده وتفنده المملكة العربية السعودية على المستوى المحلي والدولي من خلال مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني ومركز الملك عبد الله بن عبد العزيز للحوار الوطني، وقال في حوار لمجلة (آراء حول الخليج) لقد بادرت المملكة بتأسيس مشروع الحوار الوطني الذي تبناه الملك عبد الله بن عبد العزيز حينما كان ولیاً للعهد وافق عليه الملك فهد بن عبد العزيز -رحمهما الله- حيث انطلق تأسيس المشروع وتوسعت نشاطاته خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٦م، وتم تجوييد وتحديث وتطوير برامجه في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز -يحفظه الله- من خلال مساندة المركز للجهود الأمنية والفكرية وتعزيز التلاحم المجتمعي والمساهمة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، ولقد طرح المركز قضائياً دينية واجتماعية وثقافية لم يسبق التطرق لها، وخصوصاً فيما يتعلق بقضايا المرأة والشباب، والتعامل مع الآخر فضلاً عن لقاءات وحوارات عن التعليم والخدمات الصحية والعمل والإعلام، كما تم مناقشة قضائياً تتعلق بالغلو والتطرف والتعصب المذهبي والقبلي والمناطقي. وأضاف معاليه أن المركز استطاع تأسيس خريطة فكرية للمجتمع السعودي تشمل جميع فئات المجتمع في كل المناطق، وتم تنفيذ برامج عديدة بالشراكة مع المؤسسات الدينية والعلمية والثقافية والاجتماعية لنشر ثقافة الحوار، وساهم في بناء الجسور بين مكونات المجتمع السعودي وتجاوز الحواجز النفسية بين التوجهات والمذاهب المتعددة.

أجرى الحوار / د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز -حفظه الله ورعاه- وسمو ولی عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان الذي استطاع بتوفيق من المولى عزّ وجلّ من إحداث نقلات نوعية في التخطيط والإشراف والتنفيذ والإدارة على برامج تطويرية وتحديثية لم يسبق لها مثيل. موضحاً معاليه، أنه المعلوم لدينا أنتا مقبولون على قفزات نوعية تتطلب تحديث الأدوات والوسائل وتعتمد على تعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار، وأن يساهم المركز في بناء جسور من التفاهم والتعاون بين المجتمع بجميع فئاته وصناع القرار، ومن المأمول أن يساهم المركز في بناء السياسات لمشاريع تطويرية متعددة خاصة ما يتعلق منها بالجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية.

وأوضح معالي الأستاذ فيصل بن معمر أن مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني لا يتبنى آلية أحادية لنشر ثقافة الحوار، ومناقشة القضايا الوطنية، بل ينبع في هذه الآليات، ويطرح رؤى جديدة في كيفية إدارة الحوار ، ولم يجعل المشاركة في الحوار مقتصرة على النخب فحسب، بل وسع من دائرة الحوار الوطني بإشراك مختلف التخصصات، والفئات، والشراحت الاجتماعية، وعقد حواراته في مختلف مناطق المملكة، وهذا التوجه الرحب المبني على تعدد أساليب الحوار وألياته يهدف إلى مشاركة جميع أبناء الوطن في مناقشة قضائهم بشكل واع مسؤول، و موضوعي وواقعي.

لافتاً إلى أن المركز يمضي في رؤيته كذلك ضمن قراءة مفاهيم التحول الوطني، ورؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تتبناها المملكة تحت



يجب أن نساهم في إدارة الاختلاف وصناعة الرأي حول القضايا المتعددة وتعزيز الدور الشبكي المتكامل بين المؤسسات المجتمعية

في العالم التي تجمع بين قيادات دينية وصناع قرار سياسي وبحكم تنوّع مجلس إدارته من أديان وثقافات متعددة فإنه استطاع بناء أسس مشتركة لبناء الثقة والتعايش بين أتباع الأديان والثقافات، ونسعى لأن يكون المركز حاضنًا لمبادرات متعددة للمساهمة في تعزيز التعايش العالمي ومكافحة التطرف، حيث أطلق المركز مشروعًا متعدد المسارات بعنوان "متحدون لمناهضة العنف باسم الدين".

وقال معاليه إن استراتيجية عمل المركز تعتمد على ثلاثة مستويات وهي:

حوار بين أتباع الأديان من أجل المصالحة والسلام في مناطق يساء فيها استخدام الدين لتبرير العنف والإرهاب. وبناء القدرات على عمليات المصالحة والسلام من خلال برامج تدريبية مثل برنامج الزمالء الدولي وبرنامج اللاجئين في أوروبا، والتدريب لبناء السلام عبر شبكات التواصل الاجتماعي. وتعزيز الحوار بين أتباع الأديان والثقافات داخل المنظمات والشبكات التي يكونها المركز من خلال جهوده بالتعاون مع مؤسسات دولية

مشيراً إلى أن حوارات المركز تتفقى نظرية الصراع لتحول محلها مقوله التعايش كما أن المملكة سعت من خلال جهود المركزين على المستوى المحلي والعالمي إلى بناء مبادرات قابلة للتطبيق، مع توسيع الأدوات والبرامج، وبناء شراكات محلية وعالمية تساهمن في تحقيق الأهداف المرجوة لمعالجة التطرف ومكافحة التعصب بكل أشكاله، والعمل المستمر على نبذ المفاهيم التي تروج للكراهية والتعصب وترسيخ التعايش والتسامح عبر إقامة لقاءات حوارية مفتوحة ومغلقة بين جميع فئات المجتمع وبناء جسور من التفاهم والتعاون، وتقديم وتنفيذ مبادرات دراسات يتم تطبيقها على أرض الواقع من الجهات المختصة لتعزيز التلاحم المجتمعي وحماية المجتمع أمنياً وفكرياً.

موضحاً معاليه أن مركز الملك عبد الله العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات الذي انطلق في نوفمبر ٢٠١٢م، عقد ندوات حوارية كبرى في فيينا ومناطق متعددة من العالم شارك فيها شخصيات دينية وسياسية وفكرية من مختلف أنحاء العالم، والمركز بحكم طبيعته الدولية وأنه المنظمة الوحيدة

بأحداثه المتغيرة الإيجابية والسلبية ضرورة حتمية، إضافة إلى ما يعصف بالمنطقة من أحداث خطيرة منها: الثورة الخمينية وصعود ما يعرف بالإسلام السياسي وال الحرب العراقية الإيرانية واحتلال الكويت وتحريرها، وحرب أفغانستان والعراق، وبروز المنظمات الإرهابية مثل القاعدة وحزب الله وداعش وغيرها، وقد بادرت المملكة العربية السعودية بتأسيس مشروع الحوار الوطني الذي تbaneه الملك عبد الله بن عبد العزيز حينما كان ولیاً للهـدـوـ وـوـافـقـ عـلـيـهـ الـمـلـكـ فـهـدـ بـنـ عـبـدـ عـزـيزـ رـحـمـهـ اللـهـ. حيث انطلق تأسيـسـ المـشـرـوـعـ وـتوـسـعـ نـشـاطـاتـهـ خـلـالـ الـفـتـرـةـ ٢٠٠٣ـ ٢٠١٦ـ، وـتـمـ تـجـوـيدـ وـتـحـديـثـ وـتـطـوـيرـ بـرـامـجـهـ فيـ عـهـدـ خـادـمـ الـحرـمـينـ الشـرـيفـينـ الـمـلـكـ سـلـمـانـ بـنـ عـبـدـ عـزـيزـ يـحـفـظـهـ اللـهـ. مـنـ خـلـالـ مـسـانـدـةـ الـمـرـكـزـ لـلـجـهـودـ الـأـمـنـيـةـ وـالـفـكـرـيـةـ وـتـعـزـيزـ التـلـاحـمـ الـجـمـعـيـ وـالـسـاـهـمـةـ فيـ تـحـقـيقـ رـؤـيـةـ الـمـلـكـ ٢٠٣٠ـ، وـلـقـدـ طـرـحـ الـمـرـكـزـ قـضـائـاـ دـيـنـيـةـ وـاجـتمـاعـيـةـ وـثقـافـيـةـ لـمـ يـسـبـقـ التـطـرـقـ لـهـاـ، وـخـصـوصـاـ مـاـ يـتـعـلـقـ بـقـضـائـاـ الـمـرـأـةـ وـالـشـبـابـ، وـالـتـعـامـلـ مـعـ الـآخـرـ فـضـلـاـ عـنـ لـقـاءـاتـ وـحـوـارـاتـ عـنـ التـلـيـلـ وـالـخـدـمـاتـ الصـحـيـةـ وـالـعـمـلـ وـالـإـعـلـامـ، كـمـ تـمـ مـنـاقـشـةـ قـضـائـاـ قـضـائـاـ تـعـلـقـ بـالـغـلـوـ وـالـتـطـرـفـ وـالـتـعـصـبـ المـذـهـبـيـ وـالـقـبـليـ وـالـمـنـاطـقـيـ، وـقـدـمـ نـتـائـجـ جـمـيعـ لـقـاءـاتـهـ لـصـنـاعـ الـقـرـارـ لـلـاسـتـفـادـةـ مـنـهـاـ، كـمـ اـسـتـطـاعـ الـمـرـكـزـ تـأـسـيـسـ خـرـيـطةـ فـكـرـيـةـ لـلـجـمـعـيـ وـالـسـعـودـيـ تـشـمـلـ جـمـيعـ فـئـاتـ الـجـمـعـ، فيـ كـلـ الـمـنـاطـقـ، وـتـنـفـيـذـ بـرـامـجـ عـدـيـدةـ بـالـشـراـكةـ مـعـ الـمـؤـسـسـاتـ الـدـيـنـيـةـ وـالـعـلـيـمـيـةـ وـالـثـقـافـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ لـنـشـرـ ثـقـافـةـ الـحـوارـ.

وحـكـومـيـةـ وـدـيـنـيـةـ وـمـدـنـيـةـ ذاتـ أـهـدـافـ مـتـقـارـبـةـ لـأـهـدـافـهـ منـ نـشـرـ ثـقـافـةـ الـحـوارـ إـلـىـ تعـزـيزـ التـمـاسـكـ الـاجـتمـاعـيـ وـالـتعـاـيشـ السـلـمـيـ فيـ الـجـمـعـاتـ الـتـيـ تـسـودـهـاـ التـعـدـديـةـ.

مـوـضـحـاـ فيـ هـذـاـ الصـدـدـ أـنـ مـجـلـسـ إـدـارـةـ الـمـرـكـزـ يـضـمـ تـسـعـ مـمـثـلـينـ عـنـ خـمـسـةـ أـدـيـانـ وـثـقـافـاتـ عـالـيـةـ رـئـيـسـيـةـ وـهـيـ الـإـسـلـامـ وـالـبـوـذـيـةـ وـالـمـسـيـحـيـةـ وـالـهـنـدـوـسـيـةـ وـالـيـهـوـدـيـةـ وـيـتـولـيـ الـمـجـلـسـ مـهـامـ الـإـدـارـةـ وـالـإـشـرافـ عـلـىـ بـرـامـجـ الـمـرـكـزـ. وـالـىـ نـصـ الـحـوارـ:

■ ما أهم إنجازات مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، وماذا أضاف للمجتمع منذ نشأتها؟

- من أهم الإنجازات التاريخية لهذا المركز العمل على جعل الحوار طبعاً من طباع المجتمع السعودي وأسلوبًا للحياة. وبعد تأسيـسـ الـحـوارـ الـوطـنـيـ فيـ الـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـودـيـةـ منـجـزاـ مـهـماـ فيـ مـرـحلـةـ منـ أـهـمـ الـمـراـحلـ الـتـتمـوـيـةـ وـخـصـوصـاـ أـنـهـ الـمـرـحلـةـ الـتـيـ تمـ فـيـهـ تـوجـيهـ مـبـادـرـاتـ مـتـعـدـدـةـ لـلـاسـتـثـمـارـ فيـ الـإـنـسـانـ السـعـودـيـ، فـالـقـيمـ وـالـمـبـادـئـ الـدـيـنـيـةـ وـالـأـخـلـاقـيـةـ وـالـتـرـبـيـةـ الـتـيـ قـامـتـ عـلـيـهـ الـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـودـيـةـ اـنـطـلـاقـاـ مـنـ ثـوابـتـهاـ الـشـرـعـيـةـ وـالـوـطـنـيـةـ وـاجـهـتـ عـوـاصـفـ مـحـلـيـةـ وـاقـلـيـمـيـةـ وـعـالـمـيـةـ، فـالـتـمـيمـةـ فيـ جـوـانـبـهاـ الـمـادـيـةـ أـصـبـحـتـ أـسـرـعـ مـاـ يـتـحـمـلـهـ فـكـرـ وـمـعـرـفـةـ الـإـنـسـانـ، فـقـدـ قـامـتـ الـمـلـكـةـ بـتـبـنيـ مـشـارـيعـ ضـخـمةـ.

وـالـمـلـكـةـ بـمـكـانـتـهاـ الـدـيـنـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ هيـ قـبـلـةـ الـمـسـلـمـينـ وـمـحـطـ أـنـظـارـ الـعـالـمـ سـيـاسـيـاـ وـاـقـتصـاديـاـ، وـتـوـاـصـلـهـاـ مـعـ الـعـالـمـ



والأخلاقية والبطولية على أكمل وجه للقضاء على ألف عام من الفرقة والشتات، وليحافظوا على رسالة هذا الدين العظيم وعلى انتمائهم لحضارتهم العربية وقد أكرم الله المملكة بملوك صانوا وحدتها وأمنها وتمهدوا تطويرها وتقديمها بما يحافظ على ارتباطها بالأصل الذي هو ديننا الحنيف واتصالها بالعصر من تطوير وتقدير وازدهار ، وعندما نذكر توحيد هذه البلاد ووحدتها وارتباطها بالأصل واتصالها بالعصر فإن من أفضل الأدوات وأيسرها هو الحوار الذي اختاره ولاة أمرنا ليكون جسراً من جسور التواصل بين المجتمع وصانع القرار.

ولا يتبنى مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني آلية أحدادية لنشر ثقافة الحوار، ومناقشة القضايا الوطنية، بل إنه ينبع في هذه الآليات، ويطرح رؤى جديدة في كيفية إدارة الحوار ، وعرض أفكار المخاطرين والمحاورات حول هذه القضايا، فالمراكز لم يجعل المشاركة في الحوار الوطني مقتصرة على النخب الثقافية والفكرية فحسب، بل وسع تماماً من دائرة الحوار الوطني بإشراك مختلف التخصصات، والفئات، والشرائح الاجتماعية، كما أنه لم يعقد حواراته في منطقة واحدة بعينها، بل عقد لقاءاته الرئيسية والتحضيرية في مختلف مناطق المملكة، وهذا التوجه الرحب المبني على تعدد أساليب الحوار وألياته يهدف إلى أن يشارك جميع أبناء الوطن في مناقشة قضاياهم بشكل واع مسؤول، وبشكل موضوعي وواقعي.

كما ساهم المركز في بناء الجسور بين مكونات المجتمع السعودي وتجاوز الحاجز النفسي بين التوجهات والمذاهب المتعددة، كما استطعنا إنشاء أكاديمية للحوار هي الأولى من نوعها في المنطقة العربية، ومركز استطلاعات رأي عام هو الأول في مجاله في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى برامج تستهدف مناقشة القضايا الفكرية مثل : بيان وجسور وسفير ونسيج موجهة لبناء جسور من التفاهم بين فئات المجتمع المتعددة.

■ في مقدمة أهداف المركز جاء هدف مناقشة القضايا الوطنية الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية وغيرها، وقد نظم المركز ١٠ لقاءات وطنية، هل هناك خطة لاستكمال ما جاء في هذا الهدف، وهل تم جدولتها أو برمجتها لتكون محل التنفيذ؟ - المركز يمضي في أنشطته وبرامجه وفق استراتيجية منظمة، طويلة ومتوسطة وقصيرة، وهو دائم التقييم والتقويم لأنشطته، من أجل تطويرها وقراءتها قراءة علمية منهجية، ولقد حملنا أمانتنا الدينية والوطنية في هذا المركز انطلاقاً من الأسس التي قامت عليها المملكة العربية السعودية من توحيد ووحدة فالتوحيد هو جوهر هذه الوحدة التي أرسى قواعدها الملك عبد العزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود - طيب الله ثراه - ورجاله المخلصون الذين قاموا بواجباتهم الدينية والوطنية

نؤمن بمسؤولية الإعلام في تعزيز التعايش السلمي وبناء سور من التفاهم والتعاون بما يرسخ الاحترام واحترام الرأي الآخر



ونشر ثقافة الحوار وقيمه، ومن ثم تعزيز التلاحم المجتمعي، وترسيخ الوحدة الوطنية، وقد وقع المركز اتفاقيات مع أكثر من ثلاثين وزارة وجامعة وهيئة ومؤسسة، وهو يتواصل دائمًا مع هذه المؤسسات سواء على مستوى تعزيز الأنشطة الحوارية أو تقديم دورات مهارات الاتصال، أو التدريب على برامج علمية نوعية عبر ورش العمل التي تقدمها أكاديمية الحوار للتدريب. ثم تفاعلت علاقة المركز بالمؤسسات عبر مشاركة هذه المؤسسات وتعاونها للمشاركة في اللقاءات التي يعقدها المركز ومنها مؤخرًا أسبوع تلاحم الذي عقد بمناطق الجوف وجازان والقصيم وسيعقد في بقية مناطق المملكة، وحظي بمشاركة واسعة من عدد من القطاعات الحكومية والأهلية في تلك المناطق.

■ دور مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني مهم وحقق نتائج متميزة كيف تنتظرون إلى مستقبل الحوار الوطني في المملكة وما هي الرؤى المستقبلية لتحقيق ما تطمحون إليه؟

- المركز ماضٍ على تأسيسه حوالي ثلاثة عشر عامًا وخلال تلك السنوات التي بدأت بالتأسيس ثم التوسع في النشاطات والبرامج، والمرحلة الحالية مرحلة التجovid والتطوير والتحديث، ويتبين من خلال ما تم إنجازه في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز من تطوير وتحديث في مجالات متعددة أن المملكة العربية السعودية ومن خلال المؤسسات التي تحمل أمانة القضايا الفكرية عليها مسؤوليات كبيرة في سبيل استهلاض دور المجتمع بجميع فئاته للتلامغ مع ما تحمله رؤى القيادة من مشاريع كبرى للنهوض بالمجتمع السعودي إلى موقع ريادي عالي، ومركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني بحكم تجربته الثرية أصبح لديه خبرة وخبراء بقضايا المجتمع السعودي بجميع فئاته، وأصبح المركز بما يملكه من خرائط فكرية وقواعد معلوماتية وحوارات متعددة خيرًا ببعض المجتمع السعودي وبتجاهاته وثقافاته المتعددة، والمركز يُسخر كل أدواته المتعددة من حوارات مفتوحة ومغلقة ودراسات واستطلاعات رأي عام ومبادرات مثل تلاحم وسفر وجوسor وبيان للمشاركة في تحقيق رؤية ٢٠٣٠ وتعزيز الجهود الأمنية والفكرية والتلاحم المجتمعي، والمعلوم لدينا أننا مقبلون على فقرات نوعية تتطلب تحديث الأدوات والوسائل وتعتمد على تعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار ، وأن يساهم المركز في بناء جسور من التفاهم والتعاون بين المجتمع بجميع فئاته وصناع القرار ، ومن المأمول أن يساهم المركز في بناء السياسات لمشاريع تطويرية متعددة خاصة ما يتعلق منها بالجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية . كما أنها يجب أن نساهم في إدارة الاختلاف وصناعة الرأي حول القضايا المتعددة وتعزيز الدور الشبكي المتكامل بين

ووفق هذا المعنى يتحرك المركز ببعد واسع وبرؤية شاملة تجعل مختلف المشاركات والمشاركين مساهمين في خططه، من حيث طرح القضايا الراهنة والاستفادة عليها إلكترونيًا، وأحياناً يقوم المركز بدور المنظم للعملية الحوارية وللموضوع المطروح سواء كان ثقافياً أم اقتصادياً أم تموياً أم اجتماعياً، والمركز بهذا هو قناة للتعبير المسؤول، وقناة بين المتقاعدين حوارياً وصانع القرار. ودعني هنا أشير لأمور مهمة لم تطرق لها الأسئلة الحوارية وهي أن المركز يمضي في رؤيته كذلك ضمن قراءة مفاهيم التحول الوطني، ورؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تتبناها المملكة العربية السعودية تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز -حفظه الله ورعاه- وسموه ولـي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان الذي استطاع بتوفيق من المولى عزوجل من إحداث نقلات نوعية في التخطيط والإشراف والتنفيذ والإدارة على برامج تطويرية وتحديثية لم يسبق لها مثيل.

لقد تمكنت المملكة العربية السعودية من ترسیخ وتعزيز مكانتها الدينية والسياسية والاقتصادية في مجالات متعددة وفي فترة زمنية قياسية. حيث أصبحت المملكة محطة أنظار العالم وأصبحت في موقع الريادة لنشر السلام والتعايش والحوار ومكافحة التطرف والإرهاب وكل ذلك تم بتوجيهه وعناية وحكمة ولاة الأمر وأكّدتها النجاحات التي تحققت على أرض الواقع محلياً وعربياً وإسلامياً وعالمياً بإعلان مشاريع عالمية لمكافحة التطرف والإرهاب.

إننا ومن خلال مشاريع الحوار الوطني والحوار بين أتباع الأديان والثقافات لمسنا عن قرب التشجيع والمساندة لكل ما يحقق الوسطية والاعتدال والتسامح وترسيخ الأمن والسلام والتعايش وتحقيق إنجازات غير مسبوقة مثل مركز الملك سلمان للسلام العالمي وفي مكافحة التطرف بإنشاء المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف ومركز الحرب الفكرية ودعمهم اللامحدود للحوار محلياً وعالمياً.

■ كيف يمكن التنسيق مع أجهزة الدولة المختلفة والجامعات والمؤسسات التعليمية والإعلامية لتحقيق أهداف المركز الخمسة التي وردت في فلسفة المركز منذ إنشائه؟

- يجري التنسيق مع أجهزة الدولة المختلفة والجامعات والمؤسسات التعليمية والإعلامية، بشكل مستمر منذ بدايات عمل المركز، فهذا التنسيق من الأهمية بمكان بحيث يجعل المشاركة المؤسساتية في الفضاء الحواري قائمة وفاعلة ونشطة، وقد بدأ التعاون مع مختلف المؤسسات بعقد شراكات ومذكرات تفاهم مع الوزارات والجامعات والمؤسسات لتفعيل النشاط الحواري،

تفاعل مستمر مع مختلف القضايا الدولية، ومن أولى المهام التي ينهض بها المركز هو تفعيل دور المؤسسات الدينية والأفراد لمساندة صناع القرار في ترسیخ الأمن والسلام والتعايش والعمل على لا تحول الصراعات إلى صراعات تستغل فيها التعاليم الدينية أو بالأحرى: تخلص الدين من أن يكون سبباً أو عاملًا من عوامل الصراع والحروب في أية منطقة من مناطق العالم، والأمر الثاني الذي يشغلنا في المركز هو العمل على بناء الجسور بين مختلف أتباع الأديان وتعزيز القواسم المشتركة ونشر السلام والتعايش والتعاون بين مختلف الشعوب والثقافات.

إن الحوارات التي أقامها المركز تبدي رغبة كبيرة في نفي نظرية: الصراع لتحول محلها مقوله: التعايش، كما أن المركز الذي يضم مجلساً للأمناء من مختلف الأديان والثقافات يعمل وفق رؤية عالمية على أن يكون الحوار هو الطريق الأمثل لحل مختلف الصراعات، وتقرير وجهات النظر بهذا المعنى عقد المركز لقاءات كثيرة حول بعض القضايا في مناطق متعددة يغلب على مجتمعاتها التوتر والنزاع بسبب التوسع الديني والعرقي، وهو يرسم بشكل كبير في تعزيز أسس الحوار والتعاون والتعايش الدولي. لذا أرى أنه من الأهمية مواصلة اللقاءات والفعاليات التي ينهض بها المركز من أجل ردم الهوة وتقارب المسافات وبناء الجسور التي تساهم في التخفيف من الصراعات عبر التلاقي الحواري بين مختلف الأطراف المتازعة، والعمل مع جميع الفئات على بناء أسس السلام والتعايش في ضوء المواطنة المشتركة ولا شك أننا نتابع بكثير من الأسف استغلال الدين من قبل بعض المنظمات والأفراد ووسائل الإعلام من أجل تأجيج الصراع باسم الدين بين الطوائف الدينية وهذا ما يسعى المركز لمكافحته والتعرّف بخطورته على الشعوب وتعايشهما، وذلك من خلال عقد المؤتمرات واللقاءات بين القيادات الدينية من مختلف الديانات والثقافات.

أما عن الصورة الذهنية عن الإسلام فهي صورة نمطية يصنّعها الإعلام الغربي، ومع تجدد اللقاءات التي عقدت في مدريد وبرلين وفيينا وروما مما يفعل المركز على نقل الصورة الحقيقة للإسلام وجوهره الذي يعبر عن التسامح والاعتدال واحترام الرأي والرأي الآخر، ومكافحة التطرف بشكليه الدينى والأيدلوجى واستهانة الغالبية العتيدة ضد الفئات المتطرفة والتي تروج للإسلاموفobia، أو التي تحاول استغلال التعاليم الدينية لبث الكراهية أو ارتكاب أعمال متطرفة أو إجرامية.

■ كيف يمكن تغيير الصورة النمطية التي تخلط بين الإسلام والإرهاب، وبأي الوسائل والأدوات؟

- كثيرة هي اللقاءات التينظمها مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز للحوار الوطني ومركز الملك عبد الله العالمي للحوار بين أتباع

المؤسسات المجتمعية (المسجد، والمدرسة، والأسرة، والإعلام). ■ هل ترون أن الإعلام الخليجي خاصّة والإعلام العربي عامّة، يقوم بالدور المطلوب تجاه الحوار الإيجابي ومن ثم التقرّب بين شعوب المنطقة، أم يقوم بدور عكس ذلك، وكيف يمكن توحيد الخطاب الإعلامي بما يخدم الحوار المشترك والتعايش السلمي؟ - الإعلام العربي يشكل عام والإعلام الخليجي بشكل خاص يمضي وفق سياسات إعلامية محددة تتوازى والطفرات الإعلامية فهي تهدف إلى التسوع وإثراء الجوانب الإخبارية ومتابعة مختلف الواقع والأحداث المحلية والعربية والعالمية، ومن ثم تعزيز هذه المتابعة بكتابات الزوايا والأعمدة ومقالات كتاب الرأي. هذا هو الدور المنوط بالإعلام في صيغته الصحفية، أما الإعلام المسموع والمرئي والإعلام الجديد فكل له قضاياه التي يتواصل به مع شرائحه المتعددة. لكن في رأيي أن ثمة تقصير في متابعة الفضاء الثقافي، فضلاً عن الفضاء الحواري. فالدور الواجب على الإعلام في رأيي هو تعزيز مساحات التفاهم والتعايش والحوار بين مختلف فئات المجتمعات العربية، ومكافحة التطرف والإرهاب والمحافظة على الأسس والروابط الخليجية، والإعلام الخليجي له دور كبير في هذا التعزيز بين دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة مع الأزمات المتتابعة التي قد تبدو على سطح الأحداث.

إن الإعلاء من شأن الحواري هو قيمة مثلى من المفترض أن نجدها في الإعلام العربي، وقد عقد المركز في أحد لقاءاته لقاءً عن الإعلام وسبل تطويره تعددت فيه الآراء لكنها اتفقت على أن الإعلام يشكل الواجهة الحضارية لأي بلد وبالتالي من المفترض أن تكون هذه الواجهة متمثلة في قيم ومبادئ وهوية وثقافة المجتمع وال الحوار والإعلام يكمل بعضهما الآخر، ولا نهدف إلى توحيد الخطاب الإعلامي ولكن ننظم إلى تجويهه وتنوعه وتفعيل مواثيق الشرف الإعلامية وتعزيز المصداقية والتحليل العلمي الرصين، ونؤمن بأن الإعلام عليه مسؤولية كبرى في تعزيز التعايش السلمي وبناء جسور من التفاهم والتعاون بما يرسخ الاحترام واحترام الرأي الآخر.

■ كيف يمكن توظيف الحوار بين أتباع الديانات والحضارات والثقافات المختلفة ليكون وسيلة لتقريب الحضارات وليس صدامها، وهل ترون معاييركم جدوى للحوار مع أتباع الديانات والحضارات الأخرى في ظل الحكم المسبق والصورة الذهنية غير الإيجابية المرسومة عن المسلمين والعرب لدى الغرب؟

- مسيرة الحوار بين أتباع الأديان والثقافات بدأت منذ العام ٢٠٠٥م، ومنذ إنشاء مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في نوفمبر من العام ٢٠١٢م في العاصمة النمساوية فيينا وهذه المسيرة في تصاعد دائم، وفي

المستمر على نبذ المفاهيم التي تروج للكراهية والتعصب وترسيخ التعايش والتسامح عبر إقامة لقاءات حوارية مفتوحة ومغلقة بين جميع فئات المجتمع وبناء جسور من التفاهم والتعاون، وتقديم وتنفيذ مبادرات ودراسات يتم تطبيقها على أرض الواقع من الجهات المختصة بذلك لتعزيز التلاحم المجتمعي وحماية المجتمع أمنياً وفكرياً.

أما مركز الملك عبد الله العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات، فقد انطلق في نوفمبر ٢٠١٢م، وقد عقد ندوات حوارية كبرى في فيينا وفي مناطق متعددة من العالم شارك فيها شخصيات دينية وسياسية وفكريّة من مختلف أنحاء العالم، والمركز بحكم طبيعته الدوليّة وأنه المنظمة الوحيدة في العالم التي تجمع بين قيادات دينية وصناع قرار سياسي وبحكم تنوع مجلس إدارته من أديان وثقافات متعددة فإنه استطاع بناء أساس مشتركة لبناء الثقة والتعايش بين أتباع الأديان والثقافات، ونسعى لأن يكون المركز حاضراً بمبادرات متعددة للمساهمة في تعزيز التعايش العالمي ومكافحة التطرف، حيث أطلق المركز مشروعه متعدد المسارات بعنوان "تحدون لنهاية العنف باسم الدين". وتتضمن

استراتيجية المركز العمل على ثلاثة مستويات، وهي:
المستوى الأول: حوار بين أتباع الأديان من أجل المصالحة والسلام في مناطق يسأء فيها استخدام الدين لتبرير العنف والإرهاب
المستوى الثاني: بناء القدرات على عمليات المصالحة والسلام من خلال برامج تدريبية مثل برنامج الزماله الدولي وبرنامج اللاجئين في أوروبا، والتدريب لبناء السلام عبر شبكات التواصل الاجتماعي.
المستوى الثالث: تعزيز الحوار بين أتباع الأديان والثقافات داخل المنظمات والشبكات التي يكونها المركز من خلال جهوده بالتعاون مع مؤسسات دولية وحكومية ودينية ومدنية ذات أهداف متقاربة لأهدافه من نشر ثقافة الحوار إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي في المجتمعات التي تسودها التعديّة.

والمؤتمر الذي قدم العديد من المبادرات ونظم مؤتمرات عالمية بمشاركة المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المهمة بالحوار هو: منظمة دولية تسعى إلى دعم مسيرة الحوار والتفاهم بين أتباع الأديان والثقافات المتعددة لبناء السلام والتعايش في المناطق التي يسأء فيها استخدام الدين لتبرير العنف والظلم، وشارك في تأسيسه كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية النمسا، ومملكة إسبانيا، بالإضافة إلى

الذين ينتمي إلى صفتها عضواً مارقاً مؤسساً.

ويضم مجلس الإدارة تسعة ممثلين عن خمسة أديان وثقافات عالمية رئيسية وهي الإسلام والبوذية والسيخية والهندوسية واليهودية. ويتولى المجلس مهام الإدارة والإشراف على برامج المركز.

الأديان والثقافات من أجل بيان أن الإسلام دين اعتدال وتسامح ووسطية ورحمة، وأن الإرهاب ظاهرة لا علاقة للإسلام بها أو أي دين، وبشكل ضمني أو مباشر كانت اللقاءات تتوجه هذه الوجهة من أجل تعميق الوعي بما يحدق بالوطن والمسلمين من أخطار وهجمات شرسة تمس عقيدته ووحدته الوطنية، والتبيه إلى ما تحدثه من عوامل التناحر والشقاق بأشكاله القبلية أو الإقليمية أو الفكرية من هدم لعمر التماسک والترابط وأواصر بناء العلاقات الأخوية في ظل الوطن الواحد أو في ظل التعايش المشترك، وإدراك أن الاختلاف والتباين الفكري وتعدد المذاهب والأديان واقع مشاهد في حياتنا، وطبيعة من طبائع البشر يستثمر في التأسيس نحو استراتيجية التعامل في التعايش والنصوح والحوار، وتوجيهه الوجهة السليمة التي تخدم أهداف المملكة وثوابتها وقيمها الشرعية والوطنية وعلاقات المسلمين بالآخر أيّاً كانت دياناته وثقافاته. علمًا بأن التعصب والغلو والتطرف كلها ظواهر تؤدي بشكل أو باخر إلى الإرهاب.

ومن هنا فقد قام مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني بدراسة ظاهرة الغلو وأسبابها الفكرية والمادية وتحليل العوامل المؤدية إليها من الوجهة الشرعية، ودراسة العوامل النفسية والاجتماعية والتربيوية والسياسية، والاقتصادية والإعلامية، المؤثرة في هذه الظاهرة؛ للخروج باقتراحات وآليات عمل تساعد على مواجهة مظاهر الغلو في المجتمع، واقتراح الحلول المناسبة لهذه الظاهرة، من خلال مشاركة أكبر قدر ممكن من المثقفين والعلماء، وأصحاب الرأي البناء في المجتمع، وتوفير البيئة المناسبة لهم؛ لإقامة حوار وطني في مناخ من الصراحة والشفافية ، ونتج عنها تقديم مبادرات ودراسات متعددة لصانعي القرار لمكافحة التطرف. وتعد مشكلة الغلو والتطرف والإرهاب على المستوى العالمي من أكثر القضايا إثارة للجدل والاهتمام من قبل النخب الفكرية المختلفة، فالتطرف لا ينحصر في الجانب الديني، وهناك تطرف سياسي وثقافي واجتماعي.

لقد شغل موضوع التطرف والتعصب الطائفي، والإرهاب وموضع الغلو حيزاً بارزاً في لقاءات الحوار الوطني والحوار بين أتباع الأديان والثقافات لصياغة مشروع وطني وعاملي شامل لمواجهة التطرف والتشدد، وتعزيز التلاحم المجتمعي والتعايش العالمي بمشاركة المؤسسات الدينية والأفراد لمساندة صانعي القرار السياسي.

وقد سعينا من خلال جهود المركزين على المستوى المحلي والعالمي إلى بناء مبادرات قابلة للتطبيق، وأن يتم توزيع الأدوات والبرامج، وأن تستفيد من شبكات التواصل الاجتماعي، ويتم بناء شراكات محلية وعالمية تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة لمعالجة التطرف ومكافحة التعصب بكل أشكاله، والعمل

استبعاد "القوة الخشنة والعنف" وإحلال "القوة الناعمة" لتحقيق التنمية

حرّية التعبير بين القانونين الدولي والداخلي: المبادئ والقيم والحدود

تأتي أهمية البحث في حرّية التعبير من معنيين رئيسيين: المعنى الأول أن اليونسكو أعدت حلقة دراسية لخبراء وإعلاميين بمناسبة مرور ربع قرن على إعلان اليوم العالمي لحرية الصحافة، الذي صادف يوم ٢ مايو، ففي مثل هذا اليوم صدر في ناميبيا إعلان ويندهوك لحرية الصحافة العام ١٩٩١م. والإعلان هو بيان لمبادئ حرّية الصحافة، وجاء تحت شعار "تنمية صحافة إفريقية مستقلة ومتعدّدة". واستلهم موجة الحرّية والتعددية التي ارتفع رصيدها إثر التغييرات التي حصلت في أوروبا الشرقية نهاية الحرب الباردة. ومع إن الإعلان كان منصباً على الصحافة المكتوبة، إلا أنه يمكن أن يمتد إلى الإذاعة والتلفزيون والمحطات الفضائية والموقع الإلكتروني وغيرها من وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، وقد انتهز ناشطون الذكرى العاشرة لإعلان ويندهوك، عام ٢٠٠١م، لاقتراح إعلان جديد يتناول القضايا الخاصة بالإذاعة والتلفزيون، وقد صدر باسم "الميثاق الإفريقي للبث الإذاعي والتلفزيوني".

د. عبد الحسين شعبان

أما المعنى الثاني، فدلّالته تقوم على الربط بين الاستذكار التاريخي، من جهة، وبين التغييرات التي شهدتها العديد من دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا من جهة ثانية، بما فيها البلدان العربية ومنطقة الشرق الأوسط. وأصبحت تكنولوجيا الإعلام قوة قاهرة أحياناً، وميزانياتها توازي ميزانيات عسكرية لدول كبرى، وكانت خلال بعض الحروب سابقة، كجزء من حرب نفسية ضخمة وألة حربية ناعمة، ولكنها قد تكون قاتلة، وتقدّمت أحياناً على الآلة الحربية التقليدية. يتضمن هذا البحث خمسة محاور أساسية، الأولى يتعلق بمفهوم حرّية التعبير تاريخياً ، والمحور الثاني يتناول العولمة وحرّية التعبير، ويربط ذلك بحركة الاحتجاج الواسعة التي اندلعت في العديد من البلدان العربية، وخصوصاً بعد ٢٠١١م. أما المحور الثالث فيركّز على الفرق بين حرّية التعبير وحرّية التشهير من خلال تجرب عمليّة، ويسلط المحور الرابع الضوء على المهنية وشروطها، والإعلامي المهني ومواصفاته، بالتماس المباشر مع حرّية التعبير، ويبحث القسم الخامس في موضوع حرّية التعبير وحق الحصول على المعلومات، ويختتم البحث ببعض الخلاصات والاستنتاجات لدور حرّية التعبير بالتغيير المنشود.

تأتي أهمية البحث في حرّية التعبير من معنيين رئيسيين: المعنى الأول أن اليونسكو أعدت حلقة دراسية لخبراء وإعلاميين بمناسبة مرور ربع قرن على إعلان اليوم العالمي لحرية الصحافة، الذي صادف يوم ٢ مايو، ففي مثل هذا اليوم صدر في ناميبيا إعلان ويندهوك لحرية الصحافة، وجاء تحت شعار "تنمية صحافة إفريقية مستقلة ومتعدّدة". واستلهم موجة الحرّية والتعددية التي ارتفع رصيدها إثر التغييرات التي حصلت في أوروبا الشرقية نهاية الحرب الباردة. ومع إن الإعلان كان منصباً على الصحافة المكتوبة، إلا أنه يمكن أن يمتد إلى الإذاعة والتلفزيون والمحطات الفضائية والموقع الإلكتروني وغيرها من وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، وقد انتهز ناشطون الذكرى العاشرة لإعلان ويندهوك، عام ٢٠٠١م، لاقتراح إعلان جديد يتناول القضايا الخاصة بالإذاعة والتلفزيون، وقد صدر باسم "الميثاق الإفريقي للبث الإذاعي والتلفزيوني". ويعتبر إعلان ويندهوك خطوة متقدمة فيما يتعلق بحرية الإعلام، وعلى أساسه صدرت مواقيت ومدونات واسعة، منها إعلان الماتا في ٩-٥ أكتوبر ١٩٩٢م، وإعلان سنتياغو في ٦-٢ مايو ١٩٩٤م، وإعلان صناعة في ١١-٧ يناير ١٩٩٦م.



أدركت الحركة الشبابية أن انتصار رؤيتها سيكون بالاعنة بعد تجربة تونس ومصر مع ضرورة اختيار اللحظة والفكر

ويمكن القول إن حرية تبادل الأفكار والأراء وردت تاريخياً في "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" الذي صدر في فرنسا ١٧٨٩م، بعد الثورة الفرنسية التي حددت أركاناً أربعة لحقوق الإنسان أطلق عليها اصطلاح "الحقوق الثابتة" التي تتلخص بـ: الحرية، الملكية، الأمان، مقاومة الظلم. واحتوى الإعلان الصادر عن الجمعية التأسيسية الفرنسية على ١٧ مادة، وفيما يتعلق بحرية التعبير فقد أكد على أنها "تقوم على حق ممارسة كل عمل لا يضر بالآخرين" و لا يجوز ازعاج أحد بسبب آرائه بما فيها الدينية" معتبراً حرية الفكر والرأي من أثمن الحقوق الإنسانية، مؤكداً على حق كل مواطن أن يتكلّم ويكتب ويطبع بحرية، على أن يكون مسؤولاً عن إساءة استعمال هذا الحق في الأحوال المحددة في القانون، وهو ما أكدّه الدستور الفرنسي الصادر في ٢ سبتمبر ١٧٩١م، وكان فولتير قد عبر عن فلسفة الثورة الفرنسية، خصوصاً حرية التعبير عندما قال "قد أختلف معك في الرأي ولكنني مستعد أن أدفع حياتي ثمناً لحقك في التعبير عن رأيك".

١- حرية التعبير

إن حرية التعبير في حياة أي مجتمع هي من الحريات الأساسية، فحتى حق الحياة والعيش بسلام دون خوف باعتباره الحق الأساسي الذي تليه جميع الحقوق لا يمكن الدفاع عنه دون وجود حرية التعبير، وكل انتهاك منها يعني الانتهاك من الحق في المشاركة. وإذا قيل قديماً أن الصحافة "السلطة الرابعة"، فإن هذه السلطة تفتتى من خلال فضاء حقوق الإنسان باعتباره "سلطة خامسة" مكملة في إطار حرية التعبير والحريات والحقوق الأخرى. وبعد تحقق التغيير في العديد من البلدان العربية، لاسيما في تونس ومصر على الرغم من اندلاع أعمال عنف وإرهاب وفوضى، بل وخيبات في بلدان أخرى مثل ليبيا واليمن، فإن عملية الانتقال والتحول نحو الديمقراطية لم تستكمل بعد انهيار الشرعيات القديمة. ولم تبنَ بعد شرعيات جديدة على انقضاضها، ودستورياً قانونياً تدرج حرية التعبير ضمن الحقوق الأساسية الأربع هي: ١- حرية التعبير، والاعتقاد والأحزاب والجمعيات والنقابات، والمشاركة في إدارة الشؤون العامة، وتولي الوظائف العليا

ال الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٦، والذي دخل حيز التنفيذ عام ١٩٧٦م، إلى التأكيد على الحق في حرية الفكر والقيقة والدين.

ونصت المادة ١٩ (الفقرة الأولى) على أن "يكون لكل إنسان الحق في اعتناق الآراء دون مضائقه...". أما (الفقرة الثانية) فقد أكدت على حرية التعبير وحق الإعلام، وذهب الماده ٢١ إلى تأكيد حق الاجتماع السلمي ونصت المادة ٢٢ على حق تأسيس الجمعيات والانتماء إليها.

تقرّر المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "الحق لكلّ شخص في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء والأفكار والحصول على الأخبار وتلقّيها وادعاتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية".

وكان وزراء الإعلام العرب قد وقعوا على "وثيقة مبادئ" لتنظيم البث الفضائي في المنطقة العربية، لكن هذه الوثيقة لم ترقى إلى الحد الأدنى من المعايير الدولية، وقد أثارت ردود فعل كثيرة ضدها، خصوصاً بوضعيتها قيوداً جديدة أمام حرية الإعلام وحرية التعبير في الوطن العربي، ويتطلب من المنظمات الحقوقية والجهات الإعلامية الحرة ومنظمات الدفاع عن حرية التعبير، العمل على إلغاء تلك الوثيقة أو تعديها، خصوصاً وإن ميادها كثيرة سارت تحت الجسور كما يقال، وهذا يتطلّب جهداً تسييقياً عربياً واسعاً، مثلاً يتطلّب قراءات جديدة من جانب جامعة الدول العربية، وخصوصاً اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان.

٢- العولمة وحرية التعبير

حولت الثورة العلمية- التقنية وما لحقها من تكنولوجيا الإعلام، العالم كله إلى قرية مفتوحة، مما يحصل في بلد ناه ويعيد، ستشاهده لحظة وقوعه، حيث الحديث وما خلفه وما رافقه وما سيتبعه، وستطلع على رأي صانع الحديث والمشارك فيه وخصمه، وسيكون للإعلام دور مؤثر، لاسيما إذا تمكّن من التقاط اللحظة التاريخية، فالصحافي في حسب تعبير ألبير كامو هو "مؤخر اللحظة". يخطئ من يظن أن الحركة الاحتجاجية هي صورة نمطية يمكن أن تتكرّر أو تستنسخ أو تتسلّل أو أنها خريطة طريق واحدة لجميع البلدان والشعوب، فالآلام تحفل بالتلوّح وبوجود اختلافات وخصوصيات، بقدر ما يوجد بينها جامع مشترك، وقواسم عامة، لاسيما حاجتها إلى التغيير.

وبهذا المعنى فإن الحركة الاحتجاجية ليست طبعة واحدة، أو صورة مصغّرة عنها. صحيح أن العالم العربي وصل في غالبيته إلى

وإذا أردنا العودة إلى بعض المفاصل التاريخية، خصوصاً في محاجة بعض الاتجاهات الإسلامية التي ت يريد تقييد حرية التعبير، تحت مزاعم شتى، فيمكن الاستشهاد بالقرآن الكريم حيث تردُ العديد من النصوص (الآيات) التي تؤكد حرية المعتقد والرأي فقد جاء في سورة البقرة "لا إكراه في الدين" ونصت سورة الكهف على ما يلي: "قل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر".

وإذا كانت هذه الرؤية الإسلامية المتسامحة قبل أكثر من ١٤٠٠ سنة، فيحق للمسلمين مثل غيرهم أن يفخروا بتعاليم دينهم السمحاء، تلك التي غدت بفعل الممارسات الإرهابية والتطبيقات المشوّهة التي تحاول استخدام الدين نموذجاً للتعصب والتطرف، في محاولة لتسوييف الإسلام وعزله عن التفاعل مع المشترك الكوني والإنساني للحضارات والثقافات المختلفة.

ومثلاً يفخر الصينيون بالفلسفة "التاوية" والكونفوشيوسية" كذلك الهندو بالفلسفة الكونفوشيوسية أيضاً وبالفلسفة "البوذية" بما احتوته من تعاليم متسامحة، فإن البريطانيين يورخون مساهمتهم في رفد حركة حقوق الإنسان بالماغانغارتا العام ١٢١٥م، الذي سمي "بالعهد العظيم" حيث أكد على حقوق المواطنين والشعب.

ولعل الأميركيان يورخون رقدم لهم لأفكار حقوق الإنسان، ولاسيما حرية التعبير بالدستور الأميركي في الرابع الأخير من القرن الثامن عشر (١٧٧٦ وما بعدها لغاية ١٧٨٨) ويفظرون آيات الاحترام لبنيو ويلسون عشية انتهاء الحرب العالمية الأولى (١٩١٨) وتأسيس عصبة الأمم، ولا سيما لمبدأ حق تقرير المصير، وكان الرئيس روزفلت وجّه رسالة إلى الكونغرس في ٦ يناير ١٩٤١م، تحدّث فيها عن الحريات الأربع كهدف سياسي واجتماعي لأمريكا والعالم وأجملها في: حرية المعتقد وحرية الكلام والتعبير ثم التحرّر من الفاقة والتحرّر من الخوف.

كما أن الروس يفخرون بأنهم كانوا وراء مبدأ حق تقرير المصير بعد ثورة ١٩١٧م، وفيما بعد اعتبر كمبداً أساس من مباديء القانون الدولي الآخر "المزمدة" Jus Cogens، وهو جزء من الحقوق الجماعية لتعبير الشعوب والأمم عن حقها في خيارتها الحرّة واختيار نظامها الاجتماعي.

أما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨م، والذي يعتبر الشجرة التي تقرّرت منها غصون كثيرة افتربت من نحو ١٠٠ معاهدة واتفاقية دولية، فقد نصّ على حرية التعبير والرأي كركن أساسى من أركان حقوق الإنسان، وذهبت المادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

جيل الشباب العربي يتسم بحيويته وдинاميكيته وافتتاحه وشعاعته ورغبته في التجديد ولعب الإعلام دوراً في بلورة رؤيتهم

للتحفظية على جريمة، فالقانون يمكنه ملاحقتك ويتمكنه إدانتك. أسوق هذا المثل، لأن الكثير من الذين يستخدمون حرية التعبير يسيئون إليها أحياناً، دون إدراك بأن القانون يلاحقهم، فيما إذا انتقلوا للتشهير، فما إن بدأ البعض يعبر عمّا يجول بخاطره، حتى دخل مناطق التشهير المحرمة بالإساءة إلى السمعة أو العائلة أو التعرّض للذلة المالية أو الحياة الشخصية أو غير ذلك، وأحياناً دون رغبة منه، لاسيما إذا اعتمد الإشاعة أساساً يستند إليه، وأن القانون لا يزال لا يلتحق ما يكتب على الإنترنت أو ينطّمه، فإن الكثير من الجدل أخذ يرتفع في الفترة الأخيرة بخصوص الجرائم التي يمكن أن تشكل خطراً على المجتمع، تلك التي تمت ملاحقتها مؤخراً.

وبما أن بعض الواقع غير مهنية فتربى سيراً من الكتابات لا تربطه روابط بحرية التعبير أو العمل المهني والصحيافي. وقد سألني أحد الأصدقاء عن كيفية معالجة مثل هذه الأمور، فأجبته: بأنه لا تزال هناك ثغرات قانونية كبيرة على هذا الصعيد لم تعالجها القوانين الدولية والمحلية، أما ثقافياً واجتماعياً، فلا بد من رفع الوعي والشعور بالمسؤولية.

لعل مهمة وظيفة الكاتب هي الكتابة والنقد، أما وظيفة الشاتم فهي الشتم والتشهير، والأولى إيجابية بناء، أما الثانية فهي تحرّبية هدامة، والأولى يجزيها القانون وتقرّها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، في حين أن الثانية يضع القانون والوائح الدولية لحقوق الإنسان، ضوابط ومعايير للمساءلة عليها، ناهيك عن وجود اعتبارات أخلاقية وإنسانية واجتماعية، تتعلق لا بالمشهّر به فحسب، بل بالمشهّر أيضاً.

و قبل خمس سنوات أصدرت مجلة "موارد" عدداً خاصاً مكرساً لحرية التعبير، ووجتها في حينه مناسبة مهمة لإعادة الحديث عن حرية التعبير وتقريفيه عن "حرية" التشهير، لاسيما بعد نشر موقع ويكيبيكوس وثائق سرية، لم يكن جولييان أسانج هو من فبركتها، إلاّ ما يتعلق بالأضرار التي تصيب الأفراد الذين قد يتعرضوا إلى العنف أو غير ذلك، فلا بدّ منأخذها بنظر الاعتبار. وتضمن الملف إضافة إلى دراسات عن ويكيبيكوس وحرية التعبير، مقالة عن منع النقاب باعتباره انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأليات حرية الرأي والتعبير حسب المقرر الخاص، والتحديات التي تواجهها في ضوء القانون الدولي والاتفاقيات الإقليمية لحماية حرية التعبير والإنترنت وحرية التعبير.

طريق مسدود، وهو ما عكسه تقارير التنمية البشرية، لاسيما شحّ الحرّيات والنقص الفادح في المعارف وتقشي الأممية الأبعديّة التي زادت على ٧٠ مليون، ناهيك عن الأممية المعرفية، خصوصاً التعاطي مع علوم العصر وتقنياته.

هكذا يصبح التغيير استحقاقاً وليس خياراً فحسب، وتصبح الخصوصية جزءاً من الشمولية ويندمج الخاص بالعام والاستثناء بالقاعدة، على نحو فاعل ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وقانونياً ومعرفياً . وكل ذلك ليس بعيداً عن حرية التعبير.

وإذا كانت مصر قد شكلت قطب رحى مهم في العالم العربي بحكم وزنها السياسي الكبير والفاعل ونقلها الثقافي والمعري في الهائل، والمؤثر وخبراتها وطاقاتها العلمية وكتافتها السكانية والبشرية، فإنها أكدت جملة حقائق مهمة بالارتباط مع ما حدث في تونس وما بعده في العالم العربي، على الرغم من عدم استكماله، بل وتحول بعض أوضاعه إلى معاناة جديدة ومؤسسة مستمرة كما حصل في ليبيا التي شهدت حرّياً أهلية وتدخلًّا عسكرياً دولياً قاده حلف الناتو.

وحالت مبادرة مجلس التعاون الخليجي بشأن اليمن واقتاع الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح على التحبي دون اندلاع الحرب الأهلية لأكثر من عامين، والتي انفجرت إثر سيطرة الحوثيين على مقاليد الأمور، وبداية عاصفة الحزم في ٢٦ مارس ٢٠١٥، ولا زالت معاناة سوريا والشعب السوري مستمرة، ولم تفلح مبادرة جامعة الدول العربية والأمم المتحدة في الوصول إلى النتائج المرجوة.

٣- حرية التعبير و"حرية" التشهير!

ذهبت المادة ٢٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦م، ودخل حيز التنفيذ عام ١٩٧٦م، إلى تأكيد عدم جواز إخضاع حرية الرأي لأي قيد، بينما أحضرت ممارسة حرية التعبير لبعض القيود التي تقضي بها الضرورات العامة وهي أساساً الاعتراف الواجب لحقوق الآخرين وحرياتهم واحترام سمعتهم وحماية الأمن الوطني والأمن العام أو الصحة العامة أو الأخلاق، أي أن تجاوز حرية التعبير إلى التشهير، لا يعفي الكاتب من المساءلة القانونية، فإذا ذهب إلى دفع رأي بالاستبداد أو التواطؤ معه أو التشجيع والتستر عليه، فلا حساب في ذلك، لكنك إذا اتهمت شخصاً ما باستلام مبلغ معين لكتابة مقالة للدفاع عن الاستبداد أو لإخفاء حقيقة أو تزوير شهادة أو



الشرط الثاني- الشجاعة، فالإعلامي أو الإعلام الذي يتهيّب أو يخاف من قول الحقيقة، ليس بإمكانه مواجهة الضغوط الذي تترافقه، ولذلك سيكون مهادناً أو مسالوماً.

الشرط الثالث- الموضوعية والاتزان، فعلى الإعلامي أن يتمتع بقدر كبير من التوازن، أي الموضوعية، وهي غير الحيادية، والإعلامي لا يمكنه أن يكون حيادياً، لا سيما بين الحق والباطل، فالموضوعية تستوجب كشف الحقائق، وإن الحياد سيعني وقوف الإعلامي أو الإعلام، معهوماً بين الحقيقة وضدّها، وإذا كان الانحياز المسبق أو المؤدي لأسباب سياسية أو دينية أو عرقية يعني الابتعاد عن الموضوعية، فإن عدم قول الحقيقة وتغليب الموقف المسبق أو الوقوف في منطقة الوسط بين الجلاد والضحية، أو بين الظالم والمظلوم بحجّة الحيادية، سيعني ضياع وظيفة الإعلام والإعلامي التي ترتكز على كشف الحقيقة.

وهكذا فإن الإعلامي أو الإعلام الموضوعي يعني أنه صاحب قضية، حتى وإن أضرّته شخصياً، لا سيما إذا تحلى بالشجاعة والاستقامة.

٤- المهنية وشروطها والمهني ومواصفاته من المناسب ونحن نتحدث عن حرية التعبير أن نقبس بعض اشتراطات الإعلامي أدمون صعب بشأن الإعلامي والإعلام الذي يسعى إليه، حين يفترض أن يكون حقوقياً بالدرجة الأولى، ويقول إن هذا ما تعلّمه في الجامعة لأن مهنة الصحافة تتطلب على مفاهيم كثيرة، لا سيما وهي تتعلق بالناس ومبولهم وأفكارهم المشتبعة، كما أنها تتعلق بالضمير الذي هو عنصر أساسي للرقابة، بل أنه رقيب قبل أيام رقابة مع شرط الحرية.

إن قانون الضمير يستوجب النزاهة والاستقامة والالتزام بحكم القانون وقول الحقيقة والدفاع عن المظلومين. وهي الأركان الأربع التي حدّدها مکانزي رئيس قسم الإعلام في الأمم المتحدة، التي ينبغي على الإعلامي أن يلتزم بها:

الشرط الأول- الاستقامة، ولكن يمكن الإعلامي أو الإعلام مستقِيماً، فلا ينبغي عليه الكذب، وإنما قول الحقيقة وإن تعذر ذلك، فلا ينبغي أن يقول ما يخالفها، أي لا يعمد إلى مجافاة الحقيقة، إن لم يستطيع قوله كاملة، فذلك سيؤدي إلى خسارة صدقته.

المعلومات وتطوير قدرات كل فرد في ممارسة هذا الحق، ومن فيهم الفئات المهمشة، والمحرومة من مبادئ المساواة، وكذلك ما يطلق عليه التنوّع الثقافي وشعوب البلدان الأصلية (طبقاً لإعلان حقوق الأقليات لعام ١٩٩٢م، وإعلان حقوق شعوب البلدان الأصلية لعام ٢٠٠٧) إضافة ذوي الاحتياجات الخاصة، انطلاقاً من مبادئ المساواة والتعدّدية.

إن رفع مستوى الوعي بخصوص حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات وتعزيز الجوانب الاستقصائية في الإعلام وأتباع استراتيجيات جديدة بالفئات المهمشة وتعزيز التعدّدية والتتنوع، يساهم في تعزيز التحولات نحو مواطنة فاعلة وقائمة على المساواة وتكافأ الفرص وتعزيز المشاركة، وذلك ما تضمنه إعلان اليونسكو المشار إليه.

وقد ذُهبت وثيقة كامدن (لندن) الصادرة في مؤتمر دولي حول حرية التعبير والمساواة إلى اعتبار حق التعبير والمساواة: هي حقوق جوهرية وأساسية وهي تكمل بعضها البعض وتلعب دوراً حيوياً ولا غنى عنه، في حماية الكرامة الإنسانية واحترام حقوق الإنسان.

ولعل الهدف من مدونة كامدن المستندة إلى المادة ١٩ الخاصة بحرية التعبير يعود إلى الرغبة في تشجيع المزيد من توافق الآراء على الصعيد الدولي حول العلاقة العضوية بين الحق في التعبير والحق في المساواة، وهي الأساس لوضع نظام عالمي يحمي حقوق الإنسان.

أعتقد أن التقدم العلمي والتكنولوجي، ولاسيما في حقل الاتصالات والمعلومات والمواصلات، سيسهم في إشارة مشكلات جديدة بوجه حرية الحصول على المعلومات وإذا عنها، وقد يتطلب وضع اتفاقيات دولية جديدة بخصوصها، وهو ما أثاره نشر وثائق ويكيلكس التي فتحت جدلاً واسعاً وسجالاً فقهياً حول حق المواطن، الإنسان، في الاطلاع على المعلومات في إطار حرية التعبير وحق المساواة.

خاتمة

ثمة بعض حقائق التغيير التي ترتبط ببعض وسائل التعبير: لعل الحقيقة الأولى أن حرية التعبير ساهمت في وضع عدد من القضايا أقرب إلى الاستحقاق ليس بوسع أي مجتمع التوصل عنه مثل قضايا الحرّيات والعدالة ومكافحة الفساد، وإن تلمس الجديد قد يحتاج إلى وقت لاختيار توجهات المستقبل وتحقيق الاستقرار.

والامر يحتاج إلى توفر البيئة المناسبة داخلياً وخارجياً، موضوعياً وذاتياً، فالتغيير هو فعل داخلي بامتياز وإن كانت البيئة الدولية مشجعة، وسواءً كانت بصدقية أو بتوظيف

أما الشرط الرابع - التواضع وحسب مكانزي، فالتواضع سمة مهمة على الإعلامي وذلك لأنّه يقوم بوظيفة الخدمة العامة، فعليه التحلّي بالتواضع، ولعل تلك المنظومة بكمالها تصب في نهر الضمير الذي تتجسد فيه قضية حقوق الإنسان، وهي المسألة الفائقة عن مجتمعاتنا حسب آدمون صubb في محاضرته في المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة.

٥- حرية التعبير وحق الحصول على المعلومات

في كل أزمة يمر بها العالم العربي تبرز إشكالية الدولة الوطنية على نحو غير مألوف في العديد من أركانها، خصوصاً فيما يتعلق بشرعية وقانونية الحصول على المعلومات، حيث تتعرّض الكثير من وسائل الإعلام إلى الانتقاد وإلى العسف من جانب أطراف كثيرة.

كنت أراجع هذا السجل المناسب يوم حرية الصحافة العالمي الأمر الذي بحاجة إلى تقويم أوضاع الإعلام عالمياً، خصوصاً ضد الانتهاكات ومحاولات الهيمنة عليها وتقدير استقلالها، حيث صدر "إعلان الحق في الوصول على المعلومات" في اختتام مؤتمر نظمته اليونسكو وكلية الصحافة في جامعة كوبنزي لاند (استراليا- بريسبان)، ولأن الصحافي (الإعلامي) هو مؤخر اللحظة حسب أبيير كامو، فإن هذه اللحظة تثير قلقاً أحياناً إزاء وصول المعلومة إلى الجمهور، لاسيما كيفية توظيفها أو استغلالها، ناهيك عن مهنيتها، وهو ما ينبغي التدقّق بشأنه، خصوصاً هواجس الحكومات وروادها.

ويشكل إعلان ويندهوك التاريخي الخلفية الفكرية والحقوقية لإعلان يوم الصحافة العالمي، وينص الإعلان على تحقيق حرية الصحافة التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال ضمان سياسة إعلامية حرة ومستقلة وقائمة على التعدّدية.

ولعل هناك التباس، بل وفهم مغلوب، إزاء مسألة الحق في الحصول على المعلومات، وقد برز ذلك على نحو شديد في البلدان العربية، فقد اعتبرت بعض الحكومات أن وسائل الإعلام في غالبيتها ساهمت في التحرّيض وإثارة الفتنة والتدخل بالشؤون الداخلية، وأن لها أجندات خاصة، وربما معادية، في حين أنها تقرّ مبدأ "حرية الحصول على المعلومات".

وإذا كان خيط رفيع هو الذي يفصل بين "حرية التعبير" و"حرية التشهير"، فإن تجاوزه سيكون خطأ أحمر يحاسب عليه القانون. أما الحجر على المعلومات بحجّة التشهير أو القذف، فليس سوى محاولة لنزع وصول المعلومات إلى الجمهور، وهو انتهاك لا يمكن إلا مسألة من يقوم به أو يتوجّه إليه.

وإضافة إلى المحاذير الأمنية التي تديها بعض الحكومات، فهناك انخفاض في مستوى الوعي العام حول الحصول على

◀ الشاب أعاد للوعي السياسي شيئاً من الواقعية السياسية بعد أن كان أميل إلى التخيالية المسبقة والمجتمع على مشاريع سياسية

الشباب يسعون للوصول إليها متغلبة على العقبات التقليدية، العشائرية والطائفية. وكان دور الإعلام خلال الانتفاضات إيجابياً على هذا الصعيد وتحوّلها من حيث التوجه نحو الحداثة. **الحقيقة الخامسة**، إن حرية التعبير ساهمت بعودة الوعي الذي كان أحد أهم الحقائق الجديدة، وتجلّت تلك من خلال وسائل التعبير المختلفة، التي كان الإعلام في المقدمة منها، خصوصاً وأن الكثير من الحركات السياسية التقليدية، فوجئت بقصور النظر السائد، والذي حكم المرحلة السابقة واستمر لعقود من الزمان، حيث كان الانشغال بالشعارات الكبرى دون الاهتمام بالتفاصيل والجزئيات التي دونها لا يمكن الوصول إلى الأهداف الكبرى. لكن التغيير ووسائل التعبير أعادت للوعي السياسي طائفة من الحقائق التي لا يمكن العبور عليها بزعم الانشغال بالشعارات الكبرى. وهذا استعاد المواطن والحركة السياسية على حد سواء، شيئاً من الواقعية السياسية بعد أن كان أميل إلى التخيالية المسبقة، حتى أن إمكانية الاجتماع على مشروع سياسي أو مشاريع سياسية جديدة أصبحت أمراً ممكناً، أو على الأقل إيجاد تحالفات وتعاون وتسويق فيما هو مشترك.

الحقيقة السادسة، تتعلق بما كشفه واقع حرية التعبير عن أهمية وضرورة رد الاعتبار للسياسة، حيث اندفعت كتل بشرية هائلة نحو التسبيس، خصوصاً بعد أن كانت السياسة في العهود السابقة مؤمّنة ومنحصرة بفئة صغيرة في السلطة والمعارضة، فالإنسان حسب أفلاطون "حيوان سياسي ويمارس السياسة كائن بالفطرة والطبيعة" أو كما يقول أرسطو: الإنسان بطبيعته كائن سياسي وأن هدف السياسة هو تحقيق الخير العام.

وبسبب التغيرات الحاصلة شهدت الدولة الوطنية خالدة وضعضعة في كيانها، لاسيما بانبعاث مسألة الهويات والمطالبة بحقوقها، وربما ستكون النظم السياسية الجديدة قائمة في الغالب على قاعدة الالامركزية أو الفيدرالية في الكثير من التجارب أو دعوتها في الطريق إليها، لاسيما بإقرار التنوّع الثقافي والتعددية الدينية والقومية، وتلك إحدى حقائق التغيير، التي ستتجدد في حرية التعبير طريقاً للوصول إلى احترام حقوق الجماعات القومية والدينية في إطار الوحدة، مع الإقرار بالاختلاف والتباين، وعكس ذلك فإن التفتت والتمزق سيجدان طريقهما إلى الدولة المركزية الشديدة الصراحة.

* مفكر وأكاديمي عراقي

سياسي، لكن السياسة حسب ابن خلدون هي صناعة الخير العام، وهي أمانة وتفويض ولا مجراها إلا بين تضاريس المحاسبة والتوضيح، فليس لأحد الحق في امتلاك أركانها، باسم استخلاف إلهي أو ما شابه.

أما الحقيقة الثانية التي كان لحرية التعبير دور في الترويج لها هي: إمكانية التغيير بالسلم وباللاعنف. لقد أدرك بعض النخب الحية أن طريق العنف لن يقود إلى تحقيق الأهداف المرجوة، وسعت على الرغم من المعوقات إلى المبادرة الجسورة، بالدعوة إلى نشر ثقافة اللاعنف، والاستعاذه عن "القوة الخشنّة" في حل الخلاف "بالقوّة الناعمة"، استناداً إلى المقاومة اللاعنفيّة، التي تعني المقاومة السلمية المدنية، سبيلاً لا غنى عنه للوصول إلى طريق التنمية المنشود.

وأدرك الحركة الشبابية، أن انتصارها سيكون باللاعنف، بعد تجربة تونس ومصر مع ضرورة اختيار اللحظة المناسبة، كما أن مسيرات العودة التي انطلقت باتجاه الحدود مع الاحتلال الإسرائيلي، إنما هي تعبير مدني سلمي، حضاري، لا عنفي، لاستعادة الحقوق وإرغام العدو على التسلّيم بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وعودة اللاجئين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ولعل هذه السمة السلمية، اللاعنفيّة، المدنية كانت المشترك الإنساني، بل القاسم الأعظم للحركة الشبابية الأكثر صميمية وحداثة وتطلاعاً للتغيير الديمقراطي.

الحقيقة الثالثة، كان لحرية التعبير دور في إبرازها هي قيادة الشباب لحركة التغيير، وإذا كان الشباب في السابق هو الذي يفجر الانتفاضات وهو وقودها، فالأمر قد تغير، فقد أصبح هو من يخطط ويقود وينفذ ويقوم بدور إعلامي غير مسبوق، بطريقة حضارية ومدنية راقية، متقدماً على الكيانات القائمة بما فيها المعارضات التقليدية وغير التقليدية، كما أثبت أنه يختزن طاقات لا حدود لها، وكان سياسياً بجدارة وعملانياً بمقدرة وبرغماتياً ببراعة، لاسيما بحيويته وديناميكيته وافتتاحه وشجاعته ورغبته في الجديد والتجدد.

الحقيقة الرابعة، هي التساوي بين حرية التعبير وبين الواقعية والحداثة، وكان الميل إلى التحدث على الرغم من الكوابح التي وقفت أمام مجتمعاتنا لدخول عالم الحداثة شديداً، خصوصاً من جانب الشباب ووسائل الإعلام، فهناك بعض الترابط بين الحداثة والمدنية والعقلانية، وتلك مواصفات الدولة العصرية التي كان

الحوار الخليجي - الخليجي: الواقع والمأمول الأزمة العالمية تدعو لإعادة النظر في هيكل مجلس التعاون لمستقبل أكثر استقراراً وتناغماً

في هذه الاجواء المضطربة بين دول مجلس التعاون الخليجي يصبح من الصعب الحديث عن شأن من شأنها بعيداً عن ضجيج ما يحدث، حيث العواطف جياشة والأمر جلل، فقد دخل الإقليم الخليجي منطقة القلق الحقيقي، التي أصابت بقية الإقليم العربي منذ سنوات، خاصة مع دخول العصرية الثانية للقرن الواحد والعشرين، ولا جدال أن منطقة الخليج (منظمة مجلس التعاون) كان ينظر إليها في السنوات القليلة الماضية على أنها (حداثة وسط حرائق) ولكنها اليوم تقترب أن تكون ساحة صراعية، بعد أن كانت واحة تجاوز الساحات المشتعلة، فمن نافلة القول إن موضوع (الحوار) والحديث حوله يصبح من أولويات المناقشة المرجوة. الافتراض الرئيسي في هذه المطالعة أن هناك (وجهات نظر تختلف بين دولة وأخرى أو بين دولة ومجموعة دول) في هذه المنظومة الإقليمية، وأن أفضل وسيلة للتواصل إلى توافق هو الحوار، ولا غير الحوار المعمق والصريح الذي يقود إلى حد أدنى من التوافق المصاحب لخطوة عمل واضحة تجعل المنطقة أولًا ذات خلافات منخفضة وتقود إلى نزع الفتيل من أي احتمال لتصعيد الاختلاف في وجهات النظر، لما لهذه المنطقة من أهمية عالمية كونها مخزون الاقتصاد العالمي والتمويني.

د محمد غانم الرميحي

ولا يستطيع أحد ينكر أن المسيرة في مجلتها حققت نجاحات ملفتة إلى حد كبير، واستطاع المجلس في هذه السنوات (التي قاربت الآن العقد الرابع) لا يتخطى فقط الكثير من العقبات التي واجهته، سواء الاختلاف في الرؤى الداخلية أو التحديات الخارجية، مثل احتلال العراق للكويت الذي كان صدمة كبيرة للمجلس، أو التصدي للأزمات العربية في الحوار، التي أطلت برأسها بين حين وآخر، إلا أن النجاحات في المجالين العسكري والاقتصادي، كانت شاهدين على قدرة المجلس أن يقدم خطوات في طريق التكامل لحاجة عملية للتعاون الجمعي. إلا أن أزمتي عام ٢٠١٤ (الأزمة الصغرى) ثم الأزمة التي تحدث الآن عام ٢٠١٧ م (الأزمة الكبرى) من أصعب الأزمات البنية التي حدثت لدى مجلس التعاون، والتي لا تهدد وحدته وكيان المجلس فقط، ولكن تهدد أمن المنطقة برمتها. واقع الأمر أن مجلس التعاون قد استطاع وبنجاح كبير، أن يشكل أمثلة للتعاون البني بين دول منطقة جغرافية واحدة، في منطقة أوسع مضطربة، وساعد على ذلك عوامل كثيرة، فهو أولاً

دوافع الحوار:
يجري الحوار بين مختلفين، فالاختلاف هو منبع الحوار، ولكن الاختلاف هو غير الصراع، عادة يكون الاختلاف حول قضايا جانبية، ولا أقول هامشية، أما الصراع فيأخذ أشكالاً مختلفة منها الصراع الساخن (الحروب) ومنها الصراع الشديد (المكائد والجحيل) الاختلاف في المفهومين هنا في الدرجة، التي يصل إليها الاختلاف بين طرفين أو أكثر من أطراف النزاع! كان الحوار في السابق بين دول مجلس التعاون الحوارأخوي يجري فيه التوافق في الكثير من الأوقات على حدود دنيا من السياسات وكثيراً ما يجري تطبيق تلك الحدود الدنيا دون خلاف كبير بين الأطراف، ولقد كانت مسيرة مجلس التعاون في الخمس وثلاثون عام منذ إنشائه في أبو ظبي في ٢٥ مايو ١٩٨١، مسيرة ناجحة إذا أخذنا بالأهداف الرئيسية التي تم على أساسها التوافق على إنشائه، وهي بشكل عام حماية أمن الدول الأعضاء المشاركة فيه، والسير به نحو التكامل الاقتصادي والسياسي وصولاً إلى وحدته.

منظومة مجلس التعاون كانت حدائق وسط حرائق واليوم تقترب من ساحة صراعية والحوار أفضل وسيلة للتوفيق

أمر ينسحب على مفهوم (السيادة الوطنية) كيف يفهم وكيف يطبق. فالبعض يرى أنه يمكن أن ينسج مجال تعاون مع دول أو دولة أو مجموعات سياسية نشطة، دون الإخلال في نظره بالأمن الإقليمي، وأخرى ترى أن مثل تلك العلاقة تضر ضرراً بالغاً بالأمن الإقليمي، خاصةً أن جاء من الجوار! على تلك الخلفية بدأت وتوسعت الأزمة. المثال البسيط أن يقرر راكب في سفينه واحدة مع آخرين أن يستقل بالإمكان الذي هو فيه ويقوم بحرق السفينة، على أساس أن المكان هو مكانه، ولا يريد أن يعرف أن القصة هي قصة السفينة التي إن خرق جزء منها تعرضت كلها للبلاء وتعرض كل راكبها إلى الغرق!

معوقات الحوار الناجح

من المهم القول إن الحوار الناجح يحتاج إلى أدوات، وعدم وجود تلك الأدوات يضر بالحوار، في ظروف الخليج كان ولا يزال

معوقات الحوار لها مظاهر عديدة منها: أولاً: عدم الوضوح والصراحة بين المتعاونين، على أساس الطبيعة التقليدية للتعامل البيني، فيها مجاملات كثيرة، وثوريات تسمى بعرف اليوم دبلوماسية، يؤدي إلى عدم الوضوح والفهم الخاطئ، كما يؤدي إلى اللبس في الكثير من المفاهيم التي يظن أنها مشتركة ولكنها غير ذلك.

ثانياً: البعض عن المؤسسة، ففي الكثير المواقف والقرارات تكون شخصانية غفو اللحظة القائمة، وقد نبع ذلك من قرب متخد القرار بالثقافية إن صح القول.

ثالثاً: التمسك (المرضي) بما يعرف اليوم بالسيادة الوطنية، وهو تمسك شبه طبيعي بسبب قرب تاريخ الاستقلال الوطني في العديد من دول الخليج وغياب التقاليد المؤسسية في بعض تلك الدول، أدى إلى عدم فهم أو خلط بين السيادة الوطنية والاضرار بالمصالح المشتركة أو تلك الخاصة ذات الأهمية للدول المجاورة.

رابعاً: الاعتماد على ما يمكن ان يسمى (الشفوية) في اتخاذ القرارات ومتابعتها، فكثير من القرارات والالتزامات التي جرت بين دول الخليج، كانت (شفوية) ولم يتبعها توثيق برامجي محدد بزمن ولها علامات واضحة في التنفيذ، خاصة تلك الالتزامات الخاصة بالأمن المشترك.

خامساً: التعود (المرضي) على الركون إلى (قوة دولية) لحماية الدولة الخليجية من أي تهديد خارجي، هو ركون مرضي، لأن الدول الكبرى أو الإقليمية تضع مصالحها في صدر الأهمية لمشاركتها

لم ينطلق من فراغ، فالدول المشكلة له (المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين، الإمارات، قطر، عمان) شعوبها تشترك بمساحة واسعة من أواصر القربi والتداخل الاجتماعي والتشابه الثقافي والخلفيات التاريخية المشتركة، عدى المصالح المشتركة العميقـة التي تشكلت عبر التاريخ، لذلك شكلت مسيرة مجلس التعاون نجاحاً يشار إليه بالبنان في كثير من القطاعات، وخاصة القطاع العسكري والأمني بشكل عام والقطاع الاقتصادي والثقافي بشكل خاص. وهذا لا يعني أن المنظومة لم تواجه بعض الصعاب في هذا المجال أو ذاك، أو الاختلاف في بعض الملفات، ولكن كانت تلك الصعوبات، إما تذلل مع الوقت أو يتم التفاهم حولها من أجل عدم تعطيل المسيرة، أو يرجئ للحدث عنها إلى وقت لاحق تكون المشاورات قد نضجت والقلوب قد اطمأنـت، أو في أقصى الحالات تحـال الخلافات إلى المؤسسات الدولية، كما حدث في الخلاف القطري/ البحريني على جزر حوار، بعد قمة الدوحة في عام ١٩٩٠م، والتي انتهت بتحكيم دولي وجده الطرفان مقبولاً! البديل عن الحوار هو الصراع الساخن، وهو سيناريو كارثي بالمعنى الحقيقي للكلمـة، لأنـه أولاً يـلـزـلـ الأمـنـ فيـ المـنـطـقـةـ، ثـانـياًـ يـفـتـحـ الـبـابـ مـشـرـعاـ لـالـخـلـافـاتـ الـخـارـجـيـةـ، الحـقـيقـةـ التـارـيـخـيـةـ أـنـ الـمـنـطـقـةـ شـهـدـتـ فيـ عـصـرـ سـابـقـ بـعـضـ الـصـرـاعـاتـ السـاخـنـةـ، وـلـكـنـ كـانـ عـصـرـاـ مـخـلـفـاـ شـابـتـهـ بـعـضـ الـمـناـوشـاتـ الـجـزـئـيـةـ، وـوـضـعـ حدـ لهاـ بـالـسـرـعـةـ الـمـمـكـنةـ، وـبـأـقـلـ الـخـسـائـرـ، أـمـاـ الـيـوـمـ وـبـعـدـ التـقـدـمـ فيـ الـعـدـةـ وـالـعـتـادـ وـتـشـابـكـ الـمـصالـحـ الـدـولـيـةـ فـإـنـ أيـ صـرـاعـ سـاخـنـ أوـ شـبـهـ سـاخـنـ قدـ يـؤـديـ بـالـمـنـطـقـةـ كـلـهاـ إـلـىـ مـكـانـ لاـ يـحـدـ عـقـبـاهـ.

أزمة ٢٠١٧

لا يوجد أحد يدعى أن لديه وصفة لحل الخلافات البينية في دول مجلس التعاون، هناك اختلاف في وجهات النظر في الكثير من الملفات، خاصة الخارجية، وبعضها أيضاً اقتصادية، إلا أن أزمة ٢٠١٧ (الأزمة الأكبر) أخذت المنطقة إلى مكان يكاد يكون على حافة الصراع المحتمـلـ، والخلاف هنا أصبح علني، وحاولـتـ أطرافـ إقـليمـيـةـ أـنـ تـتـدـخـلـ فـيـهـ أـوـ تـسـتـفـيدـ مـنـهـ بـأـعـلـىـ ثـمـنـ يـمـكـنـ أنـ يـدـفعـ، وـأـلـزـمـةـ، أـيـ أـزـمـةـ، تـظـهـرـ الـحـقـيقـةـ كـمـاـ يـقـالـ، وـجـهـاتـ التيـ أـظـهـرـتـهاـ الـأـزـمـةـ عـلـىـ السـطـحـ أـنـ هـنـاكـ مـلـفـاتـ فـيـهـاـ وـجـهـاتـ نـظـرـ مـتـارـضـةـ، بـعـنـيـ أـيـ الـمـلـفـاتـ خـاصـةـ بـالـدـوـلـةـ (ذـاتـ السـيـادـةـ)ـ، أـيـ الـمـلـفـاتـ الـتـيـ تـؤـثـرـ وـتـعـدـيـ الـأـمـنـ الـمـحـلـيـ إـلـىـ الـأـمـنـ الـإـقـلـيمـيـ،ـ هـذـاـ الـخـلـافـ هوـ صـلـبـ ماـ حدـثـ وـيـحـدـثـ فيـ أـزـمـةـ ٢٠١٧ـ مـ، وـهـوـ

لتختفي في مراحل تاريخية سابقة، إلا أن تقدم الزمن وتطور الوسائل، لم يعد بالإمكان لجم الاختلافات على الصعيد المحلي أو بالطريقة العشائرية المعروفة، واضح أن قرب الاستقلال زمنيا من نير الاحتلال لأجنبي أظهر ما يسميه عبد الله بشاراة الأمين العام الأسبق لمجلس التعاون (مرض السيادة) أي الاعتزاز أكثر من اللازم أو المطلوب بفكرة السيادة الوطنية. مع تجاهل للشبكة المشتركة والجوهرية في منطقة الخليج وهي جميعاً تشتراك في مجال حيوي واحد، لا تستطيع دولة بمفردها أن تبتعد عن أيام مشكلات أممية تصيب الأخرى، هذا التمسك، أفقد في الكثير من الأحيان البصيرة السياسية بأن تتفذ للتطلع على المناطق المشتركة التي لا فكاك منها، والتي لا تستقيم إلا بالحور وحسن النوايا والجوار والتعاون. في بعض الملفات يرى المتابع أن الخلاف اقتصادي بما فيها توحيد العملة المفترض، لكسب الكثير ليس اقتصادياً فقط ولكن سياسياً أيضاً، في مواجهة التناقض الحاد مع اقتصاديات أخرى قريبة أو بعيدة.

كيف يمكن تطوير الحوار

نحن لا نكتشف العجلة وليس مطلوباً من ذلك، فقط علينا أن ندرس تجارب الآخرين في طرق الاقتراب من الحوار، وهي طرق معروفة ومجربة، فأولاً علينا أن نبدأ بالمواضيعات السهلة التي ليس بينها خلاف كبير، ونؤكدها ونبني لها طرق Procurers مؤسسية ومنظمة، ونتأكد من نجاحها، والنجاح يتبعه نجاح، بجلب الملفات الأكثر تعقيداً بعد ذلك وتطبيق تلك الطرق عليها بحيث يصبح الجميع في حال فوز win, win situation او ضفر مشترك فيه شيء إيجابي للجميع، ذلك يحتاج إلى نفس هادئة وقلب دافئ يضع في أولوياتها المصالح المشتركة للجميع، خاصة مصالح الشعوب والجمهور العام، لأنه السند الحقيقي لتعزيز السياسات. لعل ذلك يحتاج إلى عدد من الخطوات التراكمية، وثانياً ان نبدأ بمواضيعات الحوار الثقافية من أجل حلقة أرضية ثقافية مشتركة تعزز اللحمة وتبين الهوامش المشتركة و المنافع العامة لأبناء الإقليم، ونستخدم في ذلك أدوات الثقافة العامة، مثل المسرح والكتاب والاغنية والقصيدة و الفن التشكيلي و السرد والكتابة والندوات، وكلها أدوات مساعدة للوصول إلى تعميق المشترك الثقافي، كما يمكن في هذا الملف الاطلاع على المعوقات الثقافية في مجالات كثيرة تعيق الفهم الصحيح لما نحن فيه من تأثير وما نعنيه من أزمات كثيرة منها له أصل ثقافي واضح المعالم،

الأمنية والعسكرية، ولا تسير حسب أجنددة الدولة أو الإقليم الذي تدعى حمايته، فان تغيرت الظروف، تغير الالتزامات والموازين. سادساً: غياب أو ضمور التمثيل الشعبي في اتخاذ القرار، وخاصة القرار الاستراتيجي الذي يلامس مصالح مرسلة لقطاع واسع من المواطنين، غياب تلك المشاركة تعرض أي قرار استراتيجي للخلل والبعد عن مصالح الجمهور العام.

سابعاً: التناول العاطفي لكثير من الملفات والقضايا دون التفكير الجاد والموضوعي والعلمي بمسارات الظاهرة المراد معالجتها وطريقة أو بناء استراتيجية خروج exit strategy للتعامل مع المستجدات وبناء نموذج (صراعي) يحسب العوامل المختلفة الداخلية وضعف الخبرة في التعامل مع الأزمات الجديدة والجديدة. هذه العوامل، من بين عوامل أخرى تعوق الحوار الصحي والناجح بين دول مجلس التعاون، من أجل تفهم قلق وهواجس الطرف أو الأطراف الأخرى في القضايا المطروحة. كما ينقص مجلس التعاون مؤسسة التطوير الداخلي الذي ينقل (جهاز المجلس) من سكرتارية كما هو في الغالب اليوم، إلى مفوضية، تستطيع أن تقدم الأفكار والرؤى والتوجهات من خلال مطبخ خبراء هاجسهم هي المصالح المشتركة، مع سيناريوهات مختلفة لكل القضايا الشائكة والمحتملة.

المخاطر المحتملة لفقد الحوار

على رأس المخاطر المحتملة في فقدان الحوار هو عدم الاستقرار الإقليمي، وتعریض أمن الدول (فرادي أو كمجموعه) لمخاطر كثيرة وعظيمة، منها في أسوأ الأحوال الصراع الساخن الذي يعرض المنظومة إلى تفكك بل ويعرض الدول نفسها في الداخل إلى قلق بين مكوناتها ما يؤثر سلباً على النسيج الاجتماعي، من خلال تجاهل مشاعر ورغبات ومصالح المواطنين، الذي تجمعهم القربى والنسب والمصالح! الأمر الأخطى في غياب الحوار هو التدخل الخارجي الذي قد تستفيد منه دولة إقليمية أو عالمية لشق الصدف، والتحكم في آليات العمل الداخلي وفرض اجندتها، كما سوف يعرض الأوضاع الاقتصادية إلى هزات عميقة وضخمة، تستنزف الموارد وتستهلك الاحتياطات ويتراجع معها القدرة على التنافسية العالمية، كما سوف تستنزف الطاقات المختلفة حتى تهزل الدولة وتتصبح غير قادرة على الاعتماد المتبدال لغياب الثقة أو ضعفها، مما يعرض المنظومة إلى فقد للمناعة، وتصبح بعده لقمة سائفة لكل متحفظ للقفز على الإقليم و التحكم في موارده الإنسانية والمادية.

المرحلة الخطيرة في تاريخ الإقليم
لا مناص من الاعتراف بأن منطقة الخليج تمر اليوم بمرحلة لم تشهد لها من قبل، على الرغم من أن الخلافات كانت تظهر

الأساس أن يكون الحوار ناضجاً ومبني على حقائق مبتعداً عن كل من العواطف والمحاجلات أو الاحتماء بقططاء محلي غير علمي خدمة لأجندة ما ظاهرة أو باطنية، يكون هدفه المصالح العامة المرسلة والمترسكة، خدمة لأنسان هذه المنطقة وصوناً لأمنه ومستقبل أجياله.

الخلاصة

ربما اشارت هذه المطالعة إلى واقع الحوار المأزوم في هذه اللحظة التاريخية اليوم، إلا أن الأزمات في أي مكان ومجتمع تفعل فعلين، الأول أنها تظهر الحقائق مجردة والمصالح متراقبة، كما تفتح فرصة لتجاوز أو حل الأزمات وتنظيم المصالح بطريقه أفضل وأكثر استمرارية، وليس دول الخليج باستثناء من قاعدة إنسانية ودولية هي ظهور دورى للاختلاف، فذلك من طبيعة العلاقات البشرية وطبيعة العلاقات الدولية، إلا أن الأزمة التي نحن بصددها تدعونا إلى التفكير الجدي في إعادة النظر بشكل هيكلكي في منظومة مجلس التعاون كما تطورت في السنوات الثلاثين الأخيرة أو أكثر قليلاً، لأن الأزمة الحالية (أزمة ٢٠١٧) أظهرت العوار الكامن في المنظومة والذي يحتاج إلى علاج حتى يضمن الجميع على مستقبل أكثر استقراراً وأكثر تاغماً . ومن المهم الإشارة هنا إلى أن التفكير الأول عند قيام مجلس التعاون أن يكون هناك (محكمة لحل المنازعات البينية) ولكن في المشاورات بعد ذلك استبعد استخدام تعبير (محكمة) واستعيض عنه بمفهوم (هيئة حل المنازعات) وثبتت في وثائق المجلس، كما كتبت لها آلية محددة، هي قبول ورضا الأطراف المختلفة للذهاب إلى هذه الهيئة من خلال ترشيح كل طرف (شخص من قبله) ومن ثم يقوم الشخصيات بالتوافق على شخص ثالث يرو فيه عدلاً معرفة وحياداً إلا أن تلك الآلية لم تفعل. ليس لدس لدى شك انه عندما تصافح حروف هذه المطالعة عيون القراء، سوف تكون الأزمة الثانية خلف ظهورنا جميعاً، إلا أن الفكرة الأساس وهي وجود آليات حوار منضبطة وملزمة وحديثة، تصبحت من أوليات الاهتمام للمتابعين والمهتمين من أبناء دول مجلس التعاون، فإذلينا هو مستودع الخير والرفاه للعالم لم يملكه من ثروة داخل الأرض، وما يملكه من ثروة فوق الأرض (الحرمين الشريفين) قبلة أكثر من مليار مسلم! لهذه الأسباب وغيرها فإن الحفاظ على الأمن والاستقرار والرفاه لدول وأبناء المنطقة من الأهمية بمكان، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال حوار بناء وصريح وودي تفهم فيه جميع الأطراف هواجس ومخاوف الأطراف الأخرى وصولاً إلى الصالح العام المشترك.

* مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

كعدم القدرة على التفكير بعيداً عن العواطف أو الاهتمام بالوقت أو الإنتاج وغيرها من المعوقات الثقافية، اشتراك المجتمع الأهلي بشكل نشيط في محاور تلك الحوارات ، ثم الانتقال ثالثاً إلى الحوار المجتمعي، الذي يمكن تحقيق نجاحات كبيرة في ملفاته، وهناك الآفات السلبية المنتشرة والمشتركة مثل تعطيل وترويج المخدرات، وهي عابرة للبلدان، مثل مشكلات الطلاق والإسكان ومشكلات البطالة والبطالة المقنعة وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي المستجدة والسلبية وكثير غيرها من الملفات التي يمكن أن يجري حوار حولها وأيضاً استباط حلول مشتركة لها تساعده في تخفييفها إن عولجت بشكل جماعي. ثم الانتقال رابعاً إلى الحوار الاقتصادي، الذي هو ركيزة لعاش وحياة المجتمع، والتفكير الجماعي لكيفية الانتقال من عصر الرخاء النفطي إلى عصر ما بعد النفط الذي هو قادم لا محالة، وقد ظهرت تباشيره في أكثر من صورة وأكثر من إجراء اقتصادي، في هذا الملف كما في ملفات أخرى، فإن التعاون المشترك يخفف من الآلام التراجع في مداخليل النفط للانه يستفيد من تجميع الموارد واستخدامها بطريقة رشيدة. ثم خامساً الانتقال إلى الحوار السياسي أولاً من خلال المؤسسات السياسية الشعبية، ثم المجتمع المدني وأخيراً الرسمية، لرسم الخطوط العريضة والمشتركة لسلامة المسيرة السياسية في الداخل والخارج.

الجهات المنوط بها إدارة الحوار

من حسن الصدق في الخليج أن هناك نفر من أبنائه اخذوا على عاتقهم إدارة حوار من نوع ما، وبشكل شبه مؤسسي وأيضاً تطوعي، وقد تراكمت أعمالهم منذ أكثر من ٣٧ عاماً، وقصد هنا (منتدى التنمية الخليجي) الذي تعامل على انشائه نفر من أبناء دول الخليج، حتى قبل قيام مؤسسة مجلس التعاون، وكان ولا يزال مستقلاً في تفزيذ أجندته متوازنة وغير منحازة إلا للصالح العام، ولكن هذه المؤسسة ليست الوحيدة، وهناك مراكز بحوث ودراسات مستقلة أو شبه مستقلة تتتوفر لديها الحد الأدنى من سقف الحريريات يمكن أن ترعى حوارات ناضجة، كما تتمتع دول الخليج اليوم ببنية واعية من النساء والرجال الذين يمكن أن يشكلوا مرجعاً لحوار ناضج مبعدين عن التعصب المرضي للمصالح الضيقية أو الاستثمار السياسي الفج. كل تلك المؤسسات يمكن لها أن تكون قاطرة لإدارة حوار ناضج وعقلاني، كما يتتوفر على مستوى العالم مراكز بحثية لها علاقة أو مهتمة حسراً بشؤون الخليج وشجونه المختلفة، يمكن الاستعانة بها، كما يقيم مركز الخليج للأبحاث ندوة سنوية في جامعة كيمبريج البريطانية ندوة سنوية تعنى بدراسات لها علاقة مباشرة بإقليم الخليج. عدا غيرها من المؤسسات المنتشرة بيننا أو حولنا اليوم.

التواجد العسكري الأجنبي في قطر وأمن الخليج: قراءة عسكرية قطر غير محاصرة.. ولن تدخل تركيا وإيران في حرب بالخليج

استيقظت دولة قطر على صدمة قطع العلاقات الدبلوماسية معها، بواسطة بعض جيرانها وشركائها في مجلس التعاون الخليجي، كل من السعودية والإمارات والبحرين، بالإضافة إلى مصر التي تمثل العمق الاستراتيجي لمجلس التعاون. ومما زاد الأمر سوءاً، هو إغلاق المجالين الجوي والبحري لتلك الدول في مواجهة قطر.. مما فسرته الأخيرة على أنه حصار وهو ليس كذلك- حيث تمتلك قطر مسارات جوية وبحرية أخرى عبر (الكويت- العراق- إيران- سلطنة عمان). ومنها إلى باقي دول العالم. ولكنها اعتبرته حصاراً، نظراً لأنها تستورد قرابة ٨٠٪ من احتياجاتها العيشية بما فيها مياه الشرب، من تلك الدول أو من خلالها، لذلك فقد امتد الأثر سريعاً إلى المواطن القطري، وخاصة خلال شهر رمضان، حيث بدأ أرفع العرض في المتاجر خاوية. تقاعم الموقف بأن حذت بعض دول الإقليم حذو الدول الأربع، وتراوحت الإجراءات، بين قطع العلاقات الدبلوماسية، إلى تخفيض التمثيل الدبلوماسي، إلى استدعاء السفراء للتشاور. حدث ذلك بعد أيام قليلة من زيارة الرئيس الأمريكي الجديد ترامب، إلى الرياض. عقد سلسلة مؤتمرات سعودية، خليجية، عربية إسلامية، في غياب الرئيس التركي، أكد خلالها ترامب على أن التعاون قائماً ضد التهديدات الإقليمية ومحاربة الإرهاب...

لواء أح دكتور/ محمد عبد الخالق قشقوش

تحليل القوات المسلحة القطرية- التخوف العسكري القطري من دول الجوار المقاطعة - القاعدة التركية في قطر ودورها المنتظر - التواجد والتعاون العسكري الأمريكي مع قطر- قطر والتعاون مع حلف الأطلسي.

نظرة مستقبلية ..

أولاً: الخلية التاريخية:

كانت قطر آخر إمارة سلمتها الدولة العثمانية المحتلة، بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) إلى بريطانيا المنتصرة ضمن الحلفاء.. ثم واكب النصف الثاني من القرن الماضي، حدثين هامين، حيث انسحبت بريطانيا من المنطقة، ثم حقبة الاكتشافات البترولية، ثم الغازية الضخمة في المنطقة، والتي كان لقطر نصيب هام منها وخاصة (الغازية) حيث أصبحت لاحقاً إحدى أكبر الدول الثلاثة لمخزون وإنتاج الغاز، بمشاركة مع كل من روسيا وإيران. وخاصة الغاز المسال.

كان الاتهام الرئيسي الموجه لقطر من الدول الأربعة هو ازدواجية التعامل في تمويل ودعم الإرهاب، واستضافة أفراد وجهات يصنفها البالب بالإضافة إلى تدخل قطر في الشؤون الداخلية لبعض الدول بما فيها الخليجية، كذلك الدعم القطري لإيران وهو ما نفته قطر. وكان تخوفها العسكري من جيرانها وبالغًا فيه، ووصل إلى حد افتراض تدخل عسكري ضد الدولة أو نظام حكمها، مما استتبعه تفعيل اتفاقية التعاون العسكري بينها وبين إيران، لنشر قوات تركية في قاعدتها بقطر. مع تكهن البعض باحتمال دعم إيراني عسكري (وهو ما نسبت إليه) نظراً للتواجد العسكري الأمريكي الكبير في قطر، بالإضافة إلى القيادة المركزية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط .. وهو ما سنعرض له.

محتويات الدراسة:

الخلية التاريخية - هل هو حصار؟ - قطر والمحدودية
الجغرافية والديموغرافية - أثر ذلك على بناء القوات المسلحة -

قطر لديها ١٢ ألف مقاتل وبدون قوات احتياطية و٩٦ دبابة في المركز الأخير عربياً و٤٦ مدرعة و٥٧ مدفعة

لتقديم التسهيلات اللوجستية، مما يزيد من أزمنة الرحلات وقيم التأمين البحري.

ثالثاً: قطر والمحدودية الجغرافية والديموجرافية

تنتهي قطر إلى الدول المحدودة جغرافياً وبشرياً، وهو ما يؤثر في شكل البناء الهيكلي لبعض المؤسسات، وخاصة القوات المسلحة، ذات العلاقة المباشرة بالأمن القومي للدولة (سنعرض له لاحقاً) ١-جغرافياً: تأتي في المرتبة قبل الأخيرة عربياً، وقبل لبنان (مع استبعاد جزر القمر) وهي شبه جزيرة، تبلغ مساحتها ١٤٣٧ كم مربع. ٢- ديموغرافيًّا: تأتي في المرتبة قبل الأخيرة عربياً، وقبل البحرين، ويبلغ عدد سكان قطر ٢١١٣٠٠ فرد.

رابعاً: أثر المحدودية الديموجرافية على بناء القوات المسلحة تصعب تلك المحدودية من بناء قوات مسلحة كافية لحماية الأمن القومي للدولة، وبين قوات أسلحة مشتركة قوية (برا وبحرا وجوا) وتكون الدولة أمام خيارات كلاهما له محاذير، فزيادة حجم القوات المسلحة، يؤثُر بالسلب على قوة العمل، وهي محدودة أيضاً - وتضطر معها الدولة إلى اجتذاب عمالٍ أجنبية، كما أن قلة حجم القوات المسلحة، يمكن أن يعرض منها القومى للانكشاف، ويكون الموقف أكثر صعوبة، إذا كانت هناك تهديدات إقليمية مثل العراق سابقاً وإيران حالياً.

وتعتمد معظم الدول في بناء قواتها المسلحة على قوة عاملة، وأخرى احتياطية، يتم تعبيتها وقت الحاجة وعند التوتر، وعادة ما يبلغ عدد القوات الاحتياطية أضعاف القوات العاملة. ولكن قطر ليديها مشكلة إضافية حيث لا تملك الموقف المحلي، فيمكن أنها تعتمد على نظام التطوع الذي يتاثر بال موقف المحلي، فيتمكن الإحجام عن التطوع وقت الخطر أو الحرب، وهو ما دعى قطر للبدء مؤخراً في دخال نظام التجنيد الإجباري، ولكن بالقطع سيؤثر بالسلب على قوة العمل بالدولة وخاصة عند تعبيئة القوات الاحتياطية إن وجدت.

خامساً: تحليل القوات المسلحة القطرية: ملحق (أ) المرفق تم التحليل داخل دول مجلس التعاون الستة، واحتل الجيش القطري المرتبة الأخيرة أو قبل الأخيرة في جميع القدرات البشرية والأسلحة التقليدية، عدا عنصر الزوارق الحربية، فقد احتل المركز الأول.

تتصدر شبه الجزيرة القطرية عبر اليابسة بالسعودية - حيثإقليم نجد سابقاً - وبالتالي فإن السكان الأصليين لقطر، يعتبرون أنفسهم من نفس الجنوبي المشتركة لأنباء نجد أو أحفاد الشيخ محمد بن عبد الوهاب خلال الأزمة الحالية.

خلال انتقال الحكم داخل عائلة آل ثاني (الذي كان دائماً أصحاب الإتهام القطري) تشير إلى بعض دول الجوار، وهو ما حدث عام (١٩٩٥) من الجد إلى الابن، ثم عام (٢٠١٣) من الابن إلى الحفيد، وهو ما يرجح له حالياً، لتنفيذ نظام الحكم في قطر حتى وإن كان من داخل العائلة، ولكن من أطراف معارضة للتوجهات القطرية الحالية.

بعد غزو وتحرير الكويت، سارعت بعض الدول الخليجية لطلب الحماية الغربية ضد كل من العراق وإيران، مما نتج عنه تمركز قوات غربية (أمريكية - فرنسية - إنجليزية - حلف الأطلسي) في المنطقة في إطار تحالف استراتيجي، وكان نصيب قطر من ذلك أكبر القواعد الأمريكية في الشرق الأوسط (العديد - السيلية) ثم انتقال القيادة العسكرية الأمريكية إليها منذ عام ٢٠٠٣.

وتفت قطر وتركيا اتفاقية عسكرية ٢٠١٤، تم بموجتها إنشاء قاعدة عسكرية تركية في قطر - هي الأولى في المنطقة - تسمح لتركيا بنشر قواتها من خلالها، وهو ما يتم الآن تزامناً مع الأزمة الخليجية القطرية.

ثانياً: هل ما يتم من الدول الأربع حصار؟ كما تقول قطر؟ تطلق قطر عن الموقف أنه حصار، لجلب التعاطف الإنساني معها وهو ما صرحت به بعض المنظمات الإنسانية الدولية، ليس تعاطفاً مع الموقف السياسي، ولكن تعاطفاً مع السكان، حيث تعتمد قطر في ٨٠٪ من احتياجاتها المعيشية على دول الجوار المقاطعة، أو من خلالها وخاصة المر البري الوحيد عبر السعودية، ولكن من الناحية العملية فهمي تملك مسارات بحرية وجوية إلى دول العالم كالتالي:

- ١- الأجواء الإيرانية والعراقية والكونية إلى تركيا ثم إلى أوروبا وأمريكا الشمالية.

٢- الأجواء العمانية إلى شرق أفريقيا (الصومال أو كينيا) ثم إلى العمق الأفريقي ثم دول أمريكا اللاتينية، كما لا توجد مشكلة للاتصال بكل آسيا.

٣- أما بحراً، فيؤثر موقف جزر المالديف ومدغشقر، على الطرق الملاحية من وإلى قطر، نظراً للبحث عن موانئ بديلة



سادساً: التخوف العسكري القطري من دول الجوار المقاطعة:
كان لهذا التخوف بعض الدلالات، الأول: تصوير الموقف على أنه ليس مقاطعة دبلوماسية وإنما علاق المجالين الجوي والبحري فقط، ولكنه قد يكون مقدمة لعمل عسكري من تلك الدول ضد قطر، وهو ما حدّى برئيس هيئة الأركان القطرية أو نائبه، ليعلق أنه في حالة اقرب سفن عسكرية إماراتية أو سعودية، فسيتم إطلاق النيران عليها فوراً الثاني: أن ذلك كان مقدمة لطلب القوات التركية للانتشار في قاعدتها بقطر في إطار البروتوكول العسكري والشراكة بين البلدين طبقاً لاتفاق عام ٢٠١٤م، بين الدولتين، وهو ما جعل الرئيس التركي يُعجل بموافقة برلمانه على ذلك.

سابعاً: القاعدة العسكرية التركية في قطر ودورها المنتظر:
هي القاعدة العسكرية التركية الأولى في المنطقة، وتعتبرها تركيا بمثابة عودة رمزية للبحرية التركية التي أعلىت البحار في المحيط الهادئ، منذ هزيمة الأسطول العثماني أمام الأسطول البرتغالي في خمسينيات القرن السادس عشر.
تم توقيع إنشاء القاعدة بين البلدين في عام ٢٠١٤م، على أن يبدأ التنفيذ في عام ٢٠١٦م، وفي أعقاب مؤتمر الدوحة الدولي الخامس للدفاع البحري (ديمركس)، القاعدة هي في إطار التعاون والشراكة العسكرية بين البلدين، وفي إطار دفاع (المتبادل) لصد أي عمل عدائي عن أحد الطرفين.

١- القوة البشرية: المركز الأخير بقوة ١٢ ألف مقاتل، وعدم وجود قوات احتياطية.

٢- الدبابات: المركز الأخير بقوة ٩٢ دبابة، وهو أقل من لواء مدرع سواء في التنظيمات الغربية أو الشرقية.

٣- مركبات القتال المدرعة: المركز قبل الأخير بعدد ٤٦٤ لتعويض الضعف في عدد الدبابات.

٤- المدفعية: المركز قبل الأخير بعدد ٥٧ قطعة، وهو عدد محدود، باعتبار المدفعية أحد أهم مصادر النيران التمهيدية، والمرافق للقوات.

٥- القوات البحرية (الزوارق الحربية): جاءت على عكس السياق وأحتلت المركز الأول بعدد ٦٩ قطعة، ربما لتعدد الجزر وتتأمين مصادر النفط والغاز.

٦- الطائرات العسكرية: جاءت في المركز الأخير بعدد ٨٦ طائرة قتال، وهو مادعى إلى عقد صفقة المقاتلات المتطرفة الأمريكية (نسر إف ١٥) لعدد ٧٢ طائرة، بقيمة ١٢ مليار دولار تم التعاقد عليها مؤخراً.

٧- المروحيات: جاءت في المركز قبل الأخير (مكرر) بعدد ٤٥ مروحية.
٨- ميزانية الدفاع: جاءت في المركز قبل الأخير (قبل البحرين) بميزانية قدرها ١,٩٣ مليار دولار.

٩- ترتيب الجيش القطري (عالياً - خليجياً) طبقاً لمصدر Global firepower 4/2017 جاءت عالياً في المركز ٩٠ وخليجياً في المركز قبل الأخير حيث أحتلت البحرين المركز الأخير.

١- القواعد العسكرية الأمريكية في قطر:
أ- بدأت القوات الأمريكية في إعداد قاعدة السيلية العسكرية عام ١٩٩٦، وفي عام ٢٠٠١، تم منح الولايات المتحدة حق استغلال قاعدة العديد الجوية وتم تطوير القاعدة لتصبح أحد أكبر القواعد الأمريكية خارج الولايات المتحدة، وأكبرها في منطقة الشرق الأوسط.

ب- يتواجد بقاعدة العديد عدد ١١ ألف جندي أمريكي - بمن فيهم بعض المدنيين - وبها عدد ١٢٠ طائرة مختلفة الأنواع من - ٣٧٩ جو الأمريكية - طائرات استطلاع - طائرات بي ١ - قاذفات بي ٥٢ بعيدة المدى - طائرات التموين الجوي - وحدات الدعم القتالي واللوجيستي والطبي.

ج- تستخدم قاعدة العديد ضد داعش في العراق وسوريا وبديلاً لدبيجوارسيا لمركز القاذفات العملاقة بي ٥٢ حيث تملك العديد أحد أكبر وأطول ممرات الهبوط في المنطقة.

د- تم انتقال القيادة المركزية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط إلى قطر عام (٢٠٠٣ - ٢٠٢٠) بدلاً لقاعدة الأمريكية بالسعودية، حيث كان ذلك في إطار الإعتراض السعودي على الغزو الأمريكي للعراق.

٢- العلاقات العسكرية الأمريكية القطرية الحالية:

أ- تعتبر الولايات المتحدة أن قواعدها العسكرية في قطر، خارج أي نزاع قطري خليجي أو عربي، فهي تعتبر أن هذا شأن عربي خاص، وأن كانت تريد الإستقرار في المنطقة، وحشد الجهود في مواجهة داعش، حيث أسفرت تلك الجهود عن تحقيق نجاحات ميدانية متالية سواء في العراق أو سوريا.

ب- استمرار العلاقات التدريبية الجوية والبحرية، والتي اختتمت في ١٨ يونيو الحالي، في منطقة تدريب (القلاليل).. حيث شاركت فيها سفينتين حربيتين أمريكيتين، وصلتا إلى قطر في ١٤ يونيو الماضي..
ج- لا يؤرق العلاقات الأمريكية - القطرية، سوى تصريحات لبار القادة الأمريكيين، حيث قال ترامب نصاً (إن قطر داعم على مستوى عال للإرهاب) وهو ما يعيق جهود الخارجية الأمريكية لتقليل التوتر في المنطقة.

تسعا: قطر واتفاقية التعاون مع حلف الأطلسي:
بموجب مبادرة اسطنبول ٢٠٠٤، للتعاون الاستراتيجي، وقعت بعض الدول الخليجية (قطر - الإمارات - الكويت - البحرين) بشكل نهائي على تلك المبادرة، ولكن ذلك ليس له علاقة بالأزمة

- أنشأت القاعدة لاستيعاب عدد (٣٠٠٠) جندي، ونص الاتفاق على قابلية التوسيع .. على أن تشمل قوات (برية و بحرية وجوية وقوات خاصة) بهدف تدريب الجيش القطري - بمثابة ميدان تدريب صحراوي للجيش التركي - مكان لتسويق الأسلحة التركية- التدريب على مقاومة القرصنة البحرية والعمليات الخاصة المختلفة.
٤- تحمل قطر كافة تكاليف الإنشاء وإقامة وتدريب القوات، كما أن الاتفاقية تخضع للقانون الدولي بين الدولتين، أي في حالة أي نزاع، يتم حله بين الدولتين، وليس قطر وحدها، بصفتها الدولة الضيفية أو باستخدام قوانينها المحلية.

٥- قد يكون الهدف الحالي هو إرسال رسالة مفادها أن تركيا تدعم نظام الحكم القطري الحالي خلال الأزم، باستدعاء التاريخ، حيث دعم العثمانيون عام (١٨٩٣) حاكم قطر حينئذ (قاسم بن محمد آل ثاني) ضد معارضيه، لقلب نظام الحكم.

٦- اتفاقية وموقف تركيا من عضوية حلف الأطلسي: (NATO)
لا يتعارض التصرف التركي مع ميثاق حلف الأطلسي، حيث أن ذلك شأن دفاعي خاص بإحدى الدول الأعضاء وليس الحلف، كما أنه لا يوجد عداون على أحد أعضاء الحلف... وسبق لتركيا أن قامت بأعمال عسكرية تخص تركيا منفردة دون اعتراض من الحلف، كما حدث في غزو شمال قبرص أو التدخل العسكري في أذربيجان، أو داخل العمق العراقي ضد الأكراد.

ثامنا: التواجد العسكري الأمريكي في قطر:
بدأ التواجد العسكري الغربي في الخليج - الأمريكي بشكل خاص- متزامناً بعد غزو وتحرير الكويت، وتعرض تلك المنطقة الحيوية، للتهديد العراقي ثم التهديد الإيراني المتمامي، منذ الثورة الإيرانية ١٩٧٩م، وحتى الآن. تدرج التواجد الغربي من مرحلة التسهيلات، إلى مرحلة التخزين للأسلحة والمعدات، إلى مرحلة التواجد الكامل في إطار تحالف استراتيجي مستقر، وإن شابه بعض الأرمات، سواء عند الاحتلال الأمريكي للعراق، أو اتفاق (١+٥) لإيقاف البرنامج النووي الإيراني، والذي أغضب الخليج، واعتبر أنه تقارب أمريكي إيراني على حساب دول الخليج، وهو ما نفته الولايات المتحدة لاحقاً. ودعم تلك العلاقة الأمريكية الخليجية، موقف إدارة الرئيس الأمريكي ترامب، الذي اعتبر أن استقرار منطقة الخليج، هو ضمن ثوابت الأمن القومي الأمريكي حالياً. ويتواجد في قطر ضمن باقي دول الخليج، عناصر النظام المضاد للصواريخ الإيرانية (باتريوت - ثاد) وبعض مكونات القبة الصاروخية الأمريكية في المنطقة.

الاتهام الرئيسي الموجه لقطر هو أذدواجية التعامل في تمويل ودعم الإرهاب وتدخلها في الشؤون الداخلية للأخرين

زار وزير الخارجية الإيراني تركيا مؤخرا، وتكلم مع نظيره والرئيس التركي عن عقد إجتماع ما أسمته (مجلس التعاون التركي الإيراني) مما قد يشكل ضغط مشترك على الدول المقاطعة الرئيسية وخاصة السعودية، كما يحاول الرئيس التركي مع العاهل السعودي، حيث لامقى بولية للأطراف المقاطعة الرئيسية لأي دور إيراني، خاصة أن الأخيرة تمنى التتصدع للتجمع الخليجي.

ب - بدأت تركيا في نقل قواتها يوم ٦/١٨ إلى قاعدتها العسكرية في قطر، ولكن يبقى السؤال هل ٣٠٠ جندي تركي وهو الحد الأقصى للقوات التركية إلى قطر تكتفي للدفاع وتعويض الضعف القطري العسكري ضد التهديد الذي تروج له قطر وتركيا بالقطع لا .. إذن قد تكون هذه القوات معنية بحماية أهداف حيوية محددة مثل المؤسسات السيادية بما فيها قيادة الدولة.

ج - بشكل موازي حاولت إيران إستعراض قوتها الصاروخية بإطلاق ستة صاروخ بالستي في ٦/١٨ عبر الأجواء العراقية إلى موقع قالت إنها قيادات لداعش في منطقة دير الزور بسوريا عقابا على هجوم البرلمان وضريح الخميني في بداية هذا الشهر، وركزت على ذكر الأنواع (ذو الفقار + قيام) ودقة الإصابة.

١- القوى الدولية:

أ- الولايات المتحدة: تؤكد أن علاقتها بالخليج ضمن تحالف استراتيجي مستقر، وأن أمن الخليج يقع داخل نطاق الأمن القومي الأمريكي، مما أراح دوله. مع السعي لتحقيق الاستقرار في المنطقة بعد الأزمة القطرية، ويقطط مع ذلك تصريحات الرئيس الأمريكي ترامب، التي يعتبر فيها أن قطر متورطة في دعم الإرهاب (على مستوى عال) وربما تقوم بدور مزدوج في مقاومة الإرهاب.

مع استمرار التعاون العسكري والتسلحي واستكمال صفحه طائرات (نسر أف ١٥) لعدد ٧٢ طائرة بقيمة ١٢ مليار دولار. وايضا استمرار التعاون التدريبي مع قطر كان آخره في ٦/١٨ الماضي، وأن القوات الأمريكية في قطر في قاعدتي (العديد - السيلية) وكذلك القيادة المركزية الأمريكية في قطر، غير متداخلة في هذا النزاع، بل معنية بأمن الخليج ومحاربة داعش في كل من العراق وسوريا. مع دعوة إماراتية إلى الولايات المتحدة لاستضافة القوات الأمريكية في قطر، وهو ما اعتذر عنه الولايات المتحدة.

٢- الاتحاد الأوروبي:

صرحت مفوضية الشئون الخارجية أن الأزمة القطرية هي الأعمق في المنطقة وأن تسويتها لن تكون سهلة بدءا من الطاقة ووصولا إلى الأمن.

القطريه الخليجيه أو العربية الحاليه، وتنص أهم بنود المبادرة على (الاستشارات الدفاعية - التعاون العسكري / العسكري - مكافحة الإرهاب - تبادل المعلومات - أمن الحدود - مكافحة أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها في إشارة إلى إيران - إدارة الأزمات والطوارئ الدينية).

عاشر: نظرية مستقبلية لأطراف النزاع والقوى الإقليمية والدولية:

١- اطراف النزاع

أ- قطر: تستظل تصور الموقف على أنه حصار إقتصادي وإنساني بما يكسبها تعاطف بعض الدول، وبعض المنظمات الإنسانية.

- تضع أسوأ السيناريوهات، وتتروج لعمل عسكري وشيك ضدّها من جيرانها - كما أعلن رئيس الأركان القطري أنهم سيفتحون النار على أي سفن سعودية أو إماراتية تقترب من سواحل قطر - مع التعجيل بتفعيل الشراكة العسكرية مع تركيا، والتي بدأت بالفعل بنقل قوات لها إلى القاعدة التركية في قطر.

- قبلت الدعم المعيشي واللوجستي من إيران فورا، ولكنها لن تستطيع أن تقبل ماتعرضه عليها إيران من دعم عسكري إذا ما تطور الموقف إلى الأسوأ. خاصة مع وجود القوات الأمريكية في قطر.

- ستستمر في دعم وقوية قواتها المسلحة المحدودة مع اللجوء إلى التجنيد الإجباري لبناء قوات مسلحة مناسبة، وبناء قوات إحتياطية.

- ستظل تذكر اتهامها بدعم وتمويل الإرهاب دون دليل ملموس، ولكنها ستتطرق في إيواء بعض العناصر غير المرغوب فيها، والقيود التي يمكن أن تفرض عليها في التحويلات الخارجية لأفراد أو جهات، مع تشجيعها لجهود الوساطة.

ب- الدول المقاطعة الرئيسية:

ستستمر في الضغط والمقاطعة السياسية وغلق الأجواء والموانئ الإقليمية، دون وضوح كامل للمدى الزمني وظروف ذلك مستقبلا، مع تقديم مطالعها تباعاً لتنفيذها الحكومة القطرية، رغم صعوبة تلمس النتائج سريعا، ورغم صعوبة ذلك قانونياً للملاحقة، أو دولياً لإثبات التدخل في شئون دول أخرى أو تمويل الإرهاب أو المنظمات الوسيطة المشبوهة.

- من المستبعد أن تقوم تلك الدول بعمل عسكري مباشر ضد قطر، ولكنها ستترحب بغير نظام الحكم القطري من داخل الأسرة الحاكمة، ربما لإحداث تغير لوجهات الدولة القطرية.

- توقع طلب قطر مغادرة مجلس التعاون الخليجي، إذا تأزم الموقف، وقد أعطى هدم النصب التذكاري للمجلس يوم ٦/١٩ في الدوحة إشارة بذلك.

٢- القوى الإقليمية:

أ- وتمثل في تركيا وإيران، حيث نشطت الاتصالات بينهما، فقد

ملحق رقم (أ) المرفق: القدرات العسكرية التقليدية لدول مجلس التعاون الخليجي

الترتيب القطري	٦	٥	٤	٣	٢	١	٠
	قطر	البحرين	الإمارات	عمان	الكويت	السعودية	الدولة
٥	٢,١١٢,٠٠٠	١,٧٨١,٠٠٠	٨,٩٣٣,٠٠٠	٤,١٨١,٠٠٠	٤,١٦١,٠٠٠	٣١,٥٢١,٠٠٠	السكان
٦	١٢,٠٠٠	١٥,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	٧٢,٠٠٠	١٥,٥٠٠	٢٢٥,٠٠٠	عاملة
٦	-	١١٢,٠٠٠	-	٢٠,٠٠٠	٣١,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	احتياطية
٦	٩٢	١٨٠	٥٤٥	١٩١	٣٦٨	١,٢١٠	دبابات
٥	٤٦٤	٢٧٧	٢,٢٠٤	٩٥٠	٨٦١	٥,٤٧٢	عربات قتال مدرعة
٥	٥٧	٤٨	٣٣٦	١٩٥	١٢٥	١,٢٧٨	مدفعيات
-	-	-	-	-	-	٧	فرقاطا
-	-	-	-	-	-	-	غواصات
١	٦٩	٢٥	١٢	٨	١٠٦	٣٩	زوارق حربية
٦	٨٦	١٠٤	٥١٥	١٠٩	١٠٦	٧٢٢	طائرات عسكرية
٥	٤٥	٦٢	١٩٩	٤٥	٤٢	٢٠٤	مرحبيات
٥	١.٩٣	٠.٧٣	١٤.٣٠	٦.٧٠	٥.٢٠	٥٦.٧٣	ميزانية الدفاع (مليار دولار)
٥	٩٠	٩٣	٦٠	٧٧	٧٩	٢٤	التصنيف العالمي
٥	٥	٦	٢	٣	٤	١	التصنيف الخليجي

* استاذ الامن القومي الزائر بأكاديمية ناصر العسكرية العليا - مستشار المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية

المصدر: global firepower 4/2017
التعداد السكاني : الموسوعة الحرة (٢٠١٥)

البرلمان الميدان الأنساب للحوار الوطني الدائم والشامل لكل شيء

الحوار البرلماني في دول مجلس التعاون: مجلس الشورى السعودي... نموذجاً

"الشأن العام" لأي بلد يمكن أن يعرف بأنه: الأمور والمسائل العامة المتعلقة بشؤون ذلك البلد الداخلية والخارجية. إنه كل ما يهم المواطن -أينما كان- من شؤون داخلية وخارجية عامة تتعلق، مباشرة وغير مباشرة، بحياته، وحياة أبنائه وأحفاده. وبالتالي، يصبح من حق المواطن "المشاركة" في صنع القرارات التي تتعلق بالشأن العام بلده، بالأصل، أو بالوكالة. وصدور القرار الرشيد في الشأن العام، من قبل المعنيين أنفسهم، أو من يمثّلهم، لا يتم إلا بعد "حوار" (وطني) مكثف... تعرض فيه كافة الرؤى ومختلف وجهات النظر، وتحدد المصالح المختلفة... ثم تتم بلوحة صيغة لقرار شبه المتفق عليه، تطرح للتصويت (الاستفتائي). فإن أقرتها غالبية المتحاورين تصبح قراراً ملزماً للجميع، بما في ذلك السلطة التنفيذية في الحكومة. الحوار يعني: تبادل الآراء ووجهات النظر بين أطراف مختلفة، ذات توجهات ومصالح مختلفة. وجوهر الحوار هذا ينطبق -أكثر ما ينطبق ويطبق- في البرلمانات.

د . صدقه بن يحيى فاضل

التسويات والتوفيقات، والوصول إلى حلول وقرارات تقبلها غالبية المتحاورين المعنيين.

وبذلك، فإبني أقترح على هيئة تحرير مجلة آراء" الموقرة أن تغير عنوان تحريرها الشهري الشامل هذا، ليصبح: الأهمية البالغة للحوار الوطني المستدام داخل السلطات التشريعية الخليجية وليسحروا لي بفهم الموضوع على هذا النحو، والانطلاق من هذه القناعة للحديث عن مجلس الشورى السعودي، كنموذج للحوار الوطني الأهم، كما هو كائن، وكما يجب أن يكون.

لقد توصل الفكر السياسي العالمي، وعلى مدار ثلاثة آلاف سنة -تقريباً- واستناداً إلى التجارب العملية، وأحداث التاريخ السياسي لبني الإنسان، إلى صيغة عامة معروفة... لما ينبغي أن تكون سلطة التشريع عليه، من حيث: التكوين والصلاحيات، وما إليهما. فالحكومة -أي حكومة- هي: السلطة العليا العامة في البلاد -أي بلاد- بفروعها الثلاثة: التشريع، التنفيذ، القضاء. الحكومة -أي حكومة- وفي أي مكان وزمان هي في الواقع، عبارة عن: جهاز إداري ضخم.... يشرع وينفذ ويقضى... وتعتبر "سلطة التشريعية" أهم السلطات الثلاث... كيف لا؟ وهي

هكذا فهمت كلمة "حوار" عندما طلب مني الكتابة تحت هذا العنوان. أما "الحوار" خارج إطار عملية صنع القرار السياسي، فإنه يعتبر، مهما بلغت أهميته، حواراً جانبياً، أو هامشياً، وأن شارك فيه مواطنون من فئات مختلفة. البرلمان الحقيقي لأي بلد هو الميدان الأهم والأنساب لإقامة الحوار الوطني الدائم والشامل لكل شيء، وليس المقتصر على موضوع واحد بعينه... يتم تداوله، والبت فيه، وبعد ذلك ينفض السامر. البرلمان الحقيقي هو مصنع القرار الوطني الأهم... وهو القرار الصادر عن غالبية المعنيين، والمراعي لتوجهه ومصلحة وفائدة هؤلاء. إنه القرار الصادر عن أكبر منابر الحوار الوطني (National Forum) والذي يسمى أحياناً بـ"مجلس الأمة"، أو الشعب... الخ. ولعل هذه التسميات تؤكد الطبيعة الرئيسية للمجالس التشريعية، أينما كانت.

البعض قد يطلق على حوارات البرلمانات ومجالس الشورى نقاشاً، أو مداولة تعقد في جلسات، وتضبط بمحاضر. ولكننا عندما نتمعن في هذه الجلسات، سرعان ما يتبيّن لنا أنها عبارة عن حوارات مختلفة، ينصب كل منها على قضية بعينها، تهم الوطن والمواطنين، وتمس جانبًا من اهتماماتهم. وتقع بشأنها



التدرج والتأني مطلوبان في حالتنا السعودية والخليجية وأي تطوير للبرلمانات يجب أن يتم بالتدرج في إطار الثوابت

إن مجرد تواجد "ص" يعتبر -في حد ذاته- أمراً إيجابياً، كما يعتبر نقلة نوعية كبيرة في التاريخ السياسي لدول الخليج الناشئة. فالتواجد غالباً ما يكون أفضل من العدم. وبالنسبة لمجلس الشورى السعودي، أستطيع القول: أن هذا "المجلس" قد تطور نحو الأفضل بسرعة مقبولة. ومن أبرز ملامح هذا التطور: تفعيله بقوة (عبر نظامه الجديد الصادر عام ١٤٢٠هـ) وزيادة أعضائه من ٦٠ في الدورة الأولى إلى ١٥٠ عضواً، اعتباراً من الدورة الرابعة له، وتوسيع بعض صلاحياته... مبتعداً عن "الاستشارة" فقط، ومقرباً نحو "الشرعية الأساسية". كما انتفع المجلس على المجتمع... وزاد تفاعله مع المواطنين، عبر زيارتهم له، ومشاركتهم غير المباشرة، في مخرجاته. وواكب ذلك افتتاحاً إعلامياً... جعل معظم ما يدور في المجلس معروفاً لدى المواطنين، ومقدراً من قبلهم... كون ما يدور فيه يتحسن مشاكلهم وأعمالهم، ويكرس

التي تضع القوانين، المتفق عليها وطنياً، وتجيز السياسات، وترشد القرارات والاتفاقيات، وتراقب التنفيذ وتتابعه. وإن رمنا إلى الصيغة العامة للسلطة التشريعية، كما توجد الآن في بلاد العالم المتقدمة، وكما ينبغي أن تكون، بالرمز "س"، ثم رمنا إلى معظم مجالسنا الخليجية المشابهة بالرمز "ص"... سنجد أن "ص" ما زالت بعيدة -نسبياً- عن "س"، أو الصورة المثلث لـ "س". ولكن توجد في "ص" الكثير من ملامح وعناصر "س". كما أن "ص" هذه ليست جامدة، بل أنها تتطور... مقتربة مع مرور الزمن- أكثر من "س". ويعتقد أن غالبية المعينين في المنطقة تريد لـ "صادنا" أن تصبح "سيناً"، لكن في إطار ثوابتنا الدينية والوطنية المعروفة، وهذا رأى كاتب هذه الأسطر. ومن حق كل بلد، المناسبة، أن تقيم "سينها" وفق ثوابتها المختلفة. بل أن هذا هو الحال في بلاد العالم التي سبقتنا في التطور الحضاري السياسي.

مجلس الشورى مركز لترشيد القرارات والقوانين الحكومية

المنظمة لحاضر ومستقبل شعبنا

وبالطبع، فإن أهم خصائص واحتياجات أي برلمان هي: امتلاكه ل الكامل السلطة التشريعية المطلقة (بما في ذلك مناقشة ميزانية الدولة، وإقرارها، ومتابعتها، والمساءلة بشأنها)، إضافة إلى كون أعضائه منتخبين -بعد مناسب- عبر الاقتراع الشعبي المباشر. غالباً ما يتراوح عدد النواب بين ٥٠-٦٠، في أغلب دول العالم ذات الحكومات الديموقراطية. هذا عدا أشخاص المجلس الآخر- إن وجد- من السلطة التشريعية، التي يتكون معظمها من مجلسين شبه مستقلين، وخاصة في الدول الفيدرالية...

لذلك، لا يستغرب أن تتصدّر أهم وأبرز "المطالب" الشعبية، والخارجية تجاه أغلب دول الخليج العربية، على "تطوير" مجالسها الناخبية... لتتضمن عناصر من أهم خصائص البرلمانات. حتى أن أهم ملامح ما يُعرف بـ"الإصلاح"، أو "التطوير"، هي: أنه يجب في رأي الكثير من المعنيين- أن يبدأ بـ مجلس الشورى والمجالس الناخبية، وينتهي بها.

وهذا نابع من كون "التنمية السياسية" الإيجابية هي أساس (المطلب الأساسي) التنمية الشاملة، في كل مجالات الحياة، وككون "المشاركة الشعبية" هي "أس" التنمية السياسية الإيجابية، وجوهرها. وهذه التنمية تتطلب، وكما هو معروف، وجود لجنة سياسية (دستورية) مشرفة شبه دائمة، من المختصين والخبراء، تعمل على تنمية البلاد سياسياً.

ونكرر إن التدرج والتأني أمران مطلوبان، بشدة وإلحاح، في حالتنا السعودية والخليجية بالذات. لهذا، فإن أي تطوير للبرلمانات الخليجية الراهنة، يجب أن يتم بالدرج المناسب، في إطار الثوابت الدينية والوطنية لشعوب دول الخليج العربية... لتستمر هذه المجالس في مواصلة الحوار الوطني، والخليجي، بشكل أفضل، ومضمون يعود بالفائدة الكبرى المأمولة على هذه الدول، وعلى مستقبل شعوبها.

حرى بالدول الخليجية العربية أن تشجع وترعى الحوارات الوطنية، بأنواعها، وأن تعطى الأولوية في اهتمامها هذا للحوار الأهم والأكبر والأشمل... ألا وهو الحوار البرلماني الوطني المستدام. ذلك من أهم متطلبات الاستقرار واستباب الأمان والازدهار.

* عضو مجلس الشورى السعودي سابقًا، أستاذ العلوم السياسية

الفكر والجهد لإيجاد الحلول الأنفع... للمشاكل والآلام، والسبيل الأسلم لبلوغ الطموحات والأمال.

وتبيّن مقتطفات من جلسات المجلس عبر التليفزيون السعودي (القناة الأولى) يومي الجمعة والسبت من كل أسبوع، وتقدم الصحف المحلية السعودية ملخصاً لما يدور في كل جلسة من جلسات هذا المجلس. وذلك يحقق شيئاً من التواصل الضروري بين المواطن والمجلس... ويزيد في تقرير المجلس -كمؤسسة تشريعية حوارية- نحو الصورة المثلثة المأمولة.

ومبدئياً، أرى أن المجلس يمكن اعتباره الآن مركز لترشيد القرارات والنظم والقوانين، الصادرة عن الحكومة، والمنظمة لحاضر ومستقبل شعبنا. ويطلع الكثير من المسؤولين والمواطنين، بمختلف فئاتهم، ومستوياتهم، إلى أن يصبح هذا المجلس "قطب الرحم" في نظامنا السياسي السعودي... عبر تحويله -المتأني والمتدرب- إلى سلطة تشريعية ملتزمة وموجهة... لها ما لهذه السلطة من اختصاصات وصلاحيات، وعليها ما عليها من واجبات واستحقاقات. وذلك في المدى المنظور، أو المتوسط. ففي التأني السلامة، وفي التدرج النجاة، والازدهار، خاصة في الظروف (المحلية والخارجية) التي تحيط ببلادنا العزيزة.

ويبدو أننا، كمواطنين خليجيين، نريد لمجالسنا أن تتطور، ولكن في إطار الثوابت الدينية والوطنية لبلادنا... وليس في إطار آخر. إن الحفاظ على ثوابتنا الدينية والوطنية، فوق أنه واجب على كل منا، فإنه يقيناً -بعد الله- من شرور لا حصر لها، ونوازل قد تقضي على الأخضر واليابس. وقد لمسنا أن المسؤولين يريدون أن يكون هذا المجلس، وما شابهه، أداة فعالة... لخدمة الوطن والمواطن. فهو لم ينشأ لتفاخر أو الادعاء، أو التمويه، وإنما أنشئ ليكون عوناً فاعلاً وإيجابياً للسلطة التنفيذية، في تسخير أمور الدولة، وتصريف شؤون البلاد، عبر: حوار وطني مستمر ومتواصل ومستدام... يستهدف الوصول إلى قرارات تخدم المصلحة الوطنية، مؤيدة من قبل غالبية الشعب السعودي، أو من ينوب عنه، بمختلف أطيافه

ولا أدل على ذلك من حرص المسؤولين على الدقة والموضوعية، في اختيار الأعضاء، وعلى التوسيع التدريجي لصلاحيات المجلس واحتياجاته. ومن يحضر أغلب النقاشات في هذا المجلس، سيرى بأم عينه، ويسمع بأذنه، كيف أن الأعضاء يتبارون في تصعيد أي خطأ أو قصور للسلطة التنفيذية، ويحاولون جهدهم تقويم أي تجاوز، بما يبدونه من آراء خلاقية وجريئة ونزيهة، وفي لطف تام وأدب جم.

الإعلام الخليجي بين فسطاطين: شركات جاذبة ووسائل حكومية طاردة "إيكولوجيا" الحوار والإعلام الخليجي: زحام في بيئة ضيقة

يمر المجتمع الإنساني الحالي بتحولات جذرية في بيئة الاتصال والإعلام، فهذا المجتمع في مرحلة تحول من مجتمع يعتبر الإعلام جزءاً من الصناعة إلى مجتمع معلوماتي يعتبر الاتصال والإعلام المحرك الأساس لتفاعلاته. وعند البحث في دور الإعلام في قيادة الرأي العام نحو حوار مجتمعي كما هو عنوان هذا الملف فلن يستطيع الباحث الخروج من هذا المأزق الإتصالي المت حول. وهذا يعني أن الحوار المجتمعي في زمان صناعة الاتصال الجماهيري هو حوار مصنوع وبلغة إعلامية لا يجيدها المتحاورون وهنا تبرز الفوقيّة والوصاية الاتصالية للوسيلة أو المؤسسة الإعلامية على المتحاورين. نتيجة لذلك نجد أن المؤسسات السيادية للدولة أو المؤسسات الاقتصادية القوية في المجتمع استطاعت التغلب على تلك الفوقيّة بقوّة السيادة أو بقوّة الإعلان. وهذا يعني أن أصوات الأفراد والمؤسسات المهمشة ظلت في الهاشم بل وحتى تم تجريم بعضها ولم يسمع صوتها.

د. فهد بن عبدالله الطياش

من بيئة الماء أو كما أبان لنا الخالق عزوجل عندما يخرج الإنسان من بيته وفقاً لمعادلة الضغط الجوى فيصبح كمن "يصعد في السماء". ولهذا تكون الأسئلة هي:

لماذا نحن بحاجة لمعرفة هذه البيئة؟

وما علاقة تلك البيئة ومعرفتها بالحوار وإدارة الرأي العام في المجتمع الخليجي؟ هذه هي في اعتقادى الأسئلة الأكثر خطورة في ظل غياب التربية الإعلامية في دول الخليج.

دور الإعلام في قيادة الرأي العام نحو حوار مجتمعي إيجابي

قام مجموعة من الباحثين الأوروبيين بدراسة مماثلة لما نظره في هذا الملف حول تنظيم الساحة الاتصالية الأوروبية. فقد قامت كل من جاكي هاريسون وبيرجيت ويسلاز (٢٠٠٩) بتحرير كتاب شارك فيه العديد من الباحثين الأوروبيين تحت عنوان "الوساطة الأوروبية: دور وسائل الإعلام الجديد والجماهيري في الساحة الاتصالية الأوروبية". ولخص هذا العمل أبرز ما يدور في الساحات التعاونية والتحركات المشتركة وحتى الوحدوية مثل مسعى الدول الخليجية. وترى الباحثتان أن أبرز الملاحظات على أجنadas وسائل الإعلام في هذه التنظيمات

فالآليات العرقية مثلًا تظهر في صورة أقل من إنسانية أو تقديم الخدمة أو "التطهير" على خشبة مسرح في الترفيه، أو بصيغة إجرامية في معظم التغطيات الإخبارية. وهذا ما ولد صراع عرقي بين الأقليات والأغلبيات في المجتمع الإنساني ولم تفلح المحاولات لخلق توازن في تلك المعادلة إلا مع ظهور حركات حقوق الإنسان وبروز الأقليات كقوة اقتصادية / شرائية وكمساركين في العمليات السياسية. وهذا لا ينطبق فقط على المجتمعات الغربية بل وحتى المجتمعات التقليدية حول العالم. هذا هو مشهد العالم مع صعود الإعلام الجماهيري كقوة محركة للمجتمع الإنساني وليس فقط كتلة المثقفين في زمن الصحافة المكتوبة مطلع القرن الماضي. والآن نحن نعيش باندهاش بسبب ما فعلته بنا تقنيات الإتصال الحديثة التي دخلتنا في بيئة إتصالية / إعلامية فوق البيئة الطبيعية التي نعيشها. وهنا هل يكون السؤال عن دور وسائل الإعلام في حياتنا؟ أم عن حياتنا في وسائل الإعلام؟ في اعتقادى الثاني أعمق بكثير لوسعينا لتفكيك رمزيته والدخول في دهاليزه. فنحن اليوم نعيش كالسمك في بيئة الإعلام ولن نعرف هذه البيئة بشكل جيد إلا إذا أصبحنا كالسمك الطائر الذي يخرج

يبشر أو يحذر أو يحظر للكشف والمعرفة داخل المجتمع بالحوار والمارسة الاتصالية.

٢. الضلع العربي epistemology وفيه تراكم المعرف الإنسانية والمجتمعية حول طبيعة الوجود الاتصالي والإعلامي وسائله ووسائله والتطبيقات المؤسسية لتلك المعرفة النظرية والمهنية في كافة المجالات ومنها الحوار المجتمعي.

٣. الضلع المنهجي methodology وهذا ضلع يساعد في رسم خارطة الطريق لجمع المعلومات واختبارها والتأكيد من صحة فرضياتها حول الكثير من القضايا بما فيها قضية الحوار المجتمعي. وفيه يتم تطبيق المنهج العلمي وأساليبها الخاصة بالميدان أو استعارتها من ميادين معرفية أخرى.

ولو نظرنا لواقعنا العربي والخليجي تحديداً لأكتشافنا أن علاقتنا بالاعلام ووسائله ينطلق من وجود تقني خارجي يتم استيراده واستيراد معارفه ومنهاجياته. ولذا فإن توظيف الوسائل الإعلامية في بيئة الحوار المجتمعي الخليجي أمر ثانوي لم تستورد من أجله تلك الوسائل ولا يوجد بعد مؤسسي لذلك. وعند مقارنتنا للمجتمع العربي في جزيرة العرب بل وفي عالمنا العربي حالياً حتى مع عصر ما قبل الإسلام لاكتشافنا أنتا لا نملك ساحات للحوار المجتمعي. فقد أضعننا تلك الأسواق بقراءة قاصرة، إنها للشعر والمعتقد والبيع والشراء. وهي ساحات ثقافية محلية يتم فيها تحديد الأجندة الاتصالية وأبرز فرسانها. واليوم ساحاتنا للحوار هي إعلامية بامتياز. ولم تكن ساحات مفتوحة للجميع في الزمن الجماهيري وغير منضبطة منهجياً في زمن التواصل الاجتماعي.

والصورة الاتصالية في المشهد العالمي المتقدم تتسم مع متطلبات وتطلعات المشاركين في الحوار المجتمعي، ولدينا لا تزال العجلة بطيئة لتسوّع طبيعة الحراك المجتمعي في ظل التقني فيقود للصدام العربي والصراع الاتصالي والنتيجة التي تم استشرافها منهجياً هي الصدام الإتصالي الذي وظفه الغرب بامتياز في مجتمعاتنا التقليدية. من ثورة الكاسيت إلى ثورة تويتر وفيسبوك، المشهد يتكرر والنتيجة واحدة.

النسق المؤسسي للحوار الخليجي

حرّصت دول الخليج العربية عند تكوين النسق التعاوني أن تكون له أدوات وأدوات اتصالية وإعلامية لتسد الفجوة في غياب ساحات الشأن العام. وتمكن المجلس في بداياته من أن يستفيد من التجارب العالمية ويوظفها في رؤية محلية. فعند تكوين أبرز مؤسسات المجلس الإعلامية انحصرت شهرتها في منتج واحد وتراجع إلى ذكرى وردية تحلم المؤسسة باستعادة مجدها بتجديد إنتاجه:

أنها تأثرت بطبيعة وحجم أجنادات الدول المشاركة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، أو تلك تعددتها وسائل الإعلام عن الدول. وثانياً أن بيئه الاتصال والإعلام الحديث أسرع بكثير من وتيرة الدول في مواكيتها. ولذا يمكن تلخيص أبرز الملاحظات على هذا الدور والتفاعل لوسائل الإعلام والسلطات الحكومية الداعمة والمشفرة عليه في النقاط التالية:

- ساحة الإعلام الخليجي أصبحت منقسمة مهنياً بين فسطاطين بين شركات من التميز في المنتج وجذب الجمهور وبين وسائل حكومية تمثل الحاضر غير الجاذب. ومع هذا لم تستثمر الحكومات الخليجية في شركات إنتاجية ووسائل إعلام متعددة.

- التشدد الرقابي على وسائل الإعلام الحكومية أضعف قدرتها التناصبية.

● استطاعت وسائل الإعلام الحكومي تطوير الوظائف الإعلامية

غير الجاذبة مثل التشريف والتوعية والتعليم في مقابل الذب

الإعلاني والجماهيري لبرامج الترفيه.

- مع اتساع الفجوة التناصبية بين التجاري والحكومي لم تتدخل الحكومات للحد التجاري الذي بات يتجاوز الأخلاقيات والأعراف المهنية للوسيلة.

- والأهم في هذه القائمة هي أن وسائل الإعلام لا تزال هي التي تمثل السلطة الرابعة، بمعنى أنتا لا تزال حتى في طرحنا في هذا الملف أمام سلطة إعلامية لا تزال حاضرة وفي

ساحتها الاتصالية.

ايكلوجيا المجتمع المعلوماتي في الخليجي

منذ أن تأسس مجلس التعاون والآلام المستقبلية تراود أبناءه في كل ميادين بما فيها ميدان الإعلام، ومع هذا لا يزال المجلس يرواح مكانه في الكثير من المناحي التنموية. فعلى سبيل المثال تكشف لنا أساليب الحياة في دولنا وبشكل متافق حجم الاستهلاك وطبيعة الإنتاج، ففي مؤشرات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي تقدم دول الخليج باستخدام تلك الوسائل في الحوار والتواصل دون العناء العلمي والمعرفي والاستشارة في تأثير ذلك التسارع في الاستيراد والاستخدام.

ونظراً لطبيان وسائل التواصل الاجتماعي وأجهزتها الذكية على المجتمعات الإنسانية، و كنتيجة حتمية للتقنية كما يطلق عليها علماء ايكلوجيا الاتصال مثل ماكلوهان وبوستمان، نجد أن كل هذا هو نتيجة لما يسميه علماء الاتصال بالتحول النوعي في النسق العربي أو النموذج paradigm shift، وهذا التحول في بعض المجتمعات هو نتيجة طبيعية حيث أن النموذج المعرفي يتكون من ثلاثة أضلاع رئيسة هي:

١. الضلع الوجودي ontology فيه يظهر للوجود ولعيان ما

جدول يوضح نماذج من المنتجات الإعلامية الخليجية المشتركة

الراهن الاتصالي	المنتج الأبرز	المؤسسة	م
تراجع عام لكل الورقي وغياب اتصالي مؤسسي وأكاديمي	مجلة التعاون	الأمانة العامة	١
حققت تلك البرامج شهرة وحضوراً جماهيرياً لم تستطع المؤسسة منافسته، فهو سجل نجاحاً تسعى لاستعادته عبر إعادة إنتاج البرامج	١. برنامج افتح يا سمسم التعليمي وبالتعاون مع مكتب التربية لدول المجلس ٢. برنامج سلامتك بالتعاون مع مكتب وزراء الصحة بالمجلس	مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك	٢
مجلة علمية حققت شهرة واسعة ومن ثم توقفت عن الصدور بعد تصفية المكتب الخليجي ٢٠٠٥م، وعادت للصدور كمجلة قطرية عام ٢٠١١ وبعد توقف دام ست سنوات	مجلة المأثورات الشعبية	مركز التراث الشعبي	٣

وهو الحاصل مع التهم الموجهة لدولة قطر من مجموعة دول عربية فهي تمثل هذا العالم المتواحش لم يعد من خلال منتجات شاذة كالتنظيمات الإرهابية وإنما من خلال دول كنا نظن لسنوات أنها دول حامية للظهور العربي فإذا بسكن الغدر تخترق ذلك الظهور العربي.

الحوار الخليجي قبل اتهام قطر بالإرهاب لن يكون كما هو بعده. فمتلازمة العالم المتواحش توجب أجندة جديدة أبعد من ثقافة محلية كانت تقوم على الاتصال القبلي المعروف بـ "الجهة" وينتهي بتقبيل الرؤوس والأنوف. هذه الاستراتيجية الاتصالية لا تقيد في ثقافة المرور بأمان من نفق الأزمة. هذا المرور يتطلب حواراً جاداً على مستوى القيادة والشعب. فهي المرة الأولى أن نرى ونسمع سجالاً قبلياً يقسم أبناء قبيلة واحدة بين قطر وال سعودية مثلاً.

كل هذا التحول في أيولوجيا الاتصال في بيئتنا الخليجية حولها من بيئه جاذبة آمنة تقليدية إلى بيئه طاردة مخيفة وتأمرية بين بعضها. بل أن حدود التآمر تجاوزت المنطق السياسي والاستراتيجي فدولة خلنجية تستقوى بمستعمل توسيعي سابق مثل تركيا وإيران على حساب خلاف مع شقيق خلنجي. وهنا تكون خلاصة القول إن بوصلة الحوار الخليجي لا تعرف الاتجاهات المناسبة ويحتاج المجتمع إلى ما هو أبعد من البوصلة أو علامات النجوم لكي يهتدوا إلى طريق المستقبل السليم. فاستدراج دول الخليج للصدام بات أمراً واضحاً ورسائله تصنعنها أفلام وافية أو ذات أجندة غير محلية فجرفت معها الأفلام المحلية في تيار تصادي ولم تضع في طريقه محطات الحوار والصالح وهنا تحول مجتمعنا إلى جزء من متلازمة

إعلام الحوار المجتمعي الخليجي: غرس في عالم متواحش

لا يزال الحلم الوحدوي الخليجي يعاود الظهور بين الحين والآخر، ولكن أزمة الكشف عن دور قطر في تأمري في زعزعة السلم والاستقرار في الدول الأعضاء خاصة القوى بظلاله ليس فقط على البرامج المشتركة، ولكن على استقطاب أجندات خارجية لحركة اتصالي وتقسيمه وتحديد القائم به. فإعلام ما يسمى بالريع العربي لم يأت من فراغ، إنما هو جزء من صناعة إعلامية تراكمية يطلق عليها عالم الاتصال الأمريكي. جورج غرينر عمليات "الغرس الثقافي" Cultivation Process وهذا الغرس يتم وفق معايير وأجندات تم التفكير فيها مسبقاً ويفترض بها أنها تتدفق وتناسب بيسراً وسهولة في طيات وشباع الثقافة المحلية باسم الوظيفة الترفيهية ولكن الواقع هو تطبيق لوظائف إعلامية أخرى منها الإخبار ومراقبة البيئة والتحذير من مخاطرها. فما هي النتيجة التي وجدها غرينر وهي تصنع بشكل تراكمي مغيف. وجد ما أسماه بـ "متلازمة العالم المتواحش" Mean World Syndrome، ويعني بها خلق حالة من الخوف والهلع من الواقع والمستقبل. فتفططية أخبار الإرهاب و خاصة جرائم داعش الإرهابية في العراق و سوريا: هي تجسيد لتلك الرسائل الاستخبارية في شكل رسائل إخبارية متلفزة. والنتيجة ماذا؟ خوف من المجهول ظهور مفاجئ للتنظيم الإرهابي وهزيمة واحتفاء بدون أثر سوى أرتال من العادات تفادر الموصل لظهور في مكان ما. فعانيا العربي مثلاً في العراق لن يعود مكاناً آمناً للعربي السندي وربما لبقية الأقلية طالما أظهرت مليشيات الحشد الشعبي الإرهابية ذات التطبيقات لمفاهيم متلازمة العالم المتواحش. وإذا كان الخوف هو النتيجة

القائم بالاتصال الحكومي أو التجاري. ولكن المتأمل في المشهد العام يجد أن المتلقى قد مارس حقه الاتصالي بالعزوف وعدم الاكتئان بالإعلام الحكومي وبات يتلقى أخباره من قنوات وافية وأجنبية وافدة تحت مسمى الإعلام الدولي. ويتمثل في قنوات مثل BBC البريطانية روسيا اليوم والحرقة الأمريكية وشقيقها CNN والفرنسية ٢٤ والألمانية DW. وهكذا عاد المواطن الخليجي والعربي إلى حقبة الستينيات من القرن الماضي حيث وسائل إعلام الغرب هي مصدر المعلومة. واليوم لدينا الوسائل ونفتقد المصداقية بسبب مواقف مسبقة من الوسيلة والجمهور. وعند النظر إلى تلك العوائق نجد أنها لا تخرج عما طرح قبل نصف قرن تقريباً وهي عوائق مهنية ومالية وإبداعية وقانونية ورقابية. وكلها تجمع في بيئة واحدة وطاردة للكفاءات التي تستقطبها الوسائل التجارية فتقتل ابداعها واستقلاليتها تحت مفاهيم الضغوط الإعلامية.

فالحوار بين الثقافات والأديان ينطلق من دول الخليج ويستقر في الغرب. حوار الأديان عبر مركز الملك عبد الله استقر فيينا ورأينا منه نخبوية الطرح وبقيت مواقف أطراوه. ومع ذلك الوصول إلى شباب الجامعات وخاصة في فصول الجدل الاتصالي Debates بقى متظراً.

وفي مثال آخر حوار الأديان والثقافات البحريني استقر في جنوب كاليفورنيا الأمريكية ولم تظهر نتائجه على الساحة البحرينية. مع العلم أن البحرين مهمأ إلى طرح نموذج في Intercultural Communication والذى عبر تبني نموذج اتصالى يتجاوز الحوار السنى والشيعي إلى حوار يكشف صورة مجتمع البحرين المتسامح مع كل المعتقدات حتى التي لا يمكن قبولها في بعض الدول العربية والإسلامية.

المستقبل يجب ألا يكون قاتماً أبداً، علينا تذكر أن من صنع هذا العالم المتتوحش هو غيرنا ولكننا استورداته فكرًا أو ممارسة. ولن يصلح حانا ما لم تصلح بيتهما الاتصالية. وبالعودة إلى فكر الأسواق الجاهلية فها هي تعود بنفس الصيغة الجاهلية المتتجدة بالتركيز على الشعر ولكن الجمهور الشبابى لم يعد يكتفى بالتابعة أو التردد على خباء النقدى. بل ربما لا يعرف عنه شيئاً ولا يريد. فبدائل الغرب والشرق جدأ. وهنا نافذة استعادة جمهورنا المحلى بالكلمة السحرية "إبداع يستحق المتابعة" وستبقى وسائلنا تبث المزيد من التلوث الرقمي.

العالم المتتوحش صناعة هوليود أو معامل المخابرات الاتصالية لتطبيقات علم النفس السلوكي.

معادلة التربية الاتصالية الخليجية

قامت بعض الأغنيات الخليجية مثل "خليجنا واحد" أو "أنا الخليجي" بدور تربوي في فترة سابقة. فكان رسالة للوحدة الخليجية وهي رسالة للتربية الاتصالية لبناء الخليج. أما على المستوى التربوي في مدارس الخليج فهناك بعض الفياب أو الحضور غير المؤثر للرسالة الخليجية بين طلاب المدارس. والسبب يعود أيضاً لضعف رسائل التربية الوطنية القطرية ليس الإقليمية فقط. وهنا تدخل وسائل الإعلام لخلق ثقافة جماهيرية تربوية في مسعى ترفيهي موسمي وبعدها تخفي وتغيب. ونجد أن دول تداركت هذا الحضور الموسمي مع القمم الخليجية فأوجدت العديد من البرامج الاتصالية المساعدة مثل إذاعة صوت الخليج وتبادل المذيعين والتعاون على مستوى وكالات الأنباء والدورات التربوية المشتركة للإعلاميين. وجميع هذه الجهود مثل قطرة في بحر من الغياب الاتصالي الذي لا يلقى حتى الاهتمام إلا من قائمة المتدربين للعمل أو المعلمين النادرين. فالحضور الاتصالي هو على المستوى التجاري. فنجد قنوات مثل mbc حينما تبث برامج اليوم الوطني السعودي من أبو ظبى أو دبي أو الإمارات من الرياض فهي تقدم رسائل في التربية الاتصالية ليس للمواطنين الخليجيين وإنما للمقيم.

السؤال الآن هل الصورة الخليجية في الحوار المحلي والإقليمي والدولي عن الشأن الخليجي يعكس صورة وحدوية أم وهم وحدوى عاشه المواطن زمن الأزمات إلى أن جاءت أزمة محلية عصفت به. لقد كانت رسالة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز. برحمه الله . في قمة الرياض الخليجية وأكدتها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز للانتقال من حال التعاون للاتحاد هي الأقرب لطموح المواطن الخليجي. وهنا تكمن قوة المواطن الخليجي في هذه البيئة الدولية والإقليمية غير المستقرة. فهي مواطنة تطمح بالأمن والاستقرار نتيجة لصورة في عالم عربي مضطرب.

معوقات الحوار الخليجي واستشراف مستقبله

كل أكاديمي وإعلامي مهني يعرف جيداً أن الاتصال والإعلام هو عبارة عن عمليات process وليس اتصال خطى أفقى من مرسل إلى مستقبل. فاعلية الاتصال ونجاحه في فك الرموز وعودة الجواب الاتصالي. وهنا تكمن الخطورة. فإذا إدارة تلك العمليات الاتصالية هي بيد من يملك ويدير الوسيلة كما يظن

مقومات وأبعاد ومحاور حوار الطالب والأستاذ: ثقافة الحوار الأكاديمي في الجامعات: البناء والوقاية

تعتبر مؤسسات التعليم العالي وعلى رأسهم الجامعات من المقومات والصروح الأساسية لبناء الكوادر البشرية عالية التأهيل علمياً وعملياً، وهذه الكوادر هي التي تحدد قوة الدولة ومكانتها بين الدول الأخرى، وكذلك قدرتها على تحريك عجلة التنمية في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والإدارية والتقنية، وغيرها. ويتأكد هنا دور الجامعات بشكل خاص في بناء شخصية الطالب، والخريج فيما بعد، وصقل مهاراته المتعددة في مجالات العلوم المختلفة، وغرس وتنمية روح الإبداع والابتكار لديهم، وإعدادهم للاضطلاع بالدور الريادي المطلوب في المجتمع ومن ثم خدمة المجتمع والدولة. خاصة أن أبناءنا الشباب في الوقت الراهن يتعرضون للعديد من المؤثرات الفكرية والثقافية المختلفة والتي تمثل تحديات جوهرية تواجه صناع القرار والقيادات في دول الخليج العربي، ومن بين هذه التحديات التي تستهدف الشباب ومن ثم المجتمع والدولة: الإعلام السلبي غير المسؤول والذي يغذي التطرف، والفكر المشوش، ومحاولات استغلال الحالة الاقتصادية المتقلبة والوضع السياسي والأمني غير المستقر في دول الحوار لدول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى تأثير دور وسائل التواصل الاجتماعي وتقنيات الاتصال المفتوحة وغيرها من المحدّدات البيئية ومستجدات الأحداث التي تؤثر على مقومات وبناء الاتجاهات والمعايير والقيم.

د. سوزان محمد القرشي

الاقتصادية المتقلبة والوضع السياسي والأمني غير المستقر في دول الحوار لدول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى تأثير دور وسائل التواصل الاجتماعي وتقنيات الاتصال المفتوحة وغيرها من المحدّدات البيئية ومستجدات الأحداث التي تؤثر على مقومات وبناء الاتجاهات والمعايير والقيم. لذا كان من الضروري والمهم والحمي فتح قنوات الحوار البناء الناضج على كافة الأصعدة، ليتم تبادل وجهات النظر المتباعدة، وضمان مصداقية المعلومات وموثوقية مصدرها والمساندة في معرفة المقاصد وتوضيح الالتباسات في المفاهيم، وتقديم المعلومات الصحيحة والمفاهيم السليمة، وتوضيح الحقائق أمام الأجيال الشابة التواق إلى المعرفة والمشاركة في الحوار والنقاش حول مختلف القضايا، وهنا يأتي دور الجامعات التي تحتضن جيل الشباب الذي هو مستقبل الوطن وأمله وهم الصناع للقرار في المستقبل، خاصة أن غالبية المجتمع السعودي والخليجي هم من فئة الشباب.

تعتبر مؤسسات التعليم العالي وعلى رأسهم الجامعات من المقومات والصروح الأساسية لبناء الكوادر البشرية عالية التأهيل علمياً وعملياً، وهذه الكوادر هي التي تحدد قوة الدولة ومكانتها بين الدول الأخرى، وكذلك قدرتها على تحريك عجلة التنمية في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والإدارية والتقنية، وغيرها. ويتأكد هنا دور الجامعات بشكل خاص في بناء شخصية الطالب، والخريج فيما بعد، وصقل مهاراته المتعددة في مجالات العلوم المختلفة، وغرس وتنمية روح الإبداع والابتكار لديهم، وإعدادهم للاضطلاع بالدور الريادي المطلوب في المجتمع ومن ثم خدمة المجتمع والدولة. خاصة أن أبناءنا الشباب في الوقت الراهن يتعرضون للعديد من المؤثرات الفكرية والثقافية المختلفة والتي تمثل تحديات جوهرية تواجه صناع القرار والقيادات في دول الخليج العربي، ومن بين هذه التحديات التي تستهدف الشباب ومن ثم المجتمع والدولة: الإعلام السلبي غير المسؤول والذي يغذي التطرف، والفكر المشوش، ومحاولات استغلال الحالة الاقتصادية المتقلبة والوضع السياسي والأمني غير المستقر في دول الحوار لدول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى تأثير دور وسائل التواصل الاجتماعي وتقنيات الاتصال المفتوحة وغيرها من المحدّدات البيئية ومستجدات الأحداث التي تؤثر على مقومات وبناء الاتجاهات والمعايير والقيم.

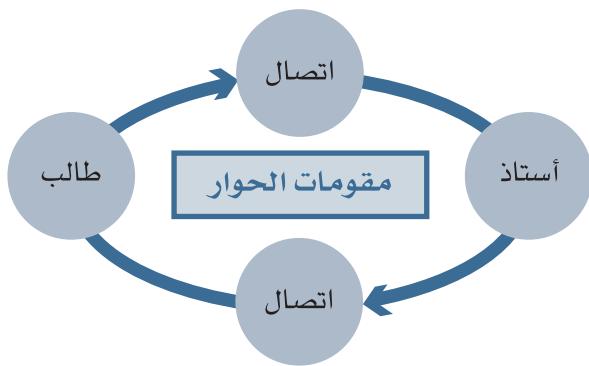


◀ الحوار الناضج يضمن مصداقية المعلومات وموثوقية مصدرها وتصحيح الالتباسات في المفاهيم

به الجامعات، ولإدراكها لأهمية المهام الملقاة على كاھلها، كان لزاماً عليها التركيز والاهتمام بأبعاد ومضمونون ونوعية الحوار وأن تضع في البداية شللاً كبيراً في اختيار وتنمية فكر وثقافة الأستاذ الجامعي لضمان قيامه بدوره المأمول الذي ينعكس على مكانة الجامعة وسمعتها، وقدرتها على تنمية الحوار الصحيح لدى الشباب خاصة طلاب وخريجي الجامعات. ويبرز هنا دور الأكاديمي الذي لا ينحصر في توفير ونقل المعلومة فقط، لكن يمتد إلى مهارته وقدرته في تحريك اهتمامات الطالب وإدراكه والتأثير في طرق التفكير والسلوك، بل يساهم كذلك في اكتشاف الذات والقدرة على التغير في

الحوار .. والأستاذ والطالب

يعتبر الحوار بين الأستاذ الجامعي والطالب من القنوات الهامة والمفيدة والناجحة والتي لابد أن يتم التركيز عليها وتفعيتها لتحقيق التكامل الشكافي بين الأجيال، ففي هذه المرحلة العمرية للطلاب يتم استكمال بناء الشخصية وتشكيلها وإعدادها للانخراط في الشأن العام، وخدمة المجتمع، لذلك يجب تأهيله للانخراط في الحياة العامة وإعداده جيداً لمهامه القادمة، وتحفيزه على العطاء، وتغذيته بالعلم المفيد والنافع، وتسلیحه بالمعلومات الصحيحة والفكر السليم غير الضار. ومن أجل القيام بهذا الدور المحوري والهام الذي تضطلع



أبعاد الحوار الأكاديمي

ومن منطلق ما تم طرحي في السابق تبلور أهمية الحوار الأكاديمي بين الأستاذ والطالب وضرورة نشر ثقافة الحوار في المؤسسات التعليمية وتبنيها في المراحل التعليمية المبكرة منذ السنوات الأولى للدراسة، وتحويل ثقافتها التنظيمية من ثقافة التقين والمحاضرات والحفظ إلى ثقافة الحوار البناء حتى يصبح منهج سلوكى تعليمي تلقائي بين الأستاذ وطلابه، ومن ثم ثقافة مجتمع.

وعليه، فإن التركيز على تمية ثقافة الحوار بين الأستاذ والطالب في الجامعة يعد حاجة وطنية ملحة لتعزيز ثقافة الحوار الوطني البناء في مختلف المجالات وبين كافة الشرائح، خاصة على ضوء التحديات والمتغيرات التي تواجه التعليم، وتأثير الثقافات الأخرى وتدخلها في ظل هذا الانسياق الإعلامي والسموات المفتوحة، وتدخله وتاثير شبكات التواصل الاجتماعي التي أدت إلى اندماج الثقافات وتدخلها وتبادل التأثيرات والمؤثرات التي أثرت في مجملها على المنظومة المعرفية والثقافية والسلوكية والقيميه، ناهيك عما دفعت به التقلبات السياسية من أفكار متعددة على الساحة الخليجية، لذا لا بد من التركيز على أهمية وضرورة الانتماء وتعزيز الهوية الوطنية لدى أبنائنا الشباب من الطلبة والطالبات والاستفادة من خبرات الجامعات العربية في مجال تمية وإثراء ثقافة الحوار الأكاديمي وعقد مؤتمرات وندوات وورش عمل لترسيخ مفهوم الحوار الوطني وسلوكاته في المجتمع ليصبح أسلوباً للحياة، ومنهاجاً للتعامل .

الاتجاهات والاعتقادات والقيم السليمة والصحيحة والنافعة والتخلّي عن الأخطاء أو الأفكار وغير الصحيحة والمشوشة، بالإضافة إلى تمية مهارات الاتصال والبحث العلمي في مجال التخصص.

ويتمثل الطالب بعد الثاني المركزي في الحوار الأكاديمي لتحقيق الاستفادة القصوى والمتبادلة بين أطراف الحوار، لذلك لا بد من تحريك دوافعه وإثارة اهتمامه لتعلم التقى والعلاقة بين الأستاذ والطالب وأن يكون ذلك في مناخ يسوده التفاعل الإيجابي والسليم بين الأستاذ وتلميذه، أو بين المرسل والمستقبل، ومن ثم توفير بيئة النقاش الهدئ والإيجابي دون انفعال أو عصبية، حتى تتحقق الفائدة المرجوة والمأمولة. وهذا المناخ من شأنه تحسين بيئة الأداء الأكاديمي للطالب وتعزيز القيم والمفاهيم الإيجابية لديه وفتح المجال أمامه للتعبير عما بداخله من صراع دون خجل أو انفعال أو تردد، تصدىً لأي انحراف فكري، أو تسلي الأفكار الخاطئة، وهذا من المهام الأساسية للحوار والتي تساعد في تحقيق أهداف الحوار الوطني، الذي تهتم به المملكة على المستوى الحكومي، وعلى مستوى المؤسسات التعليمية والإعلامية وغيرها من المؤسسات المعنية بالحوار الوطني.

مقومات الحوار الفعال

من أجل نجاح الحوار الأكاديمي بين الطالب وأستاذه وقطع ثماره المرجوة لا بد من إلقاء الضوء على أهم مقومات الحوار الفعال والتي تتضمن استراتيجيات واضحة وقيم حوار متافق عليها ومعلنة. وبالإمكان تقسيم المقومات إلى:

المقومات التنظيمية: التي تساهم في تحقق الحوار الفعال والهادف بين الأكاديميين والطلاب، مثل الثقافة التنظيمية السائدة في المؤسسات التعليمية التي تحفز ثقافة الحوار البناء، والتقنيات والتكنولوجيا ذات العلاقة بالأسس التربوية، والبرامج العلمية، والمناخ التنظيمي السائد، والأطر المنظمة للوائح، والدعم المالي والبشرى، إضافة إلى توفير العنصر البشري الأكاديمي قادر على القيام بهذه المهمة.

المقومات السلوكية: وهي مجموعة العوامل التي تحدد اتجاهات سلوك الأفراد وممارساتهم وردود أفعالهم، وهذا يتطلب الاعتماد والبحث والاستقصاء ومنهجية حل المشكلات، والعمل بروح الفريق، مع التسلح بمهارات الحوار وآدابه ومنها (البعد عن التعصب للرأي، وتقبل وجهات النظر المختلفة، واحترام المحاور ورأيه، إضافة إلى الموضوعية والبعد عن التحيز الشخصي).

١٧ مليار دولار دعم قطر للربيع العربي لتحقيق زعامة وهمية

قطر وسياسة الرمال المتحركة في منطقة الخليج لهم ما تبقى من استقرار مجلس التعاون

تعد منطقة الخليج العربي من إحدى أهم المناطق الحيوية والاستراتيجية في العالم استناداً إلى عدة اعتبارات كموقعها الاستراتيجي وأهميتها الاقتصادية المتمثلة في معدلات التبادل التجاري مع دول العالم، فمنذ إعلان ولادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٨١م، ودخول منطقة الخليج العربي حقبة جديدة في تاريخ هذه المنطقة حيث قرر زعماء الدول الخليجية الدخول في منظومة التعاون والتشاور والتسيير بينهم من أجل أن تحفظ لهم أمن دولهم واستقلالها في زمن وجہ التعاون والتكتلات والتسيير والتكامل فيما بينهم.

د.عبد الله بن علي آل خليفة

للرياض وكذلك ما عبر عنه بقية القادة، ومنذ ذلك اليوم وإلى هذا الوقت لم تنته مشكلات قطر مع الجميع. ما ليث أن برز خلاف حدودي آخر، فقد وجهت قطر اتهامها للمملكة العربية السعودية بأنها وراء اعتماده على نقطة شرطة الخفوس التابعة لدولة قطر في سبتمبر عام ١٩٩٢م، تربت عليه استشهاد اثنين من أفراد القوات المسلحة القطرية، من جانبها اعتبرت الرياض الخلاف الحدودي مع الدوحة لم يتجاوز تراشق في إطلاق النار ما بين رجال البادية السعوديين وحرس الحدود القطري وليس للقوات المسلحة السعودية أي دور فيه حيث نجم عن تلك الحادثة مقتل مواطن سعودي مما استدعى إجراء تحقيق لمعرفة ظروف وملابسات الحادث من قبل السلطات السعودية، وليس كما تدعيه قطر من أن الحادث قد تم داخل أراضيها، وأبدت الرياض استغرابها من قيام مجلس الوزراء القطري في جلسته الغير عادية بتاريخ ١ أكتوبر ١٩٩٢م، بإيقاف اتفاقية الحدود بين البلدين الموقعة بالدمام عام ١٩٦٥م. يمكننا القول أن الخلاف الحدودي السعودي - القطري قد أخذ أبعاداً تصعيدية من قبل دولة قطر اعتبرتها جميع دول مجلس التعاون خروجاً على وحدة الخليج وتمثلت في الآتي: أ- استئناف علاقاتها مع العراق وهي ما تزال منقطعة من قبل جميع دول المجلس في أعقاب غزو العراق لدولة الكويت مما أثار حفيظة دول المجلس.

منذ نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بربت خلافات داخلية (وهذا ليس انتقاداً من حجم مجلس التعاون فقد حصلت خلافات كذلك في الاتحاد الأوروبي وبعض التكتلات الإقليمية كالآسيان) وكان أبرزها قضية الحدود، إلا أن دول المجلس تغلبت على تلك المشكلة مؤخراً مع ترسيم معظم الحدود البرية والبحرية بينهم، إلا أن تباين السياسة الخارجية وتغليب المصلحة الجزئية على الكلية قد أثار مؤخراً قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية بين المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين من جهة، ودولة قطر من جهة أخرى، ويمكننا تلخيص أسباب الخلاف و بدايته منذ العام ١٩٩٠م، حيث انعقدت القمة الحادية عشر لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في شهر ديسمبر من العام نفسه والتي من المفترض أنها كانت تركز على الاحتلال العراقي الغاشم لدولة الكويت وتحصيص القمة لأهم موضوع يمس دول المجلس وهو تحرير الدولة العضو المحتل، إنما صعق القادة عندما أصررت القيادة القطرية على نقاش موضوع الخلاف الحدودي بينها وبين مملكة البحرين على سيادة جزر حوار وترسيم الخط الحدودي البحري ورفض موضوع تحرير دولة الكويت للنقاش إلا بعد الانتهاء من مناقشة موضوع الخلاف الحدودي بينهم وبين مملكة البحرين مما زاد امتعاض القادة وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود (طيب الله ثراه) الذي هدد بالانسحاب والعودة

الخلاف الحدودي السعودي – القطري أخذ أبعاداً تصعيديه من جانب الدوحة اعتبرتها جميع دول التعاون خروجاً على وحدة الخليج

ما كرره الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في القمة الأمريكية العربية الإسلامية بالرياض نهاية مايو ٢٠١٧م). العلاقات الخليجية – القطرية شهدت فتوراً في جميع المجالات، فمن جانبها نمت قطر علاقاتها الخارجية مع إيران حيث قدمت دعماً مالياً سخياً لحزب الله اللبناني بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦م، بينما كانت هي الدولة الخليجية الوحيدة التي تقيم علاقات تجارية ملنة مع إسرائيل وذلك عبر افتتاح المكتب التجاري للمصالح الإسرائيلية بالدوحة ولم تتوقف تلك العلاقات إلا بعد الحرب المفتوحة على قطاع غزة عام ٢٠٠٨م.

أرادت دولة قطر أن تلعب دوراً في السياسة الخارجية منافسة للدول الإقليمية سواء الخليجية أو العربية فانخرطت في الصراعات الإقليمية كلاعب دور الوسيط إقليمياً، فقد لعبت دوراً في إدارة العديد من الملفات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فعلى جبهة شمال إفريقيا كان لها دور في ملف الصحراء الغربية والملف الليبي ولا سيما في تسوية قضية المرضان البليغريات، كما لعبت دوراً في تحقيق السلم بين الحكومة السودانية وتمرد دارفور في ٢٠١٠م، أما على مستوى الشرق الأوسط فقد لعبت الدوحة دوراً فاعلاً في فتح القنوات بين كل من السلطة الفلسطينية في رام الله وحماس في قطاع غزة حيث نجحت في فبراير ٢٠١٢م، في جمع الرئيس الفلسطيني محمود عباس وزعيم حماس خالد مشعل في توقيع اتفاقية لإنشاء حكومة وطنية، وبلغ مدى توغل النفوذ السياسي القطري في الشأن الفلسطيني ذروته حين زار أمير قطر السابق قطاع غزة في أكتوبر ٢٠١٢م، ووعد بمساعدات ومشاريع للفلسطينيين المتضررين وهذا الأمر لا تعارضه بقية دول المجلس إنما التوجه الفردي هو ما تخشاه دول المجلس، اتجهت قطر بعد ذلك لافتتاح مكتب لحركة طالبان الأفغانية في الدوحة في يونيو ٢٠١٣م.

في تحدٍ شاذ عن بقية المصالح الخليجية أبقت قطر على علاقاتها المتباينة مع طهران وذلك لعلمه أن ذلك يزعج كل من الرياض وأبو ظبي والمنامة الذين يعانون من سوء العلاقات منذ زمن طويل مع إيران، بل سعت قطر إلى إبرام عدة اتفاقيات مع طهران منها الأمنية والعسكرية كما انخرطت مع الحكومة اليمنية والتمردين الحوثيين في المحادثات التي جرت بينهم. لقد شهدت العلاقات الثنائية بين دول المجلس مجموعة من التطورات على صعيد العلاقات التعاونية وأخرى على صعيد العلاقات التنافسية والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى مرحلة تنافسية على الزعامة

بـ جرت محاولات للتيسير بين قطر وإيران مما حمل إيران على تأييدها لقطر في خلافها مع السعودية، وأبدت دول المجلس خشيتها من توثيق العلاقات بين البلدين وأن أي دولة من دول المجلس توثق علاقاتها مع إيران بصورة فردية من شأنه إضعاف الموقف العام لدول المجلس.

ـ بادرت قطر إلى مقاطعة اجتماعات مجلس التعاون وأعلنت عن نيتها الانسحاب من قوات درع الجزيرة (قوات درع الجزيرة المشتركة). لقد نشطت الوساطات الخليجية الفردية والجماعية وكذلك العربية ومنها الوساطة المصرية والمغربية وكانت أبرزها وساطة الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك بين البلدين والتي عقدت في المدينة المنورة في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢م والتي أدت لترسيم الحدود بين البلدين.

ظل البيت الداخلي القطري في تناقض محموم على السلطة حتى أطاح ولی العهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني (١٩٩٥-٢٠١٢م) في يوم الثلاثاء ٢٧ يونيو ١٩٩٥م، بحكم أبيه الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني (١٩٧٢-١٩٩٥م) وهو ما تم التوافق عليه فيما بعد خارجياً ويصب في مصلحة الشعب القطري داخلياً من خلال تغيرات وتطورات ما كانت تتم في عهد سلفه.

لقد أخذت العلاقات الخليجية – القطرية منحنى التوتر بسبب النهج الذي اتخذته الدوحة في علاقاتها الخارجية مع شقيقاتها دول المجلس، ففي قمة مسقط ١٩٩٦م، حين وقع الاختيار من قبل الدول على مرشح المملكة العربية السعودية الشيخ جميل الحجيilan أميناً عاماً لمجلس التعاون الخليجي مقابل مرشح قطر في ذلك الوقت السيد عبد الرحمن بن حمد العطية (الأمين العام فيما بعد) احتاج أمير قطر على ذلك وقام بمقاطعة الجلسة الختامية لقمة مسقط ووجه وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني نقداً لاذعاً لبقية دول المجلس في مؤتمر صحفي عقد بالدوحة حال عودتهم من مسقط، أتبع ذلك بشن الدوحة حرب إعلامية على جمهورية مصر العربية ومنتقداً كذلك دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافتها الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير قطر السابق ومجموعة من رجاله بعدها منعوا من العودة لقطر بعد الإطاحة بحكم الشيخ خليفة، هذا ما حدا صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (طيب الله ثراه) بأن يرد رداً حازماً على البداءات القطرية ضد بلاده وجمهورية مصر العربية وأكد أن قطر تعمل على شق الصدف العربي وكذلك حذر من خطورة الدول التي تأوي الإرهابيين من أجل تخريب الدول العربية (وهذا



المجلس، حينها سعى أمير دولة الكويت صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى مبادرة في وساطة بين دول المجلس وقطر لإرجاع السفراء بعد تعهد الدوحة بالعمل الجماعي مع باقي دول المجلس، وكان ذلك من خلال قمة مجلس التعاون المنعقدة بالدوحة في شهر ديسمبر ٢٠١٤.

أرادت دولة قطر أن تلعب دوراً مؤثراً في السياسة الخارجية يفوق حجمها الطبيعي بعد التغيير السياسي الذي حصل مع وصول الشيخ حمد لسدة الحكم عام ١٩٩٥م، ليس على مستوى منطقة الخليج العربي فحسب بل أرادت أن تحول من دولة محدودة القوة إلى دولة واسعة النفوذ وذات مصالح ومنافع تتعدي مجلس التعاون لدول الخليج العربية معتمدة على مردود ثروة النفط والغاز الذي شهد ارتفاعاً هائلاً مما أهلها لتبني مفهوم القوة اللينة (Soft power) في تعاملها الخارجي ومنافسة الدول الإقليمية العربية الكبيرة القائدة للعالم العربي والإسلامي وذلك من خلال:

- تأسيس قناة الجزيرة الفضائية عام ١٩٩٥م، التي انتهت منهج إعلامي مغاير، فقد شهدت بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي فضاءً مفتوحاً أمام بروز الفضائيات العربية بدليل وجود العشرات منها المختلفة في الشكل والمضمون، ويختلف الهدف منها فيما هو عام أو متخصص في السياسة أو الاقتصاد أو المجال الرياضي أو الثقافي أو الديني، إلا أن قناة الجزيرة اختلفت بطرحها للخطاب السياسي الملغف بالديمقراطية الموجه للمشاهد العربي وجرأتها في نقد الأنظمة العربية وحكوماتهم وسياساتها الداخلية

بين دول المجلس أو للعب دوراً أكبر كالذي أرادته دولة قطر وذلك بعد موجة ما سمي بـ(الربيع العربي)، فقد أتت سياسة دول المجلس غير منسجمة مع سياستها الخارجية وكان ذلك واضحاً وجلياً من التناقض والشذوذ عن الإجماع كالذى حصل بين دول المجلس من جهة ودولة قطر منفردة حيث دعمت دول الخليج ثورة ٣٠ يونيو المصرية وعارضتهم بذلك دولة قطر التي رأت فيه أنه انقلاب عسكري بل وأيدت حكم الرئيس السابق محمد مرسي الذي عزله الشعب المصري، ودعمت قطر جماعة الإخوان المسلمين حين كانوا في الحكم بالمساعدات المالية، ولما قامت ثورة ٣٠ يونيو آوت قطر زعماء جماعة الإخوان لديها وبدأت تأسس قاعدة فكرية ومكانية لهم بالدوحة، وقد عارضتها باقي دول المجلس باعتبار جماعة الإخوان المسلمين خطراً قومياً مع بروز الإسلام السياسي، ومن جهة أخرى توغلت المخابرات القطرية في دعم الفئات المتاخرة في ليبيا وأرسلت طائراتها لفرض الحظر الجوي المفروض على ليبيا عام ٢٠١١.

وصل حال انفراد قطر عن باقي دول المجلس إلى عدم اتفاقها مع توجهات شقيقاتها في جميع الأجندة الخارجية بما فيها الأوضاع في جمهورية مصر العربية وسوريا وبباقي دول (الربيع العربي) والإقليمية حتى وصل الأمر إلى سحب سفراء كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين من الدوحة في ٥ مارس ٢٠١٤م، احتجاجاً على سياستها الخارجية التي ترى فيها الدول الثلاث إنها شاذة عن إجماع دول

إن قناة الجزيرة ما هي إلا مرآة للسياسة القطرية في علاقاتها مع التيارات المتشددة، ونستدل على ذلك بشبكة العلاقات التي تملكتها القناة مع تنظيمات مثل القاعدة وحزب الله اللبناني والمليشيات الشيعية الموالية لإيران ومنها الحشد الشعبي، وهذه الشبكات تقوم معها الدوحة علاقات في الخفاء وتفسخ لها المجال للترويج لخطابها وعملياتها على شبكة الجزيرة، وهنا نستذكر التصريح الصحفي الذي أدى به وزير الخارجية القطري ورئيس الوزراء الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني بعد انتهاء الصراع في اليمن حيث قال: "نحن لسنا بحاجة إلى طيران وعسكري نحن نؤسس لقناة ستكون هي القوات المسلحة القطرية". كما يعززه الرأي ياسر أبوهلاله مدير مكتب الجزيرة في العاصمة الأردنية عمان حيث ذكر: "أن الجزيرة جزء منها تخطيط من حاكم لبناء أدوات نفوذ من خلال السيطرة على الفضاء الإعلامي.

٢- استخدام المال لدعم ثورات (الربيع العربي)، فقد استخدمت قطر مواردها المالية في ثورات الدول العربية (مصر، تونس، ليبيا، سوريا، اليمن) وارتباطها بخطط لدعم جماعات الإسلام السياسي التي أوصلتهم إلى السلطة، وكان الهدف من الاستثمارات القطرية أن يكون لديها النزاع الطويل في التدخل في شؤون تلك الدول ومحاولات لرسم الخارطة السياسية لديهم وفرض وصاية تكون مركزها الدوحة من أجل الزعامة الوهنية التي تكون من قبل حكومات الإسلام السياسي في دول (الربيع العربي) والذي قدر حجم الأموال القطرية التي تدفقت إلى البلدان العربية بأكثر من ١٧ مليار دولار، وتشير التقديرات إلى أن الدوحة فتحت خزانتها ليتدفق منها ما يصل إلى ٩ مليارات دولار إلى حركة الإخوان في جمهورية مصر العربية إبان حكم الرئيس السابق محمد مرسي، وأكثر من ٣ مليارات في دعم الفصائل الليبية، كما أنفت نحو ملياري في تونس وما يصل إلى ٣ مليارات للتدخل في الصراع الدائر في سوريا في محاولة للتأثير في رسم الخارطة السياسية في المنطقة العربية وانتزاع الزعامة في قيادة الوطن العربي.

شهدت العلاقات الخليجية - القطرية حالياً إجراءات حاسمة لم تشهدها العلاقات الخليجية - الخليجية من ذي قبل، فقد أقدمت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين بالإضافة إلى جمهورية مصر العربية بقطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية وسحب السفراء وإغلاق المجال الجوي والبحري والتجاري والتبادل التجاري والمالي مع دولة قطر ومنع مواطني تلك الدول من السفر أو الإقامة في قطر ومنع مواطني دولة قطر زيارة أو الإقامة في تلك الدول (ما عدا الحج والعمرة)، فقد استندت الدول المقاطعة إلى ما تم الاتفاق عليه في القمة الأمريكية - الخليجية والعربية والإسلامية المنعقدة بالرياض ٢١-٢٠ مايو الماضي من إجماع محاربة الإرهاب، وقد امتنعت الدول المجتمعة من أسلوب النهج القطري إلى اللهجة التصالحية

والخارجية، وهذا يحصل لأول مرة في الإعلام العربي، وقد أثار ذلك الكثير من المشكلات مع الكثير من الدول والحكومات العربية مما حدا بأحد ألمع صحفي ومقدمي الأخبار والبرامج بقناة الجزيرة محمد كريشان إلى القول: "الجزيرة هي الحزب السياسي الأكثر شعبية في العالم العربي".

ألفي أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الرقابة المباشرة على الصحف ووزارة الإعلام من أجل إعطاء قناة الجزيرة أكبر مساحة من الحرية الإعلامية غير المقيدة، وتم إنشاء وكالة للإعلام الخارجي هدفها التعريف بقطر في كافة المجالات الإعلامية في الخارج، وكان إلغاء وزارة الإعلام قد تضمن بنداً بإنشاء مؤسسة جديدة مكانها وهي الإذاعة والتلفزيون وتعين الشيخ حمد بن ثامر آل ثاني رئيساً لمجلس إدارتها والذي أصبح رئيساً لمجلس القناة فيما بعد، وبهدف هذا التحول لتحرير الجهاز الإعلامي في الدوحة من التوجّه الحكومي إلى منافسة القنوات العالمية مثل CNN الأمريكية و BBC البريطانية.

يعتبر الاتجاه الذي سلكته قناته الجزيرة أنه أدى لنشوب خلافات بين الدول العربية وقطر بسبب طرحها أفكاراً وانتقادات ورؤى حساسة يحوي بعضها نقداً مباشرأً للأوضاع في الدول الخليجية (السعودية ، البحرين والإمارات)، وتعتمدت الإساءة إلى دول المنطقة مما أدى إلى سحب الرياض سفيرها صالح الطعيمي من الدوحة دون إعلان ذلك عام ٢٠٠٢م، ولمدة ست سنوات إثر توجيهه انتقادات من قبل أشخاص يحملون في جعبتهم حقد دفين على المملكة العربية السعودية والأسرة المالكة ، هذا وقد خرجت لنا مؤخرأً تسجيلات منسوبة لأمير قطر السابق ورئيس وزرائه وزير خارجيته الأسبق يدعون فيها إلى تغيير الحكم في المملكة العربية السعودية بل وتقسيمها، كما عملت قناة الجزيرة على دعم المعارضين البحرينيين ودعم أحداث البحرين الإرهابية عام ٢٠١١م، وعلى بث معلومات مخالفة لأرض الواقع عبر القناة وإعداد سلسلة من الأفلام الوثائقية باللغتين العربية والإنجليزية حول قضايا اعتبرت حساسة وتدخل بالشأن الداخلي للمنامة من أجل زيادة الضغط الإعلامي على دولة الكويت شقيقة وجاره، كما لعبت قناة الجزيرة نفس الدور تجاه دولة الكويت حين رحب بما يسمى المعارضة الكويتية بهم على شاشاتها وسمحت لهم إدارتها بأقوال وتصريحات لم تكن في صالح دولة الكويت، وأعطتهم الحرية الكاملة لطرح آرائهم وصب الزيت على النار حين كانت تمر الكويت بالحرراك الشعبي والمطالبة بسقوط حكومة الشيخ ناصر محمد آل صباح وهذا يعتبر تدخل فج وبشكل سافر في الشأن الداخلي الكويتي بدعمهم فئة المعارضين للحكومة ودعمهم للحراك الذي تزامن مع ما يسمى بـ (الربيع العربي).

لهذه الدول من تهديد ونشر الفوضى من قبل أفراد وتنظيمات إرهابية مقرها الدوحة أو مدعاة من قبلها، فقد أعلنت تلك الدول تصنيف ٥٩ فرداً و ١٢ كياناً في قوائم الإرهاب وضمت القائمة ١٨ قطرانياً و ٢٦ مصرياً و ٥ ليبين وأثنين من الأردن وأثنين من البحرين وثلاثة كويتيين وإماراتياً وسعودياً، كما ضمت ٥ كيانات إرهابية قطرية و ٦ كيانات إرهابية بحرينية وكياناً واحداً ليبياً.

وفي هذا السياق وجه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أصابع الاتهام مباشرةً إلى دولة قطر بأنها الممول التاريخي للإرهاب على مستوى عال جداً، ودعا في نفس الوقت الدوحة لوقف تمويل الإرهاب فوراً وقال: "قررت مع وزير الخارجية ريكستيرسون وجنرالاتنا الكبار وال العسكريين أن الوقت قد حان لدعوة قطر إلى إنهاء تمويلها للإرهاب ولابد أن ينهوا التمويل والأيديولوجيات المتطرفة".

لقد أحذت الأزمة الحالية بين دول المجلس من جهة ودولة قطر من جهة أخرى نقلة نوعية على كل الأصعدة الداخلية والخارجية وأوضحت مدى الغضب الخليجي من السياسات القطرية في المنطقة. لقد خلقت قطر طوال السنين الماضية حالة شاذة على الإجماع الخليجي ويتبين للجميع أننا أمام سياسة دولة مستعصية على الفهم

ويستحيل معها المهاينة، فهي تتنهج سلوكاً بالغ الخطورة في وقت تحيط فيه المنطقة أخطار أقل ما توصف بأنها تهدد بنسف كل ما تبقى من استقرار عرفه مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لهذا تسعى الدول المقاطعة إلى عودة الدوحة لرشدها وترميم علاقتها مع شقيقاتها دول المجلس وتغيير سلوكها المطبع منذ أكثر من عشرين سنة تجاه جيرانها في الخليج وفي العالم العربي وإلى تغيير المشروع السياسي الداعم للإرهاب الذي تتبناه في المنطقة والهدف إلى التغيير في المنطقة من خلال تمكين قوى المعارضة ذات الميل المتبنى للإسلام السياسي المتطرف التي تمارس العمل السياسي والتي اتخذت الإرهاب منهاجاً لها، وهذا تهدف الإجراءات المتخذة ضد قطر لتغيير مشروعها السياسي في المنطقة ومن ثم سياساتها الداعمة للإرهاب الدولي. عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "مثل القائم على حدود الله والواقع فيها، كمثل قوم استهموا على سفينتين، فأصابا بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفالها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم، فقالوا: لو أنا خرقنا في تصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا، فإن يتركوه ومما أرادوا هلكوا جميعاً، وإن أخذنا على أيديهم نجوا، ونجوا جميعاً".

* كاتب متخصص في القانون والعلوم السياسية - مملكة البحرين

لقطر تجاه إيران التي وصفتها القمة السابقة بأنها راعية للإرهاب في المنطقة، وأخر تجليات ذلك النهج هو اتصال أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني بالرئيس الإيراني حسن روحاني لتهنئته بإعادة انتخابه رئيساً لإيران للمرة الثانية والذي أكد من خلالها: "إن علاقتنا مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية عريقة وتاريخية ووثيقة ونريد تعزيز هذه العلاقات أكثر مما مضى".

نشرت وكالة الأنباء القطرية نصاً لحديث الشيخ تميم أمير قطر وذلك بعد يوم من عقد القمة الأمريكية الخليجية العربية الإسلامية في الرياض وأشار فيه إلى أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تمثل ثقلاً إقليمياً ودينياً لا يمكن تجاهله وليس من الحكم التصعيد معها خصوصاً أنها قوة كبيرة تضمن الاستقرار في

قناة الجزيرة
مرآة قطر في
تعاملها مع القاعدة
والإخوان وحزب الله
والחשـد الشعـبي

إلى نفي ذلك الحديث وأرجعته إلى تعرض موقع الوكالة والتلفزيون القطري للقرصنة الإلكترونية. من جانبها أكدت الدول المقاطعة بأن دولة قطر قامت بأعمال وأفعال داعمة للإرهاب ومنها:

١- ارتکاب قطر انتهاكات جسيمة منها العلنية والسرية عبر السنوات الماضية الهدف منها شق الصف الداخلي السعودي والتحريض على الخروج على الدولة والمساس بسيادتها ومنها احتضان جماعات إرهابية وطائفية متعددة تهدف إلى ضرب الاستقرار في المنطقة ومنها جماعة الإخوان المسلمين وتنظيم داعش الإرهابي والقاعدة والترويج الدائم لأفكارهم عبر قناة الجزيرة الفضائية.

٢- دعم نشاطات الجماعات الإرهابية المدعومة من إيران في محافظة القطيف بالمنطقة الشرقية من السعودية ومملكة البحرين.
٣- تمويل وتنبی وابواء المنطوفین الذي يسعون إلى ضرب استقرار ووحدة الوطن في الداخل والخارج واستخدام وسائل الإعلام التي تسعى لتأجيج الفتنة الداخلية.

٤- دعم ومساندة مليشيات الحوثي الانقلابية حتى بعد إعلان تحالف دعم الشرعية في اليمن.

٥- شن حملات وعمليات إرهابية مدعومة ضد البحرين. ومن جانبها أعلنت جمهورية مصر بأن دولة قطر اتخذت مسلكاً معايداً لمصر بدعم التنظيمات الإرهابية وعلى رأسهم تنظيم الإخوان وإبواء قادته والترويج لفكر القاعدة وداعش ودعم عملياتهم في سيناء والتدخل في الشؤون الداخلية لمصر.

جددت الدول المقاطعة بالتزاماتها دورها في تعزيز الجهود كافة لمكافحة الإرهاب وإرساء دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة، ووفاءً بما وقعت عليه الدول في اتفاق الرياض عام ٢٠١٣م، وآلية التنفيذية والاتفاق التكميلي عام ٢٠١٤م وما عرض الأمان الوطني

ضعف الحوار الجماعي عائق أمام صياغة عمل خليجي مشترك وتحقيق الاتحاد

الانتخابات البلدية السعودية رفعت نسبة المنتخبين إلى الثلثين ومشاركة المرأة لأول مرة

منذ قمة مجلس التعاون الأولى التي انعقدت بأبو ظبي في مايو ١٩٨١، ثبت أنه أهم التجمعات الإقليمية في المنطقة والعالم، وحاول تطوير آليات عمله طيلة هذه السنوات حتى يمكنه التفاعل بإيجابية مع المستجدات والمتغيرات الداخلية والخارجية، في ظل توجه الدول الخليجية نحو تعزيز الظهير الشعبي وأهميته كمصدر لقوة دولة وتعزيز الوسائل بين شعوبها خصوصاً بينها عوامل مشتركة أهمها التشابه الاجتماعي في العادات والتقاليد، وعلى الصعيد الاقتصادي وبعد نحو ٦٠ عاماً من اكتشاف النفط لا تزال هذه المادة تشكل أكثر من ٨٠٪ من دخل دول الخليج، وأصبحت هذه الدول رهينة معاذلة ريعية تتضاعف إيراداتها في سنوات وتتخفض في سنوات وواصلت الرفاهية التي صاحبها غياب استراتيجية ببناء المواطن كعامل منتج واستمررت البطالة المدفوعة غير المستدامة. تسببت هذه الاستراتيجية في تراجع الإنفاقية وارتفاع معدلات البطالة مع زيادة العمالة الأجنبية، لكن بعد انخفاض أسعار البترول بدأت تتجه دول الخليج نحو التحلي تدريجياً عن دولة الرعاية وهي مجبرة تماشياً مع المرحلة الجديدة، وبدأت تنظر إلى المواطن الخليجي على أنه يجب أن يكون مواطن منتج وأن يكون له دور فعال ومشارك عبر المؤسسات المجتمعية، وأيضاً حان الوقت أن تكون تلك المؤسسات المجتمعية مشاركة للحكومات في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تعاظمت ولم يعد بمقدور الحكومات مواجهتها بالأدوات والأساليب القديمة بسبب أن العالم يمر بمرحلة تغيرات جيوسياسية متلاحقة.

د. عبد الحفيظ الرحيم محبوب

تحسن الأطراف من دولة المركز رغم أن دولة المركز هي التي طرحت الاتحاد ولديها قدرة على التنازل من أجل تحقيقه. أما على مستوى المنطقة، يعني العالم العربي من صراع هويات ليس فقط على المستوى السياسي بل والتقاليف والاجتماعي، حيث هناك خطاب سياسي سني إلى جانب خطاب سياسي شيعي مختلف من قبل أشرس وأخطر ديمكتوريية معاصرة تتمثل في سلطة ولاية الفقيه وهي التي تود شرعنة حضوره كشريك ورفع مستوى خطابه لمستوى الفكر والخطاب السياسي السني في منطقة الخليج بهدف غزو منطقة الخليج بل وغزو العالمين العربي والإسلامي وتشريعه، إضافة إلى جانب معاناة دول الخليج من تيارين قوين فاعلين هما التيار الديني السلفي الواسع بكل تشعباته والتيار القبلي العريض فيما لا يزال ما يسمى التيار التقديمي أو الليبرالي هامشياً.

لذلك فالمشاركة بمنزلة دعامة قوية لساندة القرار السياسي الذي يسعى في نهاية المطاف إلى خدمة المواطن والوطن، وتفعيل أداة المحاسبة التي تقلل من معدلات الفساد، وهي خطوة تأخرت في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، مما جعلها تتعرض في تحقيق الاتحاد الخليجي الذي أعلنت عنه السعودية عام ٢٠١٢ م.

أبرز عائق تحقيق الاتحاد الخليجي:

لعل أبرز عائق وقف أمام تحقيق الاتحاد هو ضعف المشاركة في الطرح والنقاش مما أدى إلى ضعف آليات عمل مجلس التعاون بل وأخر الإعلان عن الاتحاد وفي نفس الوقت لم يطرح موضوع الاتحاد شعبياً أو يطالب بمساهمة شعبية في شكل الاتحاد وقوانينه وأنظمته ومستقبله بدلاً من إقراره من القيادات السياسية التي لديها حساسيات فيما بينها خصوصاً



ديمقراطية السلطة كما في العراق مستقيداً من ثورة التواصل الاجتماعي تحضر تطلعاته للعدل والمساواة عبر تعزيز وتفعيل رغبته في الديمقراطية بعيداً عن الطباووية والمثالية والانفعال.

مجلس تنسيق سعودي-إماراتي للتغلب على العوائق السياسية:
ولا يزال صياغة عمل سياسي يمعزل عن التمثيل الشعبي قد يكون بسبب تأخر أو جهوزية تهيئة التمثيل الشعبي خصوصاً وأن دمقرطة المجتمعات بحاجة إلى زمن طويل حتى تؤتي أكلها، لذلك اتجهت السعودية نحو إنشاء مجلس تنسيق سعودي إماراتي لدعم العمل الخليجي خصوصاً وأن الدولتين يستحوذان على أكثر من ٧٠ % من الاقتصاد الخليجي، وهذا المجلس يمثل مرحلة جديدة في مسار العلاقات الثنائية بين الدولتين، هذا المجلس هو محاولة لبلورة أداة جديدة تتجاوز تعقيدات آليات العمل التقليدية التي تتطلب قواعد وإجراءات قد تستغرق بعض الوقت من أجل بلورة مواقف حاسمة تجاه المستجدات والأزمات الطارئة ريثما يتم تجهيز مشاركة مجتمعية وشعبية.

حدثة تجربة الانتخابات البلدية والنيابية:

شهدت بعض دول مجلس التعاون في عام ٢٠١٤م، انتخابات بلدية في السعودية وقطر وعمان، وانتخابات نوابية في الإمارات في حين شهدت البحرين انتخابات نوابية وبلدية معًا فيما عدا الكويت، في حين تتيح الإمارات انتخاب نصف أعضاء المجلس

دول مجلس التعاون الخليجي ودمقرطة المجتمع:

تروج الولايات المتحدة للحرية والديمقراطية من أجل أن تكون في خدمة سياسة الدولة الأعظم، فهذه المفاهيم أدوات وليس غایيات بحد ذاتها، ولكن من أجل أن تمنح فقط السياسة الخارجية الأمريكية نوعاً من المغزى الأخلاقي لتسهل مد مظلة الهيمنة الأمريكية إلى مناطق نفوذ أوسع.

العهد الجديد بعد انتخاب ترامب كشف النقاب عن توجه لتعديل منهج السياسة الخارجية الأمريكية نحو مسار أكثر انعزلاً ومعاد لسياسات الانفتاح والعلوقة على أي سياسات ذات طابع أخلاقي نظري مصحوب بشيء من الفوضى وسيطرة القرارات التكتيكية قصيرة المدى على العمل الاستراتيجي الأمريكي على نحو أثار مخاوف أقرب حلفاء الولايات المتحدة قبل خصومها.

وبالفعل نلاحظ أن الديمقراطية التي روجت لها إدارة بوش لم تنجح في العراق ولم ينتج عنها سوى ديمقراطية المحاصصة، وأدت إلى ولادة أنظمة ثيوقراطية أفرزت مصاعفات تتناقض مع أهداف الديمقراطية وغاياتها الحميد، بل وفتحت المجتمع العراقي، ومن أبرز تلك المصاعفات توسيع رقعة الاستبداد غير المباشر المرتبط بالفساد والتي حاصرت المجتمع بمثلث السلطة وحظوة ومحسوبيتها مؤسستي المذهب والقبيلة التي تطيل عمر الأنظمة الثيوقراطية، وإذا ما طبقت في دول مجلس التعاون الخليجي فإن المنطقة ستستورد تلك الأزمة إذا لم يتوجه المجتمع المدني إلى دمقرطة المجتمع نفسه ثم مؤسساته قبل تطبيق

النموذج الديمقراطي المستورد لا يصلح في دول الخليج التي تتجه نحو دمقرطة المجتمع ثم مؤساته قبل السلطة

تأتي تجربة البحرين حديثة نسبياً عام ١٩٧٣، حيث تم انتخاب ثلاثة عضواً في المجلس الوطني في عملية اقتصرت على الذكور وأضيف إليهم ١٤ وزيراً من الحكومة ليصل مجموع أعضاء المجلس إلى ٤٤ عضواً ما يعني أن دمقرطة المجتمع بحاجة إلى وقت طويل جداً بسبب هيمنة القبيلة وتيارات المحافظين على عكس تيارات الإسلام السياسي التي استثمرت انتخابات الديموقراطية لصالحها للوصول للسلطة رغم أنها لا تومن بالديمقراطية كما في جبهة الإنقاذ في الجزائر وحماس في فلسطين وجماعة الإخوان في مصر بعد ثورة يناير عام ٢٠١٣م، قبل أن يسقطها الشعب المصري بعدهما فشلت في تطبيق الديمقراطية التي تومن بالتعديدية والمساواة وهي تمثل مرحلة تشكل الوعي العربي.

حيث يشمل المجلس الوطني في دولة البحرين مجلسين أحدهما مجلس النواب ويكون من ٤٠ عضواً منتخبًا في دوائر ذات مقعد واحد لمدة أربع سنوات، والآخر مجلس الشورى ويكون من ٤٠ عضواً يعينهم ملك البلاد بهدف إعطاء صوت للأقليات والخبراء والتكنوقراط في العملية التشريعية وفقاً للدستور، وقاطع عدد من الجمعيات السياسية لا سيما الشيعة والعلمانية انتخابات عام ٢٠٠٢م، وعادت للمشاركة عام ٢٠٠٦م، وكذلك الحال عام ٢٠١٠م، وقطعت الجمعيات الشيعية انتخابات عام ٢٠١٤م، التي تنافس عليها ٢٦٦ مرشحاً علىأربعين مقعداً كان للمستقلين قسم وافر منها. وتعد عمان آخر الدول لحقاً بركتب الانتخابات إذ شهد عام ٢٠١٢م، أول انتخابات بلدية في البلاد وأعلنت السلطات عن أن ٥٤٦ ألف ناخب يحق لهم التوجه إلى صناديق الاقتراع الموزعة على ١٠٤ مراكز انتخابية في مختلف ولايات السلطة.

تأسيس مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني في السعودية:
ولم تتوقف السعودية عند الانتخابات بل اتجهت نحو تأسيس مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني في عام ٢٠٠٣م، بتوجيه من الملك فهد بن عبد العزيز. رحمة الله. من أجل أن يعمل على نشر ثقافة الحوار وتعزيزها في المجتمع وأن يكون قنطرة للتعبير المسؤول في مختلف القضايا الوطنية وفتح قنوات الحوار وإقامة جسور التواصل بين المواطنين وصاحب القرار من مختلف المؤسسات وفق آليات ووسائل فاعلة مبنية على الوسطية والاعتدال واحترام التعددية والتقوى لتعزيز الوحدة الوطنية بهدف مواجهة العصبية الدينية التي هي وليدة العصبية العشائرية وهي متقطنة اجتماعياً.

الوطني الاتحادي ذي الصالحيات التشريعية. نظراً لكون تجربة الانتخابات الجديدة على هذه الدول فهي تعول أن يؤدي تكرارها إلى خلق ثقافة ديموقراطية وأجواء مواطية لتطور تدريجي يمكن إحداثه في هذا الصدد.

شهدت السعودية انتخابات بلدية منذ عام ٢٠٠٤م، في مختلف مناطق السعودية وحاولت رفع نسبة الأعضاء المنتخبين إلى الثلثين في الدورة الثالثة عام ٢٠١٥م، وكان الأهم في نظر المراقبين مشاركة المرأة للمرة الأولى انتخاباً وترشياً إضافة إلى خفض سن الناخبين، حيث يبلغ عدد المجالس في السعودية ٢٨٥ مجلساً بعدد مراكز انتخابية ١٢٦٣ منها ٤٢٤ مرکزاً انتخابياً مخصصاً للنساء، ووفقاً للنظام الجديد تعدد المجالس البلدية ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري وتملك سلطة التقرير والمراقبة في حدود اختصاص البلدية المكانى، لكن يبقى مجلس الشورى حتى الآن خارج إطار العملية الانتخابية ولا يزال يتمتع بصفة استشارية غير ملزمة يبدو أن الدولة تتطلع نتائج الانتخابات البلدية حتى يمكن أن تطبقها على انتخاب أعضاء مجلس الشورى أي تعتبر الانتخابات البلدية بوابة لانتخابات أعضاء مجلس الشورى.

يركز المراقبون على الانتخابات في السعودية باعتبارها أكبر بلد خليجي فيما هناك تجارب انتخابية أعرق وبدأت في مرحلة متقدمة في قطر بدأت منذ عام ١٩٩٨م، حيث أجرت خمس دورات انتخابية.

وسمح للمرأة بالمشاركة في الانتخابات في دولة الإمارات حقوقاً متساوية مع الرجل في عام ٢٠٠٦م، رغم ذلك فإن المجلس الوطني الإماراتي قائماً على كل من التعيين والانتخاب مناصفة، أما في الكويت فهي أعرق الدول الخليجية فيما يتعلق بتجربة الانتخابات سواء البلدية أو النيابية فقد قرر أول قانون للانتخابات عام ١٩٦٢م، وتجرى في الكويت انتخابات دورية تشمل مجلس الأمة ذي الصالحيات التشريعية لانتخاب ٥٠ عضواً والمجلس البلدي بما لا يزيد على أربع سنوات بيد أنه لأمير الكويت الحق في حل المجلس قبل مدة والدعوة لانتخابات مبكرة.

ورغم عراقة الانتخابات في الكويت كان للمرأة الكويتية معركة تاريخية مع مجلس الأمة وصراع مستمر منذ سبعينيات القرن الماضي انتهت عام ٢٠٠٥م، بتصويت المجلس بالأغلبية لمنح المرأة حق التصويت والترشح للانتخابات سواء البلدية أو النيابية لكنها لم تنجحدخول هذا المجلس إلا في عام ٢٠٠٩م، عبر ٤ نسوة حصلن على مقاعد في مجلس الأمة.

لأن تركيا تقع استراتيجياً في أوروبا وأسيا ما فتئت تزيد من تعاؤنها تدريجياً من أجل أن تصبح القوة الرئيسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في الشرق الأوسط الكبير والعالم الإسلامي، فيما أساسيات قطر مختلفة إلى جانب حماية سيادتها كما تعتقد أنها تحتاج إلى تركيا بديلاً عن اعتمادها في منها على السعودية. وترى قطر بهذا التحالف تحقيق مشاريعها الجيوسياسية الكبرى من أجل اعتبارها لاعباً دولياً هاماً ولكن سياساتها تتعارض مع حلفائها لذلك هي تدعم جماعة الإخوان المسلمين وهي تعتبرها وسيلة للتأثير على نفوذ قطر دولياً والتلاقي مع اللاعبين الإقليميين الآخرين ومنذ أن حلت جماعة الإخوان طوعياً عام ١٩٩٩، غادر عدد من القادة إلى تركيا الذين يبحثون عن الأمان كذلك في قطر، فيما ترید تركيا تشكيل حكومة من الإخوان في سوريا أقل عدائية من حكومة الأسد لأنفقة وتكون امتداداً لحزب العدالة والتنمية، لكن تواجه تحديات نتيجة للدعم الروسي والإيراني المقدم للأسد بعد تعدد المشاريع في سوريا. وتقاسم قطر وتركيا عدة تحديات إقليمية مماثلة في دعم المنظمات الإقليمية نفسها ورعاية نفس الجهات الفاعلة في سوريا ولبيا ومصر، كما أن القاعدة التركية في قطر يتحول وجودها من لاعب عسكري إقليمي إلى القوة العسكرية الإقليمية في الشرق الأوسط الكبير وهو ما يعطي لقطر خيارات بدلاً من الاعتماد على منها على السعودية.

مجلة ذي أيكونوميست قالت إنه على مدى العقد الماضي كانت قطر تدعم جماعة الإخوان المسلمين بشكل سخي على الدوام بما في ذلك قروض مالية ودعم دبلوماسي ومصدر إعلامي قوي ليس فقط للتنظيم الأم الذي أسس في مصر عام ١٩٢٨، بل لمجموعة من الجماعات الإسلامية التابعة والمماثلة لها في الميدان والتفكير في مختلف أنحاء المنطقة.

حيث مال قادة قطر أيديولوجياً نحو الإسلام السياسي المحافظ لجماعة الإخوان المسلمين وانتشارها الملحوظ كقوة مضاعفة لطموحاتهم وراهنوا على الإسلام السياسي الإخواني باعتباره الموجة السياسية للمستقبل العربي لأن الغرب كان يرى في الإخوان المسلمين وجهاً متسامحاً محتملاً للإسلام بإمكانه أن يتمتص الأطراف التي تمثل للإرهاب بينما رأت الحكومات العربية تهديداً فاتلا لها مثل دولة مصر فيما يعتبر الخليج أن الإخوان المسلمين هم بوابة وجهة تجنيد لكل أنواع التطرف لذلك انضمت السعودية ودولة الإمارات لمصر في قرار حظر جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها جماعة إرهابية.

**إعلان الرياض كانت بعثة نقطة تحول في السياق الإقليمي
لا يمكن تحمل المسؤولية من قبل قطر:**

وفي كل لقاء هناك عناوين مطروحة للنقاش التي بدأت بمناقشة الوحدة الوطنية والعلاقات والمواثيق الدولية عام ٢٠٠٣، ثم مناقشة الغلو والاعتدال وحقوق المرأة وقضايا الشباب، ونحن الآخر، والتعليم، ومجالات العمل والتوظيف، والخدمات الصحية، والإعلام والتطرف وأشاره على الوحدة الوطنية.

من أجل أن تدار المؤسسات بصرامة الجدارة والنزاهة وبالتحقيق المتواصل المستمر إلى جانب أهمية المحاسبة، خصوصاً وأن دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها السعودية تعد نفسها للدور المحوري المتوقع منها في إعداد وتهيئة هذا الجيل الجديد، ورؤؤة المملكة ٢٠٢٠ والتحول الوطني ٢٠٢٠ تمتلك تصوراً لما يجب أن تكون عليه في السنوات المقبلة خصوصاً لاقتصادها وعلاقته بالمتغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي، وهي تملك قاعدة المصالح المتباينة والشراكات، حيث تملك برنامجاً لجعل الشباب السعودي العمود الفقري في معركة التنمية وتأهيل المجتمع ومؤسساته لمواجهة التحديات الجديدة.

واجهت منظومة دول مجلس التعاون تحديات عدا انتفاضات ٢٠١١، التي حاولت بعد عقود من مواجهة الأنظمة القائمة أن تخوض غمار سياسات محلية وإقليمية وداخلية وعلى رغم أن جماعة الإخوان المسلمين في مصر شهدت ظاهرة الصعود والسقوط المذهلة إلا أن تجربتها لم تتطابق مع تجارب أحزاب إسلامية أخرى كانت أكثر نجاحاً في التأقلم، إذ أن هذه الأحزاب أصلحت ورممت هيكلتها وأيدلوجيتها واستراتيجيتها بطريقة أربكت وناقشت التوقعات عن أفكارها وسلوكياتها.

هذه الاستهلالات سرعان ما ارتكتس لجماعة الإخوان المسلمين فحزب النهضة التونسي تحرى عن السلطة في يناير ٢٠١٤، في خضم اضطرابات سياسية، وإسلاميو ليبيا أبلوا بلاء سيئاً في الانتخابات التشريعية التي جرت في يونيو ٢٠١٤، والأكثر مدعاه للذهول أطاح الجيش المصري بدعم ثورة شعبية بمحمد مرسي أحد قيادي جماعة الإخوان الذي انتخب رئيساً عام ٢٠١٢م. هذه الارتفاعات لم تقوص المكاسب السياسية قصيرة العمر التي حققتها الأحزاب الإسلامية فحسب بل عرقلت كذلك الاستراتيجيات التدرجية التي حيكت بشأن دراية مما فرضت متطلبات جديدة على هذه الحركات، فالمนาورات المتسرعة والجائحة حلت محل الاستراتيجيات السياسية الحذرنة بعيدة المدى، حتى انبرى الإسلاميون لاقتراض الفرص الجديدة والرد على تحديات مستجدة وهي تخوض غمار بيئة مجهلة العالم، وبدت تعانى من متاعب تنظيمية وتقاسيسات إقليمية وعداء دولي والتلاقي داخل الصنوف الإسلامية.

هناك تقاطع بين تركيا وقطر بالوقوف مع جماعة الإخوان المسلمين وبدأت دول الخليج ومصر بمكافحة مع دولة قطر

وكل الدلائل تشير إلى قطر وأضاف قد يكون ذلك بداية نهاية رعب الإرهاب، وكتب ترامب أنه خلال زيارته الشرق الأوسط أنه قال يجب وقف تمويل الأيديولوجية المتطرفة والقادة أشاروا إلى قطر وعلق على ذلك أنظروا حيث تعارض تصريحات الرئيس مع اللهجة التصالحية التي تبناها وزير الخارجية ريكس تيلرسون عندما دعا دول الخليج إلى البقاء متعددة وإلى أن تجري حواراً لبحث هذه الخلافات.

أي أن موقف الإدارة الأمريكية والكونغرس فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية بشكل عام يجري له الانتباه عندما تنتقد قطر إدارة ترامب ما يعتبر تدخل في الشأن الداخلي، ومن جانب آخر عندما يقود ترامب حملة لعزل إيران في حضور ٥٥ دولة عربية وإسلامية فيما تحدث قطر عن افتتاح على إيران تعارض مع أمن الولايات المتحدة.

وفي الحسبان الأمريكي فيما يتعلق بالكتلة العربية تعتبر أن دعم قطر للإخوان المسلمين من الخليج إلى ليبيا في مصر وتونس واليمن وفي دول الخليج بجانب الهجوم السياسي الذي تتجه قطر عبر النافذة الإعلامية التي أوجدتها الجزيرة منذ عام ١٩٩٦م، بأن تهجم على الإدارات العربية وخصوصاً التهجم على الإدارة المصرية.

ولل孔غرس رأي خاص في دعم الإدارة الأمريكية وحتى قبل هذه الأزمة الحالية وكذلك قبل زيارة ترامب للرياض كان متضجر من العلاقة بين قطر والإخوان المسلمين، لكن الجديد في العلاقة الآن مع إيران والتي تتراقص مع التوجه الجديد للإدارة الأمريكية الجديدة.

الإدارة الأمريكية تسير وفق خطوات دبلوماسية وليس هي وفق تعديل يقدر ما هي تطوير لتلك العلاقات، لكنهم يتساءلون دائماً ماذا عن التظيمات التي تدعمها دول قطر، وماذا عن علاقتها مع إيران، وبدأوا يعبرون عن قلقهم من الدعم المالي لتلك التظيمات.

وتدرس الإدارة الأمريكية هذه الملفات، وإذا ما غيرت قطر هذه السياسات لما يجب أن يكون عليه العهد الجديد، لكن يبدو أن دولة قطر لم تستجب لمتغيرات العهد الجديد بل فضلت التصعيد، مما فرض على السعودية وبقية الدولة المتضامنة معها وفي الوقت نفسه المتضررة قطعت تلك العلاقات، ولا يمكن أن تستمر السعودية في مرحلة الاحتواء وهي تتولى قيادة محاربة الإرهاب العالمي وشكلت من أجله تحالفًا عربيًا وجيشًا إسلاميًّا، والآن تم تشكيل ناتو عربي إسلامي يتكون من ٣٤ ألف جندي استعدادًا للتدخل ولمقاتلة الإرهاب.

السعودية لا تريد تحجيم دور قطر بل على العكس هي دولة خليجية، لكن قطع العلاقات يجعل قطر تدرك حجمها

منذ أن انقلب حمد بن خليفة على والده في عام ١٩٩٥م، وحاول الخروج عن الأخ الأكبر في المنطقة وأراد أن يلعب دوراً يفوق حجم دولة قطر الطبيعي ما جعله يرهن قرار الدولة للخارج وتحولت دولة قطر رأس حربة ضد منظومة دول الخليج بل وضد الدول العربية ورث هذا الصلف السياسي تميم ولكنه استمر في نفس النهج.

عانت الدول العربية مما يسمى بثورات الربيع العربي التي تحولت إلى دمار عربي وأنجح دول فاشلة وبدأت الميليشيات التي تحارب تفرخ الإرهاب الذي بدأ يضرب المنطقة والعالم.

اتجهت السعودية نحو تأسيس مركز مكافحة الفكر المتطرف، ولكن بعد زيارة ترامب أنشأت مركز اعتدال لكافحة الإرهاب عاليًا ولا يمكن أن تقبل ارتکاب الإذدواجية من أي دولة حتى لو كانت دولة خلنجية خصوصاً بعد إعلان الرياض الذي يحشد لأول مرة كإعلان لربيع اعتدال جديد ينقض ما سمي في عام ٢٠١١م، بالربيع العربي الذي قوض استقرار الدول بسبب صعود مليشيات أحدثت تصدعات إقليمية ساهمت في تدخلات مليشيات شيعيةتابعة لإيران بشكل غير مسبوق.

منذ إعلان الرياض تغير ميزان القوى دون إدراك واع من دولة قطر ولم تستوعب التغيرات الجيوسياسية العالمية خصوصاً وأن ملف الإرهاب فتح ملفات الإسلام السياسي في أوروبا والولايات المتحدة ألقت بظلالها على حجم المسؤولية الكبيرة على السعودية ومن هنا نفهم تصريح الرئيس الأمريكي البشير في قمة الرياض العربية الإسلامية أمام قادة ومسؤولين من ٥٥ دولة (لا يمكن تحقيق مستقبل أفضل إلا إذا قامت دولكم بطرد الإرهابيين والمتطرفين أطردوهم).

يبدو أن الإدارة القطرية كانت قراءتها لحجم التغيير الدولي بعد انتخاب ترامب بأن هناك عهد جديد، فيما كانت تصورات الإدارة القطرية بأنها لا تخرج عن نصائح أو ضغوط سياسية خصوصاً وأنها تعتقد أن وجود القاعدة الأمريكية على أراضيها تحميها من أي استهداف، وهي تنظر إلى حجمها من خلال وجود القاعدة الأمريكية على أراضيها، ولم تتوقع أن تصل الأمور إلى مقاطعة كاملة مع سبع دول عربية.

تعول دولة قطر كثيراً على الإدارة الأمريكية، لكن قطر لم تكن تستوعب خطاب ترامب في الرياض حينما طلب من الدول الإسلامية التحرك بشكل حاسم ضد التطرف الديني، حيث تعتبر الإدارة الأمريكية بعد قطع الدول العربية علاقاتها مع قطر بأن تصرفات قطر تثير القلق لدى الدول المجاورة والولايات المتحدة.

لكن كان ترامب أكثر وضوحاً عندما أيد عزل قطر وقال إن دول الخليج قالت أنها ستعتمد نهجاً حازماً ضد تمويل التطرف

وفي خضم هذا الارتباك التي باتت عليها الدوحة وأمام الضغوط التي تحتم عليها البحث عن مخرج وأن تستجيب لمطالب أمير الكويت بتصحيح المسار وتقديم ضمانات للدول المتضررة منها ووقف لعب دور الممول للجماعات الإرهابية في هذه الفترة حتى لا تزيد من تعويق عزلتها لحماية ما تبقى من ماء الوجه. بهذا تكون الدوحة قد خسرت الرهان على جماعة الإخوان المسلمين سواء كان في ليبيا أو في سوريا أو في اليمن وخصوصاً في مصر ودولة الإمارات كما خسرته جماعة الإخوان المسلمين سابقاً في مصر، ولكنها تقدّه هذه المرة بعواقب أكبر وخسائر أشد في ظل الصورة القاتمة التي باتت تصنّف دولة قطر كراعي استراتيجي للإرهاب بعد أن كانت مجرد اتهامات تفيّها في كل مرة، وبعد ضربات الجيش المصري للمليشيات التابعة لدولة قطر في ليبيا تكبدت المليشيات التابعة لها في أكثر من جهة سواء في العاصمة طرابلس أو في الجنوب أو في وسط البلاد وشرقيها.

وأعلن تنظيم أنصار الشريعة في ليبيا حل نفسه، في المقابل حقق جيش حفتر في تحقيق مكاسب كبيرة على الأرض وسيطر على قاعدة الجفرة العسكرية الاستراتيجية بعد انسحاب فصائل منافسة في خطوة تعزز سيطرته على وسط البلاد واسترداد قاعدة تمنهت العسكرية جنوب مدينة سبها بعد دحر مليشيات انسحبت باتجاه مصراتة، التي تشكّل أحد مفاتيح السيطرة على الجنوب، وتفتح أفق تقدمه باتجاه العاصمة، من شأنها أن تحرر حضور المليشيات التابعة للإخوان التي تلقت صفعات كبيرة بسبب الضغوط الكبيرة على دولة قطر الجهة المولدة لهم.

ورغم مشاركة قطر في قوات التحالف إلا أن قطر لم تتخلى عن دعم الإخوان في اليمن وحتى في سياق كونهم يقفون في الصف المعادي للقوات التي تخرّط في المعارك باعتبارهم جزءاً من الأدوات المهمة للسياسة الخارجية لهذا البلد.

يبدو أن سياسات دولة قطر ارتدت عليها بالشكل الذي لا يبدو أنها انتظرته، وسيضعها تحت مجهر المراقبة، ومن مصلحة مجلس التعاون الخليجي تصحيح مسار دولة قطر وعليها أن تعني جيداً أن العودة لهذا المسار السابق يعني الفرق أكثر ويعني مزيداً من الخسائر، في المقابل فإن الإخوان في المنطقة مدعيون للبحث عن مضخات تمويل جديدة لأنّه من غير المجد ل قطر أن تواصل في الوقت الراهن تمويل هذه الجماعات ولن تجد جهات أخرى تموّلها مما يفرض عليها مراجعة أيديولوجياتها التظيرية والحركية متزامناً مع تهيئـة خلق مؤسسات المجتمع المدني التي ينبع عنها تمثيل شعبي على كافة المستويات تشارك في صنع القرار الداخلي والخارجي.

* أستاذ بجامعة أم القرى بمكة

ال حقيقي في إطار الجغرافيا السياسية، بعدما جردت السعودية منها قطر غير الطبيعية وغير الحقيقة والتي تريد أن تبني لها إمبراطورية ضد جيرانها أو على حساب جيرانها، وتوهمت قطر أن دول الجوار لا تستطيع مواجهتها بعدما ظلت أنها بنت علاقات هلامية تحميها من أي استهداف يمكنها من استمرار استهداف أمن الشعوب العربية مستغلة من مواصلة ما يسمى بثورات الربيع العربي خصوصاً وأن إدارة أوباما كما غضت الطرف عن النفوذ والتتمدد الإيرانية كذلك أعطت دولة قطر دوراً ولكن من دون حماية.

لذلك من يتبعه إلى بيان وكالة الأنباء السعودية بأن الرياض قررت قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع قطر من أجل حماية أنها الوطن من مخاطر الإرهاب والتطرف، واتهمت قطر بأنها تمارس انتهاكات جسيمة تمارسها سراً علينا طوال السنوات الماضية بهدف شق الصف الداخلي السعودي.

كما يتهم البيان قطر بالتحضير للخروج على الدولة والمساس بسيادتها واحتضان جماعات إرهابية وطائفية متعددة تستهدف ضرب الاستقرار في المنطقة منها جماعة الإخوان المسلمين وداعش والقاعدة والترويج لأدبيات ومخطوطات هذه الجماعات عبر وسائل إعلامها بشكل دائم، والأخطر أن اتهمت بدعم نشاطات الجماعات الإرهابية المدعومة من إيران في محافظة القطيف وفي البحرين وبتمويل وتنمية وإيواء المتطرفين الذين يسعون لضرب استقرار ووحدة الوطن في الداخل والخارج. ونفس التهم التي وجهتها السعودية لدولة قطر وجهتها الدول التي قطعت علاقاتها معها وليس فقط تضامناً مع السعودية كما يعتقد البعض وإنما دول كانت متضررة من دولة قطر خصوصاً البحرين ودولة الإمارات ومصر واليمن ولبيبا.

لم تحسّب قطر المخاطر عندما ترتد السياسات بقوة خصوصاً وأن عام ٢٠١٤م، شهد سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين فقط دون غلق الأجواء، لكن الإجراءات الصارمة التي اتخذت ضد قطر ستكون لديها تداعيات في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وتتأثر خصوصاً النقل الجوي وحتى النقل البحري لأن قطر لديها حدود مع البحرين والإمارات ما عدا الجهة الشمالية تبقى كمتفسّر وحيد، كما تتأثر قطر عند استضافة كأس العالم لكرة القدم عام ٢٠٢٢م، إذا استمرت على مواقفها ولن تعوضها الموانئ الإيرانية التي عرضتها إيران على قطر استغلالاً للأزمة الخليجية العربية.

وستكون قطر المعزولة اليوم مجردة بفعل الضغط المسلط عليها على أكثر من جهة وأكثر من صعيد على التخلّي ولو مؤقتاً على مواصلة دعم المليشيات الجهادية التي تهدّد أمن مصر في لبيبا وفي سوريا.

وسائل الإعلام تحمل عبء تعزيز مفهوم الحوار ودعمه أو فشله

دور الإعلام .. بين تعزيز الحوار وتهديده؟؟

يحمل الحوار كمفهوم ومصطلح وأهداف اختلافات دلالية وتفسيرية. على المستوى اللغوي، يعكس الحوار معانٍ كثيرة وإن تساوت في الإجمال على سياق واحد. فالحوار في الاصطلاح وفي اللغة قد يعني مراجعة للكلام بين طرفين أو أكثر دون وجود خصومة بينهم بالضرورة. ويكون الحوار بهذا المعنى مرادفًا للمحاجة والمناقشة والباحثة والتبشير. وقد يرتبط الحوار بالمحاورة وهي المحاوية، أو مراجعة النطق والكلام في المخاطبة والتحاور والتجاب. لذلك كان لا بد في الحوار من وجود طرفين: متلهم ومخاطب يتداولان الدور. فحينما يكون المتلهم مرسلاً للكلام وحينما يستقبل له، أي يكون المتلهم مخاطباً حين يصمت لسماع كلام نظيره. وهكذا يدور الكلام بين طرفين في إطار حلقة تبادلية يكشف كل منهما عما لديه من أفكار. فيشكل جراء ذلك ما يمكن أن نسميه بالخطاب المشترك الذي تستولده القضية المتحاور بصدرها. فالحوار، بهذا المعنى، هو تبادل أفكار بين فريقين أو أكثر في إطار موضوع ما، حول قضية ما، بغية الاتفاق على صيغة حل أو اتفاق أو تسوية في شأن القضية التي هي مدار الحوار.

د. شرياً أحمد البدوي

الإبراهيمية والتي يفترض أن يكون الالقاء بين أفرادها أكثر وأعمق، مما يقوى الروابط بين الخصوم. في هذا السياق، يسهم الحوار في خلق عالم ينتمي لعائلة إنسانية واحدة Human Family يحترم التنوع والتعدد. ولتحقيق ذلك، يقتضي الأمر مرحلة أولى، تشبيط القدرات والطاقات لخلق مزيد من الوعي والتفاهم بين الشعوب من خلال إعادة تعريف الهويات بعيداً عن مفاهيم تأكيد الذات وإنكار الآخر. وتصبح مفاهيم "تقد الذات" أو "الاستقبال النشط في درجته الثانية" - المرتبطة بمواجهة الشعوب لمشكلاتها على مستوى الذات وإعادة حل القضايا الخلافية، في ضوء التعرف على التواهي الثقافية والدينية وأساليب التفاوض مع الآخر- احدى الركائز الأساسية لتفعيل الحوار مع الآخر، محلياً واقليمياً ودولياً. كما يتحقق التواصل والتفاهم من خلال الانتقال من وضع المونولوج Monologue وهو الوضع المهيمن على التفاعلات الإنسانية، إلى وضع الحوار البسيط Dialogue أو الحوار المتعدد حول القيم الإنسانية كبديل للحوار البسيط. ويتتيح ذلك إمكانية إخضاع قيم كل ثقافة لاختبار نقيدي Critical test،

كما تختلف أهداف وآليات الحوار، فهناك حوارات تبحث عن تفاهم متبادل وتعارف أعمق، وهناك أخرى تبحث عن القيم المتفق عليها، وهناك حوارات تبحث عن موقف مشترك عن قضية بعينها، وهناك حوارات ذات أغراض سياسية. وتنبأ بنـ في هذا السياق- آليات الحوار. فإذا تم من خلال حوارات شفهية "مناظرات" أو مطبوعة في الصحف حيث يكون على شكل عرض وجهات نظر أو تعقيبات أو مداخلات، أو الكترونية على موقع التواصل الاجتماعي. وبختلف مفهوم الحوار من سياق لآخر، في ضوء الظروف والبيئة السياسية والثقافية والتاريخية مما يستدعي الحاجة لفهمه بصورة أكثر عمقاً.

وتعود فكرة الحوار بين الثقافات أو "تعارف" الثقافات- كما يطرحها العديد من المفكرين الإسلاميين- انعكاساً لغة التعبير الديمقراطي بين الشعوب، بهدف تعزيز التواصل الحضاري بينهما، تحقيقاً للتفاهم والأمن والاستقرار والتقدم والتنمية المستدامة. ولأهمية ذلك، يقترح Ben Tanosborn تعزيز الحوار انطلاقاً من فكرة التوحيد الإبراهيمي وسيادة الروح على الجسد وإعادة إعمال العقل والفكر المنطقي بين أعضاء الأسرة

المستقبل، أو من واقع فهم مفردات لغتها وحضارتها. ويقع على الفرد في الثقافات المختلفة عبء تفسير المعلومات. ومن هنا يستلزم الأمر تطوير مهاراته من خلال عمليات التربية والتعليم، التي يتطور من خلالها الإدراك والمعرفة والوعي والأخلاقيات، بحيث يمكن تطوير مفاهيم نقد الذات. فالتعليم داخل الثقافات هو الوسيلة التي من خلالها تنظر كل ثقافة بشكل نقدي للذات وتضع ثوابتها محل التساؤلات.

٢. الاستيعاب النبدي لفكرة الآخر والمعرفة بالآخر من خلال المتابعة الدقيقة للحوار الفكري العميق الدائر على مستوى عالمي أو على مستوى محلي من خلال تفكيرك خطاب الآخر بطريقة علمية ومنهجية. وتببدأ عملية الاستيعاب النبدي برسم خرائط معرفية عن الآخر بحيث تتم على بصيرة من تعداد المواقف والتيارات الأيديولوجية. ويتطاب ذلك الفهم السديد للمشكلات والقضايا محل الحوار، والبحث عن أفضل السبل للتعاون في جميع المجالات، وجود معلومات كافية لدى كل طرف عن الآخر.

٣. تحديد المعايير الأخلاقية بشكل موضوعي والالتزام بالفضائل العامة والقواعد الأخلاقية التي لا غنى عنها في أي حوار. ومن هنا، يتطلب نجاح الحوار على رفض ادعاء أي مجتمع ثقافي

بتمييز أو تفوق منظومة قيمه الأخلاقية أي عدم الاعتناء بالحضاري أو العنصري أو الديني في الحوار ونبذ التعصب والرغبة في السيطرة والإقرار بالقيم المعنوية المستقلة للمجتمعات الثقافية والقومية واحترامها. في هذا السياق، يكون الوعي بتنوع الهويات هو الخطوة التي تتيح لكل فرد إمكانية فهم الآخر. ويعني الوعي بالتنوع الاعتراف Recognition بالآخر Promotion and Respecting him. والتأكيد على مبدأ التوحد في ظل التنوع، من منطلق أن التعرف على الثقافات الأخرى يقوى النواحي الجمالية المتمثلة في المنتجات الإنسانية وإبداعاتها، ويقوى الأخلاقيات والقيم التي تمثل ركيائز السلوك الإنساني، والروحانيات التي تعطي معنى للحياة الإنسانية.

٤. تحقيق التوازن بين المشترك العام والموروث الخاص في الحوار. ولذلك، لابد أن يرتبط الحوار بالقيم الإنسانية التي تدعوا إليها كافة الأديان.

٥. إحياء الدين أو "البعد الأيديولوجي للدين الذي يمثل مراداً لذلك" الذي ينبغي التخلص منه أو "هذا الذي يمثل حجر عثرة من منظور العديد من المجتمعات العربية والغربية".

٦. دعم العقلانية والرشد والفكر المنطقي وعدم الاستسلام للغرائز والتفكير العشوائي والاضطلاع على وجهات نظر الآخرين

وفهم الذات والآخر بشكل أعمق واستيعاب التعدد وتقدير جميع الأطراف بصورة متبادلة-لرؤاهن النقدية دون إظهار الشكل العدائي أو محاولة فرض الرؤى الذاتية، وتحديد القيم المشتركة ونشر قيم الاحترام المتبادل والتسامح، مما يحقق التوافق والتعايش بين الأنظمة والشعوب المختلفة. فهدف الحوار هو معالجة الاختلافات واحتواء القيم المشتركة بين الأنماط والآخر، والمشاركة التامة والكافحة لجميع الأصوات حتى المعارضة- مما يساعد على خلق جسور من الثقة تساهم بالتبعية في حل النزاعات وصولاً إلى تصالحات دائمة.

ومن هنا، ترتبط فاعلية الحوار بتقدير وقبول واحترام الآخر. ويتوقف ذلك على مستوى الخبرات الحالية المشتركة بين الأنماط والآخر. وهي خبرات إيجابية وسلبية، حيث يسهم الحوار في تدعيم النواحي الإيجابية من جهة وفي محو التحييلات والصور النمطية التاريخية واللحالية السلبية من جهة أخرى، مما يمكن من رؤية الآخر بصورة أكثر إنسانية ومصدراً لأقل تهديد.

والحوار منهجية وأخلاقيات. يشير عديد من الباحثين والمفكرين إلى أن الحوار كعملية يحيط بها العديد من التهديدات، منها قبول الشعوب

للمفهومين التاليين: الأخلاقيات المفروضة من خلال الثقافة Ethics Through Culture والديمقراطية المفروضة من خلال Democracy Through the Law. ويشير إلى أن الحوار يكون غالباً نتاج التناقض في الطبيعة البشرية ما بين رفض الهر ومارسته تجاه آخرين في ذات الوقت.

ومن هنا، لا تفصل قضية الحوار عن مفهوم العدالة، ولن تؤتي الجهد الرامية لوجود حوار بين الثقافات العربية، أو بين الثقافات الغربية والعربية ثمارها إلا من خلال جهود متوازية لبناء عالم قائم على العدالة والمساواة الحقيقية بين جميع التيارات والفصائل والاتجاهات وأعضاء المجتمع. وسواء تم الحوار على مستوى داخلي، أو إقليمي، أو دولي، فإن الأمر يقتضي من طرف في الحوار الالتزام بالأخلاقيات التالية:

١. النقد الذاتي للأنا من خلال الحوار مع الذات لتقدير ممارساتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الفترات الماضية. وهذا النقد الذاتي ضرورة للحوار الثقافي لأنه يفترض أن يقدم كل طرف نفسه في الحوار، بكل سلبياته وإيجابياته، وبكل مشكلاته سواء مع الأنماط أو مع الآخر. في هذا السياق، يتم عملية نقد الذات من خلال التمكّن الوجدي Kloczowski، أو كما يشير Empathy نقدية للتاريخ، حيث تؤثر خبرات الماضي على الحوار في

-على المستوى الدولي- في نشر أطر مسبقة بين الأطراف الفاعلة وترسيخ صور نمطية سلبية للأخر تطلق من فوقية الغرب ودونية الثقافات. على المستوى المحلي أو الإقليمي، وكما تحقق وسائل الإعلام التفاهم بين الجماعات على مستوى الثقافة الواحدة أو الثقافات المتميزة، فإنها في بعض الحالات يمكن أن تدعم الصدام بينهما. فمن خلال تقديمها -وبصورة غير محاباة- لأحداث مرتبطة بجماعات ثقافية أو لغوية أو دينية، فإنها تقوى صور ذهنية تصنيفية Image Categorization حيث يتم تبعاً لها تصنيف الأفراد وفقاً للجماعات التي ينتمون إليها، مما ينمي روح المقاومة تجاه الآخر. وهذه العملية من شأنها أن تؤدي إلى صدامات عنيفة بين الأفراد الذين ينتمون إلى هويات مختلفة داخل الثقافة الواحدة. وتحت هذه الظروف يصبح الحوار مستحيلاً.

وللمؤسسات الإعلامية دور في سياق تعزيز ودعم الحوار، حيث يجب أن تعنى بتشجيع الأفراد في المجتمعات على احترام وتقدير خصوصيات الثقافات المختلفة على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي في ضوء تقدير واحترام ثقافة الآنا، والتأكيد على وجود أرضية مشتركة من القيم بين الأفراد المنتسبين لثقافات مختلفة مثل العدالة والمساواة والاحترام المتبادل بين الأديان والجماعات العرقية والثقافية والاجتماعية: المحلية والدولية. فمن خلال وسائل الاتصال، تستطيع كل ثقافة أن تعيid اكتشاف ذاتها والتوافق مع الثقافات والهويات المختلفة، مما يمهد الطريق لوحدة الإنسانية في ظل التعدد. وتقع مسؤولية تفعيل دور الإعلام في مسألة حوار الثقافات على عاتق الدولة من جهة، وعلى القائمين بالاتصال في المجال الإعلامي من جهة أخرى.

على مستوى الدولة، لا بد وأن تتيح تعددًا وتنوعاً في وسائل الإعلام بحيث تعكس الأخيرة التعديلية الثقافية داخل المجتمعات من خلال إتاحة الفرصة لجميع الأطياف والفئات والجماعات للتعبير عن الرؤى ووجهات النظر المختلفة. أي وجود مجال عام Public Sphère على حد تعبير Habermas للحوار الثقافي في المجتمع. وعلى مستوى القائمين بالاتصال، يستدعي الأمر ضرورة تقديم النخب لمقارنات دقيقة وتحليلات محاباة وموضوعية للأحداث والقضايا، دون إثارة للكراهية والعنصرية العدائية.

وتشير -في سياق الحديث عن الإعلام والحوار بين الشعوب والثقافات- إشكالية حرية التعبير والحكومة والمسؤولية الاجتماعية للوسائل الإعلامية. إلا أنه لا بد من التأكيد على الدور البنيوي للوسائل في تكوين مواطنين صالحين رشداء من خلال تمية الفكر والعقل النقدي، في ضوء مساندة القيم الإنسانية العالمية التي تروج للتسامح والحوار بين الثقافات والأديان. وهنا يسهم

والتسامح. ويتحقق ذلك من خلال استخدام طرق الحوار العلمية بالاعتماد على الأدلة العقلية والبعد عن الكلمات أو الجمل المتشنج ودغدغة العواطف وتجريج الآخر والخروج عن سياق الموقف الأصلي.

٧. السعي نحو تحقيق صالح الأمة هي الغاية التي يجب السعي إليها في أي حوار. ويتحقق ذلك من خلال تناول القضايا الجوهرية وعدم التركيز على القضايا الهامشية، والدعوة إلى إقامة حوار بين الأطياف المختلفة داخل المجتمع، وافتتاح عقول الأطراف الفاعلة لهم وجهات النظر المعارضة، والمشاركة الكاملة لكل الأصوات التي يمكن أن تشارك في هذا التبادل الفكري أو تشرية. أي ارتباط الحوار بمفاهيم العدالة والمساواة بين جميع التيارات والفصائل والاتجاهات المتواجدة في المجتمع، وعدم استبعاد أصوات هؤلاء الذين يعتبرون من المنشقين حيث أن مشاركتهم ربما تساعد على بناء جسور الثقة وتزيد من فرص حل الصراع أو تحقيق المواجهة.

٨. عدم وجود تحيزات ومفاهيم وأفكار وصور مسبقة عن الآخر قبل بدء الحوار معه.

٩. الوعي بنسبة الحقيقة وتبسيط المعرفة والانطلاق من فكرة أن القضية محل الحوار خلافية تحتمل اختلاف وجهات النظر فيها، مع أهمية الالتزام بإظهار الصورة كاملة بكلفة جوانبها المؤيدة والرافضة، السلبية والإيجابية، وتجنب سيطرة الرأي على المعلومة.

ولذلك ومن أجل إنجاح الحوار لا بد من وجود أطراف مستعدة لتقديم بعض التنازلات وتطوير بعض الأفكار وتبادل الرؤى من أجل دعم نقاط اللقاء والتحاور، ولا بد من مشاركة جميع الأطراف على اختلاف مذاهبها واتجاهاتها. كما يجب أن يتحرر الحوار من الغرور والاستعلاء القومي وأن يبعد عن التعصب الديني ويعمل على دعم حقوق الإنسان والتعرف على أفكار مغايرة للأفكار الثابتة، مع عدم الاستسلام للمبادئ النظرية البالية التي يتم التمسك بها بالرغم من فشلها.

وفي ظل عصر الوفرة الاتصالية التي يشهدها العالم تلعب وسائل الاتصال دوراً كبيراً، فإما أن تكون خير أداة للحوار أو أنها تصبح أقوى وسيلة لتدعم فرضيات الصدام. ويتحقق ذلك من خلال تأثيراتها على تشكيل الآراء والأفكار والمعتقدات والمعاني التي يكونها المستقبلون عن الآخر، حيث تسهم وسائل الاتصال إما في بناء معانٍ إيجابية وخلق مزيد من التفاهم والود، أو في تقوية الأنماط التحيزية التي تخلق مزيداً من الصدام مع الآخر. وفي هذا السياق، يختلف الباحثون حول مدى قدرة وسائل الاتصال على تفعيل الحوار من عدمه، خاصة مع استخدام الاتصال من قبل الأقوى لإخضاع الأضعف. حيث تسهم الوسائل

التأثير الوجданى بالمرتبة الأولى في زيادة مخاوف الشباب من بعض الخلافات والصراعات بين الدول العربية وتأثيرها أو تكرارها في المستقبل. بينما ارتبطت أقل التأثيرات بالمشاركة في الحوار والنقاشات التي تتناول علاقات الدول العربية بعضها. ويوضح مما سبق أن مستوى المعرفة السياسية طبيعية العلاقات التي تربط بين الشعوب والدول العربية لا يرتبط بوجود دافع للحوار بينهما. كما أن لسياق السياسي دوراً كبيراً في تعزيز الحوار والمشاركة الفاعلة بين الجميع.

وقد خلصت الدراسة إلى تقديم عديد من التوصيات منها:

1. تعزيز دور الجامعات وربط المعرفة بالإنتاج من خلال تربية وعي الشباب سياسياً وفكرياً وتأهيلهم مع احتياجات المرحلة المقبلة من خلال إتاحة الفرصة للتغيير عن أفكارهم وأرائهم بكل حرية وشفافية، وإصال صوتهم للمسؤولين في الدولة وتدربيهم على القيادة خارج الحرم الجامعي في اتجاه تحقيق رؤية ٢٠٣٠ لبناء مستقبل أفضل للوطن.

2. ضرورة الاهتمام بتعزيز الجانب العربي لدى الشباب، والخاص بالقضايا العربية والإسلامية والتركيز في مضامين الوسائل الإعلامية على دورهم تجاه الوطن. كذلك زيادةوعي فيما يتعلق بالقومية العربية الإسلامية والتي تعرضت للتلوث من المتطรفيين والجهات المعادية والإرهابية.

3. أهمية استخدام وسائل الإعلام الجديدة من قبل متخصصين في الإعلام الدبلوماسي السياسي والأمني في توجيه رسائل إعلامية شخصية تعزز الحوار والروح الوطنية وتوحد الشخصية القومية العربية بما يخدم الوحدة العربية.

4. أهمية مراجعة وصياغة السياسة الإعلامية السعودية في ظل الظروف الحالية التي تواجه فيها المملكة حروباً عسكرية ونفسية ومعنوية تستهدف تفكك المجتمع وزعزعة ثقته بمؤسساته بنشر معلومات مضللة أو بث التفرقة بين الدول والشعوب العربية الشقيقة، بعيداً عن مفاهيم الحوار والاحترام.

ومن هنا، فإن وسائل الإعلام تحمل العبء الأكبر في تعزيز مفهوم الحوار ودعمه. ويستلزم الأمر تعزيز مفهوم الحكومة الإعلامية على المستوى الذاتي عبر تأكيد مفاهيم المساءلة والشفافية، وعلى المستوى المجتمعي عبر تحمل المؤسسات الإعلامية دورها الحر المسؤول في المجتمع وتأكيد مفاهيم وقيم الاحترام والتتنوع والتعدد والموضوعية والمهنية والتوازن ونشر ثقافة الحوار والتسامح في المجتمع وخارجه، على مستوى الدول والشعوب والثقافات.

* الأستاذ بكلية الإعلام جامعة القاهرة وكليه الآداب قسم الإعلام جامعة الملك سعود باليرياض

الإعلام ليس فقط في الحوار بين الحضارات ولكن في التحول تدريجياً نحو حضارة من الحوار.

وفي المقابل، وعلى مستوى وسائل الاتصال الحديثة، تؤكد على الدور الذي يمكن أن تسهم به في تسهيل الحوار بين الثقافات، خاصة على المستوى الدولي حيث فرضت وعيًا كونيًا جديداً تصبح معه فكرة الانغلاق على الذات أمرًا مستحيلاً. فقد أتاحت شبكة الإنترنت للأفراد فرصة الاتصال بسهولة مع أفراد يتبعون لثقافات ومجتمعات أخرى على الرغم من الحدود والحواجز بينهما. كما ساهمت التطورات التكنولوجية الحديثة في إقامة علاقة من خلال الهاتف المستقلة والحواسيب الشخصية وغيرهما. إلا أن هناك بعض المعوقات المرتبطة بهذه الوسائل ومن بينها عدم انتشارها على نطاق واسع، وتركز معظم مستخدمي الإنترنت في الدول الرأسمالية الغربية، وسيادة اللغة الإنجليزية على شبكة الإنترنت. ومن شأن ذلك التأثير على عمليات الحوار.

مما سبق يتضح أن الإعلام -بوسائله التقليدية والحديثة قد يعزز الحوار مع الآخر في المجتمع أو يهدده من خلال المعالجة الإعلامية "للواقع" وللأحداث" في المجتمع، أي من خلال عمليات بناء الواقع من منظور القائمين على الوسائل الإعلامية.

وقد شرفت مؤخرًا بكلية الآداب قسم الإعلام جامعة الملك سعود بمناقشة رسالة الباحثة سوسن الحربي تحت اشراف الأستاذة الدكتورة سحر مصطفى عن دور الإعلام الجديد في تشكيل المعارف السياسية للشباب الجامعي السعودي تجاه العلاقات العربية-العربية، وبالتطبيق على علاقتين تشكلان ظاهرتين في العلاقات الدولية وهما ظاهرة الصراع وتمثل في العلاقات السعودية-اليمنية، وظاهرة النزاع وتمثلها العلاقات السعودية-المصرية. وقد خلصت الدراسة إلى حصول الشباب الجامعي السعودي على مستوى متوسط في المعرفة السياسية تجاه العلاقات العربية-العربية مما ينتج عنه عدم الفهم الصحيح لطبيعة العلاقات التي تربط بين البلدان العربية. كما أظهرت الدراسة حصول تطبيق الواتس آب على الوسيلة الأكثر أهمية في متابعة الأخبار والمعلومات حول العلاقات العربية-العربية، بليه موقع توיתر نتيجة الشفافية والمصداقية في عرض المعلومات حول علاقات الدول العربية بعضها. كما كشفت النتائج وجود علاقة بين تفاعل الشباب مع وسائل الإعلام الجديدة وارتفاع مقدار الثقة في المعلومات التي تقدمها وزيادة المعلومات والمعارف حول العلاقات العربية-العربية.

وفي سياق متصل، بينت الدراسة أن أكثر التأثيرات المرتبطة على اعتماد الشباب الجامعي السعودي على وسائل الإعلام الجديدة للحصول على المعلومات السياسية تجاه العلاقات العربية-العربية هي التأثيرات الوجданية، ثم المعرفية، وأخيراً السلوكية. وتمثل

المنطقة شهدت ٥٩ صراغاً في ٧٠ سنة و٦٠٪ من مصابي الحروب من منطقتنا

الآثار الاقتصادية للإرهاب: زيادة الفقر والتضخم وانخفاض الناتج وضعف الأمان الاجتماعي

منذ أحداث الربيع العربي في أوائل العام ٢٠١١، تعرضت منطقتنا لاضطرابات لم تعهدنا من قبل، سواء بسبب الصراعات الداخلية في عدد من الدول العربية، أو بسبب ظهور التنظيمات والجماعات الإرهابية المسلحة، مثل داعش، التي احتلت مناطق داخل العراق وسوريا ولبيها وامتد نشاطها الإرهابي إلى دول الجوار. ورغم تعدد أسباب هذه الصراعات من اضطرابات سياسية واحتلالات اجتماعية وتدهور ثقافي، إلا أن التكلفة الاقتصادية كانت باهظة وعلى رأسها إزهاق الأرواح والتدمير الذي طال المبني والجسور والمنشآت فضلاً عن حالات الركود والتضخم وتدهور الأوضاع المالية والتمويلية وخسائر مؤسسية أخرى.

د. محمد البنا

الموازنات العامة وعلى المرافق والبنية الأساسية، وعلى أسواق العمل والأجور وخدمات الإسكان. كما تمتد آثار عدم الاستقرار إلى الأنشطة التجارية، وتوثر سلباً على ثقة المستثمرين والمستهلكين، ومما زاد من سوء الأوضاع تدهور أسعار البترول وانعكاسات ذلك على الأوضاع الاقتصادية. وقد تميز الصراع في المنطقة بأنه أصبح متربصاً فضلاً عن طول فترات عدم الاستقرار منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن بالمقارنة بمناطق العالم الأخرى.

ورغم فداحة التكاليف الناجمة عن الخسائر في البشر إلا أن الآثار الاقتصادية الأخرى لا تقل عنها، لأنها توثر في النهاية على حياة البشر ومستوى معيشتهم، وذلك نتيجة لعدم الاستقرار في الإقليم وطول فترة الاضطرابات وتأثيرها السلبي على احتمالات التنمية طويلة الأجل.

أهم مجالات الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الإرهاب في المنطقة:

- التأثير سلباً على معدلات النمو الاقتصادي تتمثل أهم الآثار الاقتصادية لتفشي ظاهرة الإرهاب في المنطقة العربية في تراجع معدلات النمو الاقتصادي، نتيجة تشتت جهود التنمية، وما يحدث من خسائر في عناصر البنية الأساسية

ورغم مرور فترة قصيرة منذ أحداث الربيع العربي عام ٢٠١١، حتى الآن، إلا أن تلك الصراعات قد أحدثت تغيرات أساسية في مختلف الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية بدول المنطقة، بل طالت دول الجوار، مثل تركيا ودول أوروبية من خلال أحداث العنف والارهاب أو من خلال تدفق أعداد المهاجرين خاصة السوريين إلى الدول العربية المجاورة، ودول أخرى مثل تركيا وأوروبا.

المنطقة العربية هي أكثر مناطق العالم اضطراباً:

وكما تشير أحد تقارير صندوق النقد الدولي (IMF 2016) فإنه خلال الفترة ١٩٤٦-٢٠١٥م، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٥٩ صراغاً، منها ١٢ صراغاً استمرت لأكثر من ٨ سنوات، وأدى ذلك إلى أن ٤٠٪ من أعداد الموتى بسبب الحروب في العالم ونحو ٦٠٪ من المصابين كان من نصيب منطقتنا منذ بداية الألفية الأخيرة.

من ناحية أخرى فإن التكاليف الاقتصادية لا تقتصر على الدول التي تتأثر بالإرهاب بشكل مباشر، حيث أن ١٠ ملايين من المهاجرين المسجلين لدى المفوضية العليا للمهاجرين التابعة للأمم المتحدة نزحوا إلى الدول المجاورة، وشكلت نسبة المهاجرين ربع سكان لبنان، وعشرون سكان الأردن، مما تسبب في ضغوط على

وتعطي سوريا مثلاً صارخاً للاتجاهات التضخمية التي ارتفعت إلى أكثر من ٣٠٠٪ ما بين مارس ٢٠١١م، ومايو ٢٠١٥م، كما أن سعر الليرة السورية هبط إلى عشر قيمتها قبل الصراع، ويأتي ذلك من أن الاتجاهات التضخمية تشكل بطبعتها ضغوطاً على تخفيض قيمة العملات الوطنية، وحتى في حال تسعي الحكومات إلى مواجهة ذلك من خلال التدخل المباشر والمفرط وإصدار النظم أو فرض قيود على المعاملات الخارجية، فإن هذه الإجراءات تزيد الوضع تعقيداً، مما قد تضطر معه الحكومات في نهاية الأمر إلى تحريف سعر الصرف الأجنبي كما فعلت سوريا عام ٢٠١٢م، وكما حدث في مصر مؤخراً في نوفمبر ٢٠١٦م، وأدى إلى انخفاض قيمة الجنيه إلى أكثر من ٦٠٪ من قيمته عقب التحرير وحتى الآن.

ومما لا شك فيه أن تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى هذه المستويات يسفر عن تفاقم الاتجاهات التضخمية في الداخل، في الأجل القصير، بسبب ارتفاع نسبة الواردات من السلع الاستهلاكية النهائية والسلع الوسيطة، والسلع الرأسمالية، في مجمل الناتج المحلي الإجمالي، في حين يطول الوقت قبل أن تستجيب الصادرات الوطنية لآلية زيادة نسبتها في الطلب العالمي على المنتجات الوطنية بسبب تخفيض قيمة العملة المحلية، ومن ثم انخفاض سعر السلع المحلية المصدرة مقدرة بالعملات الأجنبية.

كما تتعرض المناطق المتاخمة للعراق لموجة من المهاجرين والنازحين دفعت بمعدلات التضخم للأرتفاع خاصة في مجال إيجارات المساكن، والمنتجات الغذائية التي يزيد الطلب عليها دونما زيادات مواطية في المعرض منها.

وعلى المستوى الكلي لدول المنطقة (MENA) فإن دراسة صندوق النقد الدولي IMF 2016 تؤكد أن الصراعات المسلحة والأحداث الإرهابية قد أثرتا سلباً على معدلات النمو الاقتصادي وعلى مستويات الأسعار (التضخم). وأن خسائر دول المنطقة فيما يتعلق بمعدل النمو الاقتصادي تبلغ ضعف نظيراتها في الدول الصاعدة والدول منخفضة الدخل.

كذلك الحال فيما يتعلق بمعدلات ارتفاع الأسعار حيث زادت الأسعار في دول المنطقة بمقدار ٢,٣ نقطة مئوية بالمقارنة بباقي الدول، التي زادت فيها مستويات الأسعار بمعدل ١,٣ نقطة مئوية نتيجة الصراعات المسلحة.

كذلك أدت طول فترة الصراعات والإرهاب في دول المنطقة إلى ارتفاع الخسائر الاقتصادية، وبعد ثلاث سنوات من الصراع خسرت دول المنطقة في المتوسط ما بين ٥ - ١٦ نقطة مئوية

والأصول الإنتاجية، والموارد البشرية، فالتنمية بطبعتها تحتاج إلى حد أدنى من الجهد التنموي ممثلاً في معدل الاستثمار أو التكوين الرأسمالي لا يقل عن ٣٠-٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى احتياجات رأس المال البشري في التعليم والرعاية الصحية، والتي لا تقل أهمية عن رأس المال المادي والتكوين الرأسمالي.

كما تتأثر جهود التنمية سلباً بسبب ارتفاع فاتورة الإنفاق العسكري في مواجهة ما يتربّب على الإرهاب من صراعات وحروب محلية، وما يتطلبه من حشد للدفاع عن استقرار البلاد والدفاع عن المواطنين، فالاقتصاد السوري مثلاً تعرض لتراجع حاد حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بعد مرور ٤ سنوات من الصراع إلى نصف ما كان عليه عام ٢٠١٠م، وخسرت اليمن ما بين ٣٥-٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٥م، وانخفض في ليبيا بنحو ٢٥٪ رغم اعتمادها على الصادرات البترولية.

وكما يشير البنك الدولي فإن تأثير عدم الاستقرار وأحداث الإرهاب في المنطقة كان واضحاً، ويعطي مثلاً للخسائر الاقتصادية في غزة والضفة الغربية حيث لم تتحسن الأوضاع المعيشية المتردية للسكان طيلة ٢٠ عاماً، في حين حققت باقي دول المنطقة معدلات نمو أقل مما كان متوقعاً، خلال نفس الفترة (World Bank) وهو ما يؤكد أن تأثير الإرهاب والصراعات المسلحة يختلف بحسب نوع الصراع وال فترة الزمنية وال نطاق الجغرافي للصراع.

• تفاقم الاتجاهات التضخمية

لا تقل الاتجاهات التضخمية تأثيراً على مستويات المعيشة والتنمية عن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، فالتضخم يؤثر سلباً على القوة الشرائية للدخول النقدية، ومن ثم على مستوى المعيشة، كما أنه يعيد توزيع الدخل والثروة لصالح الفئات ذات الدخول المتغيرة، ويضر بمستويات معيشة غالبية السكان من أصحاب الدخول التعاقدية كالأجور، و يؤثر سلباً على نمط تخصيص الموارد ويضر بمعدلات الأدخار والاستثمار.

ويتم تغذية الاتجاهات التضخمية وارتفاعات الأسعار نتيجة لزيادة الإنفاق العسكري الذي لا يضيف في الحقيقة الكثير للطاقات الإنتاجية، ولا يسفر عن زيادات في الناتج المحلي الإجمالي، ذلك أنه إما أن يمثل تصرفات من تيار الإنفاق المحلي إلى الخارج في شكل واردات الأسلحة والمعدات أو زيادة في الإنفاق على الاستهلاكي من جانب الحكومة، إضافة إلى تأثيره السلبي على معدلات الصرف الأجنبي وتدهور أسعار العملات الوطنية في مقابل العملات الأجنبية.

وقد أفادت التقارير الاقتصادية التي صدرت في عام ١٩٩٢م، بأن الخسائر المادية التي لحقت بالاقتصاد العربي نتيجة غزو العراق للكويت بلغت نحو ٦٢٠ مليار دولار، دون حساب الآثار البعيدة المدى.

وتسبّب الغزو العراقي في خسائر بشرية ومادية فادحة للكويت، وحسب الأرقام الرسمية الكويتية فإن الغزو أدى إلى مقتل ٥٧٠ شخصاً ونحو ٦٠٥ من "الأسرى والمفقودين"، وخلف خسائر وأضراراً هائلة تمتّلت في إشعال ٧٥٢ بئراً نفطية مما أنتج كوارث بيئية جسيمة وأوقف إنتاج النفط مدة طويلة. كما تشير سجلات حرب الخليج الثانية فقد دمر القصف الجوي لقوات التحالف مراافق البنية التحتية العراقية مثل المدارس والمعاهد والجامعات، ومراكم الاتصالات والبث الإذاعي والتلفزيوني، ومنشآت تكريّر وتوزيع النفط والموانئ، والجسور والسكك الحديدية، ومحطّات توليد الطاقة الكهربائية وتصفية المياه. ويبلغ عدد المنشآت الحكومية التي دمرت تدميراً كاماً ٨٢٢٠ منشأة، والمنشآت التي تضررت ضرراً جزئياً أكثر من ٢٠٠٠، إضافة إلى تدمير أو تضرر أكثر من ٢٠ ألف وحدة سكنية وتجارية أهلية.

وعلى مستوى دول المنطقة أدت هذه الصراعات إلى فقدان الثقة بسبب عدم توافر الأمان، سواء لأسباب موضوعية، أو حتى في صورة نفسية، ومن ناحية أخرى تؤدي ظروف عدم الاستقرار إلى الإضرار بالتكافل الاجتماعي، والتاثير سلباً على كفاءة وجودة المؤسسات والتي تؤدي معها إلى تعقيد عملية اتخاذ القرارات.

تأثير الأوضاع الاقتصادية بأحداث الإرهاب والصراعات المسلحة من خلال أربع قنوات أساسية هي:

- الخسائر البشرية والهجرة

تؤثر الخسائر في البشر على الأوضاع الاقتصادية بما لها من تأثير قوي على القدرات الإنتاجية وتخفيض الموارد والتأثير السلبي على الإنتاجية، وما تؤدي إليه من نقص في الموارد المخصصة لأغراض التنمية، لحساب مجهودات المن والدفاع، خاصة وأن جانباً كبيراً من المهاجرين أو النازحين والقتلى من العمالة الماهرة مما يضعف من قوة العمل وبشكل استفزازي للعقول.

من ناحية أخرى فإن الصراعات المحلية والإقليمية تقلل من القدرات البشرية أو رأس المال البشري فضلاً نشر الفقر، حيث تتدحر مستويات التعليم والرعاية الصحية، وتزداد خطورة هذه الآثار السلبية مع طول فترة عدم الاستقرار.

في معدل النمو الاقتصادي بالمقارنة بخسارة تبلغ ما بين ٦-٤ نقطة مئوية على المستوى العالمي بسبب طول فترة الصراع وعدم الاستقرار.

● التأثير السلبي على الدول المجاورة

لا يقتصر الأثر الاقتصادي للإرهاب في المنطقة على دول بعينها، ولا تختص به الدول التي تعيش صراعات مسلحة، كما هو الحال في سوريا واليمن والعراق ولبنان، فقد تعرضت الكثير من دول المنطقة لأحداث إرهابية متعددة شملت السعودية، والبحرين، ومصر، وتونس والصومال.

وقد تأثرت دول مثل الأردن ولبنان بشكل غير مباشر نتيجة الجوار المباشر لكل من العراق وسوريا، اللتان تشهدان صراعات مسلحة، ومواجهات مباشرة مع الإرهاب، ومع المنظمات الإرهابية، حيث شهد معدل النمو الاقتصادي في البلدين انخفاضاً بما لا يقل عن درجة واحدة مئوية.

ولا يقتصر الأمر على المناطق المتاخمة لدول المنطقة التي تشهد صراعات مسلحة، وتفرز نزوحًا سكانياً واسعًا، بل إن دولة مثل مصر تعرضت لضغوطات من هذا النوع نتيجة الهجرة

الواسعة من العراقيين إبان حرب تحرير الكويت، أو ما عرفت بحرب الخليج الثانية ١٩٩١م، كما أن الأمر كان جلياً مع هجرة السوريين عقب الصراع والأحداث الأخيرة، حيث تضفت هذه الأعداد بشدة على إيجارات المساكن وأسعار المنتجات الغذائية، فضلاً عن المزاحمات على فرص العمل والأعمال في القطاعات غير النظامية.

كما تعرضت لبنان لنفس الآثار، وتراجع معدل النمو الاقتصادي فيها إلى مستويات متدينة عقب أحداث الريع العربي، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي ٢٠١٢م ٢٪، ٢٠١٣م ٢٪، ٢٠١٤م ٢٪، ٢٠١٥م ٢٪، ٢٠١٦م ٢٪، ٢٠١٧م ٢٪، فضلاً عن ارتفاع أسعار المساكن والمواد الغذائية.

كيف تحدث الخسائر الاقتصادية نتيجة الصراعات المسلحة

تؤثر أحداث الصراعات المسلحة والأحداث الإرهابية على معدلات النمو الاقتصادي بشكل مباشر نتيجة تأثيرها السلبي على تخفيض الموارد المتاحة، بشرية كانت أو طبيعية، أو أصول إنتاجية، كما تؤثر على مستويات التكوين الرأسمالي بشقيه المادي (الأصول المادية الإنتاجية من مكائن وآلات ومعدات وتجهيزات)، والبشري (التعليم والتدريب والرعاية الصحية)، فضلاً عن الإنتاجية الكلية للعناصر.

خسارة الاقتصاد السوري بلغت ١٣٧,٧ مليون دولار أو ما يعادل ٢٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي قبل الحرب

• تدمير جاب من رأس المال المادي وعناصر البنية التحتية تؤدي الصراعات وعدم الاستقرار إلى التأثير سلبياً على رأس المال المادي وعناصر البنية الأساسية وتضرر بالإنتاج والتجارة، وذلك من خلال ما تحدثه الصراعات والنزاعات العسكرية والأعمال الإرهابية من تدمير للمنشآت والصناعات والأسواق والبنية التحتية.

ويقدر المركز السوري لأبحاث السياسات تكافة الخسارة في رأس المال المادي والأصول الإنتاجية التي لحقت بالاقتصاد السوري نتيجة الصراع المسلح بها، بنحو ١٣٧,٧ مليون دولار (أو ما يعادل ٢٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي قبل الحرب)، سواء بسبب التدمير الكلي أو الجزئي للأصول الإنتاجية القائمة، أو الأصول العاطلة أو خسائر استثمارية.

كما يقدر خبراء صندوق النقد الدولي بناء على وسائل الإعلام خسائر اليمن منذ اندلاع الصراع بها في أوائل عام ٢٠١٥، بما يزيد عن ٢٠ بليون دولار.

وتؤثر عمليات تدمير الأصول الإنتاجية، بشكل مباشر، على القدرات الإنتاجية والتجارة، ففي ليبيا انخفض إنتاج النفط إلى ربع طاقته الإنتاجية، بسبب انفجارات أنابيب النفط، وإغلاق الكثير من منصات التصدير والموانئ، وكان من نتيجة ذلك تزايد العجز في الميزان الجاري إلى ٤٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٥، بعد أن كان يحقق فائض يزيد عن ١٣,٥٪ عام ٢٠١٣م، هذا في حين توقف إنتاج النفط في اليمن تماماً بدءاً من مارس ٢٠١٥م.

كما توفر نتائج حرب الخليج الثانية أدلة قوية على الآثار التدميرية للحروب في المنطقة، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي في العراق إلى ما يزيد على ثلث المستوي الذي بلغه قبل عام ١٩٩١م، وتدمير البنية التحتية الاقتصادية والصناعية للعراق بواسطة القصف الأميركي البريطاني المستمر حتى بعد انتهاء الحرب، وموت أكثر من مليون طفل عراقي دون سن الخامسة نتيجة سوء التغذية وضعف الخدمات الصحية التيخلفها الهجوم العسكري والحاصار المستمر.

• إضعاف الثقة وعدم الأمان في المجتمع مما يزيد من أخطار الاستثمارات ويزيد من تكلفة الأعمال

تؤثر الأعمال الإرهابية والصراعات المحلية على الشعور بعدم الأمان وتقلل من درجة الثقة في الأعمال، وهو ما كان واضحاً

وتطبي سوريا مثلاً صارخاً على ذلك حيث ارتفعت نسبة البطالة من ٤٪ عام ٢٠١٠م، إلى ٥٠٪ عام ٢٠١٣م، وزادت نسبة التسرب من التعليم بشكل كبير إلى ٥٢٪، كما تراجعت الأحوال الصحية كثيراً، كما يتضح من تراجع سنوات العمر المتوقع عند الميلاد من ٧٦ عام قبل الصراع إلى ٥٦ عاماً في ٢٠١٤م.

وفي اليمن التي تعاني أساساً من حدة الفقر، ارتفع معدل الفقر بين السكان من ٥٠٪ قبل اندلاع الصراع وأخر ٤٢٠١٤م، ومطلع ٢٠١٥، إلى ٨٠٪ من السكان، أصبحوا في حاجة إلى مساعدات إنسانية، كما تشير تقديرات الأمم المتحدة، وارتفاع معدل الفقر في العراق من ١٩,٨٪ عام ٢٠١٢م، إلى ٢٢٪ عام ٢٠١٤م.

وتؤثر ظاهرة النزوح والهجرة على الأوضاع الاقتصادية سواء بالنسبة لدول المهاجر أو بالنسبة للمهاجرين، الذين يجدون أنفسهم دون مأوى، وبدون ممتلكات، ويتحولون إلى معاليين في حاجة إلى إعالة كاملة، نتيجة القيود المفروضة على تحركاتهم، وصعوبة الحصول على فرصة عمل، وعدم سهولة الحصول على الخدمات الصحية أو التعليم، فضلاً عن التأثيرات السلبية على قدراتهم العملية وإنجازهم، ففي الأردن مثلاً يوجد ٦٠٠٠٠ سوري يعملون بشكل غير قانوني، بالمقارنة بنحو ١٦٠٠٠ ألف يعملون في أعمال رسمية أو في الاقتصاد الرسمي وذلك عام ٢٠١٤م.

أما من حيث التأثير على الدول المضيفة للمهاجرين فإن أبعادها الاقتصادية كانت مؤثرة في المنطقة بشكل كبير عن باقي مناطق العالم التي شهدت صراعات مماثلة، فعلى عكس التجربة الأوروبية، نلاحظ أن التجربة اللبنانية تشير إلى ارتفاع العمالة غير الرسمية بين المهاجرين، مما أدى إلى انخفاض الأجور وقلة فرص العمل للسكان الأصليين، وانخفاض مساهمتهم في قوة العمل. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الحرب في سوريا قد أدت إلى الدفع بنحو ١٧٠٠٠ سوري إلى مصيدة الفقر، في حين دفعت الحرب بالفقراء أصلاً إلى مستويات أعلى من الفقر المدقع والمعوز world bank 2015

كما تؤدي الهجرة إلى الضغط على الخدمات الاجتماعية خاصة التعليم والصحة والتي قد لا تكون كافية في الأصل لاحتياجات السكان، فبينما نجحت لبنان في استيعاب نحو نصف الأطفال السوريين المهاجرين في مدارسها الحكومية، إلا أن ذلك كان على حساب ارتفاع كثافة الأطفال في الفصول الدراسية، إضافة إلى عدم التدريب المناسب للمدرسين، مما أثر سلباً على جودة العملية التعليمية.



ارتفاع معدل الفقر في اليمن من ٥٠٪ قبل الانقلاب إلى ٨٠٪ والخسارة ٢٠ مليار دولار وارتفاع الفقر في العراق إلى ٣٣٪ عام ٢٠١٤

وقد سجلت استطلاعات الرأي في الأردن تزايد اتجاهات المعارضة السياسية في المناطق التي اكتظت بالهارجين وانتشرت فيها البطالة، وحدث نفس الشيء في بلدان أخرى مثل مصر ولبنان وتونس.

من ناحية أخرى تشير استطلاعات الرأي مثل مسح القيم العالمية التي أشارت إلى أن درجة الثقة بين أفراد المجتمع والتي تمثل مؤشرًا على التضامن المجتمعي قد تدهورت في دول المنطقة بسبب عدم الاستقرار وعدم الشعور بالأمان، وكما تشير نتائج الاستطلاع فإن نصيب المستجيبون المواقفون على أنه يمكن الوثوق في معظم الناس قد هبطت من ٤٦٪ إلى ٣٠٪ في العراق، ومن ٢٧٪ إلى ١٣٪ في الأردن خلال فترات المقارنة (١٩٩٩-٢٠٠٤) وال فترة (٢٠٠٩-٢٠١٤).

وتؤدي هذه التأثيرات إلى تكبيل عمليات التحول الاقتصادي والإصلاح السياسي مما يزيد من أمد الصراع ويفدنه، نتيجة حدة الانقسامات في المجتمع، وضعف دور الحكومات في إنفاذ القوانين، وضمان حقوق الملكية، التي تمثل عناصر أساسية في بيئة العمل المواتية للتنمية الاقتصادية.

* أستاذ الاقتصاد - جامعة المنوفية - مصر - المستشار الاقتصادي
بجامعة إمارة عبد العزيز - السعودية سابقاً

ليس فقط في سوريا والعرق بل في مصر وتونس، حيث تزايدت الجرائم عن معدلها المعتمد، مع سعي الحكومات لفرض سيطرتها على أرضيها ومراقبة حدودها، مما يرفع من تكفة الأعمال و يؤثر سلباً على معدلات الاستثمار والتشغيل والإنتاج.

من ناحية أخرى ليس من الصعب إدراك التأثير السلبي لعدم الاستقرار على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول المنطقة، حيث توقفت تلك الاستثمارات تماماً عن سوريا، وتعاني مصر من تراجع حاد في تلك الاستثمارات. كما تؤثر الأعمال الإرهابية على مخاطر الاستثمار وتراجع المدخرات وعدم استقرار أسواق الأصول المالية، وهجرة رؤوس الأموال الوطنية للخارج، ومما لا شك فيه إن تدهور الأوضاع المالية يدفع الأوضاع الاقتصادية إلى التراجع ويفقد النظام المالي فاعليته في أداء دوره ك وسيط يحشد المدخرات ويعتها للاستثمار.

- التأثير سلباً على التضامن الاجتماعي وكفاءة مؤسسات الدولة، وإضعاف النظم.

تؤدي الصراعات المسلحة وأحداث العنف إلى إحداث انقسامات اجتماعية واقتصادية، وتعمق من تقואط الدخول وتعدد الاتجاهات السياسية والعرقية، وقد كان ذلك واضحاً في العراق واليمن وسوريا، حيث انقسمت هذه البلدان إلى مناطق نفوذاً على أساس عرقية، أو بين مواليين ومعارضين.

دحلان يلتقي مع حماس في معاداة عباس ويختلف معها

تفاهمات القاهرة ومستقبل علاقة حماس - دحلان: المصالح والحلول

تدهور الأوضاع المعيشية في قطاع غزة، ومكابرة حركة حماس وعدم اعترافها بخطئها وعدم وجود مؤشرات على إمكانية تخليها عن السلطة، وعجز وارتكاب السلطة وعدم وضوح الهدف من إجراءاتها المالية العقابية لقطاع غزة وهي القرارات التي أدت من حيث يدرى متذمدوها أو لا يدرؤن إلى الدفع نحو الانفصال عن غزة... كل ذلك يطرح تساؤلات كبيرة حول مستقبل قطاع غزة ومصير القضية الفلسطينية بشكل عام.

د. إبراهيم أبراش

بل هي المفاضلة بين أي من المحورين قادر على الحفاظ على سلطة حماس في قطاع غزة وفك الحصار المفروض عليها وعلى القطاع. لذا فإن لكل طرف أهدافاً سياسية تراوته دون الإصلاح عنها جميعاً، ونعتقد أن كل طرف يعرف النوايا الحقيقية للأخر ولكنه يغامر بتجربة يأمل أن يتحقق من خلالها بعض المكاسب أو على الأقل تقليل خسائره المتوقعة.

حركة حماس تسعى من خلال تقربها من محمد دحلان ومصر لتحقيق عدة أهداف:

- ١- إطالة عمر سلطتها في قطاع غزة قدر الإمكان.
- ٢- الانحناء لعاصفة اتهامها بالإرهاب.
- ٣- كسب الوقت والمناورة مع طريق المعادلة الإقليمية الجديدة (محور قطر وحلفاؤها، وال سعودية وحلفاؤها) لحين اتضاح مَن سيتم حسم الخلاف.
- ٤- إضعاف حركة فتح وتعزيز الخلافات داخلها.
- ٥- إضعاف الرئيس أبو مازن بصفته التمثيلية الجامعية، وحماس تسعى لمنافسته على التمثيل الفلسطيني.
- ٦- محاولة كسب رضا مصر كمنفذ وحيد لحركة حماس على العالم الخارجي مقابل إجراءات أمنية حدودية.
- ٧- محاولة تخفيف حالة الاحتقان في قطاع غزة من خلال تسهيل الحالة المعيشية ولو على مستوى الكهرباء والماء أو من خلال أموال إماراتية عبر محمد دحلان، حتى لا ينفجر السكان في وجه حماس.

لا نسقط نهائياً حسن النية عند الأطراف الثلاثة وخصوصاً بشأن التخفيف من معاناة قطاع غزة، ولكن، ولأن قطاع غزة ليس فلسطين بل جزءاً من فلسطين، ولأن فلسطين عنوان معروف وهو منظمة التحرير ورؤيسها، ولأن السياسة ليست منظومة أخلاقية وإنسانية بل منظومة مصالح وموازين قوى وصراع على السلطة، ولأن تفاهمات حماس - دحلان - مصر لا تتواءس على أية أرضية استراتيجية ولا على الثقة المتبادلة ولا على توافق وطني فلسطيني، بل محاولة من كل طرف لتحقيق أهدافه الخاصة التي هي في المحصلة متعارضة كلياً مع بعضها البعض، لكل ذلك فإن هذه التفاهمات أقرب للمسكبات وبيع الوهم مما هي حلول جذرية، والخشية من المنزلقات السياسية الخطيرة التي قد تترتب بقصد أو بدون قصد عن هذه التفاهمات، كانفصال قطاع غزة نهائياً عن السلطة ومنظمة التحرير، ودخول قطاع غزة في فوضى الفتنة وال الحرب الأهلية وضرب الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

توجه حركة حماس نحو دحلان بدلاً من الرئيس أبو مازن لا يعود لأسباب لها علاقة بالبرنامج والرؤية السياسية، فمحمد دحلان ليس أقرب من الرئيس أبو مازن لحماس فيما يتعلق ببرنامج المقاومة، كما أنه ليس أقل شهادة للسلطة وحكم غزة من الرئيس أبو مازن. كما أن مراوحة حركة حماس وت:red ما بين محور (مصر، السعودية، الإمارات، البحرين) ومحور قطر، تركيا، إيران) لا يعود لاعتبارات سياسية وأيديولوجية،

تفاهمات حماس - دحلان ليست على أرضية استراتيجية أو ثقة متبادلة أو توافق وطني بل لتحقيق أهداف خاصة متعارضة في المحصلة

٥- الرد على اتهام مصر بأنها تحاصر قطاع غزة.

٦- تأمل مصر لاحقاً الاستفادة اقتصادياً من علاقتها مع قطاع غزة.

٧- لا نستبعد أن مصر تهيئ الأوضاع في قطاع غزة ليكون جزءاً من تسوية سياسية قادمة أو ما تسمى بالصفقة الكبرى.

لا نريد أن نبدد الفرحة والأمل عند البعض ولو على مستوى تحسين طفيف لحالة الحصار - وقد رأينا كيف تبدلت الفرحة بدخول السولار المصري سريعاً حيث تفاقمت مشكلة الكهرباء بدلاً من حلها وغاب أي حديث عن فتح معبر رفح - كما لا نروم ترويج اليأس أو التشكيك بأحد فحركه حماس جزء من الشعب الفلسطيني وفصيل فلسطيني من حقه المشاركة في الحياة السياسية، ومحمد دحلان عضو مجلس تشريعي منتخب وله حضوره في قطاع غزة، ومصر دولة كبيرة وجارة ومن حقها الحفاظ على أنها القومي.

كان من الممكن إيجاد حلول لمشاكل قطاع غزة حتى في ظل واقع الانقسام لو أن التفاهمات حول حل مشاكل غزة كانت في الإطار الوطني الشامل، لو حدث ذلك لكان قطاع غزة المكان المناسب لاحتضان كل المؤسسات الوطنية وخصوصاً منظمة التحرير، والمكان الأكثر تأهيلاً لاستهاض المشروع الوطني والحفاظ على الهوية والثقافة الوطنية.

ولكن ولأن الأمور تسير خارج الوفاق الوطني والتواافق العربي، فإن ما نخشاه أن التفاهمات الأخيرة بين حماس ودحلان لا تشكل مخرجاً ناجحاً أو وطنياً، وقد تؤدي لفصل قطاع غزة نهائياً واستعمال فتنة ومواجهات حتى بين أطراف تفاهمات القاهرة، وستتجوّج إسرائيل هذه الفوضى في حال قررت إنهاء وجود السلطة في الضفة الغربية أو إقدامها على ضم الضفة أو أجزاء كبيرة منها، بحيث يبقى قطاع غزة هو الجزء الوحيد المتاح للفلسطينيين ليحكموه، وقد يصبح قطاع غزة بحدوده الحالة أو الموسعة جزءاً من تسوية (الصفقة الكبرى) التي يجري الحديث حولها.

أما محمد دحلان فإنه وإن كان يلتقي مع حركة حماس في معاواد الرئيس أبو مازن وفي بعض القضايا التقسيمية، إلا أنه يختلف معها استراتيجياً، مما يجعل شهر عسل زواج المتعة بين الطرفين قصير جداً - هذا إن حدث زواج أصلاً - وذلك للأسباب التالية:

١- التاريخ الدموي بين الطرفين أثناء الانقلاب ١٤ يوليو ٢٠٠٧م، وما قبله وما بعده.

٢- الخلاف السياسي الاستراتيجي حيث محمد دحلان من مدرسة التسوية السياسية ومن جماعة أوسلو ولا يؤمن بالحل العسكري مع إسرائيل، بينما حماس تقول بأنها حركة مقاومة وتؤمن بالعمل الجاهادي، وتعلن رفضها الاعتراف بإسرائيل أو التفاوض معها.

٣- محمد دحلان معارض للإسلام السياسي بل هو أهم مهندسي سياسة مواجهة الجماعات الإسلامية على مستوى الإقليم وليس في فلسطين فقط، بينما حركة حماس حركة إسلام سياسي حتى وإن أعلنت ذلك ارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين.

٤- محمد دحلان يريد السلطة في غزة ويسعى لها، بل إنه كان على علم بمشروع فصل قطاع غزة ودولنته، وكان يأمل أن يكون رئيساً له قبل إسناد الأمر لحركة حماس. لذا فإن حركة حماس لن تتنازل بسهولة لمحمد دحلان عن السلطة.

٥- يريد محمد دحلان بدوره توظيف حركة حماس لإضعاف الرئيس أبو مازن ولسيطرة على تنظيم فتح في قطاع غزة، وربما ما هو أبعد من ذلك.

أما بالنسبة لمصر فإن دوافعها وأهدافها ذات طبيعة مختلفة، ويمكن تلخيصها كما يلي:

١- الأمن القومي والوضع الأمني وخصوصاً في سيناء له الأسبقية على أي اعتبارات أخرى، ومصر تريد تأمين جبهتها مع قطاع غزة بغض النظر عن الجهة الحاكمة في القطاع.

٢- ترى مصر أن مسؤولية سياسية وقانونية وأخلاقية تقع عليها تجاه قطاع غزة، وخصوصاً إذا ما انفصل القطاع عن الضفة وإسرائيل وفشل خيار حل الدولتين.

٣- التقارب من حماس قد يشجع الأخيرة على مزيد من ذلك ارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين أهم الخصوم السياسيين للنظام.

٤- محاولة مصر ومعها محور السعودية سحب حركة حماس من محور قطر إيران تركيا، وتجريد هذا المحور وخصوصاً قطر من ورقة القضية الفلسطينية والدفاع عن المقاومة.

الوصول إلى بحر العرب عبر الأراضي اليمنية أحد البدائل الاستراتيجية للمضيق

كيف تعاملت الجغرافيا السياسية مع تهديدات إيران بغلق مضيق هرمز؟

الجغرافيا السياسية هي معناها البسيط "علم سياسة الأرض"، أي دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة، ودراسة تأثير الجغرافيا (الخصائص الطبيعية والبشرية) في السياسة، فالجغرافيا السياسية تدرس الإمكانيات الجغرافية المتاحة للدولة. إذن هي علاقة الأرض والاققون عليها والتدخل بينهما، مثلاً كان قرار إنشاء جسر الملك فهد بين السعودية والبحرين، وشق قناة السويس سياسياً في المقام الأول ترتب عليه تغير في المكان والطبيعة الجغرافية للمنطقة، وتتأثرهما على أحوال البلاد والعباد .. ومن ثم استطاعت الجغرافيا السياسية في تفسير حركة التاريخ، فهي المكون الذي أوجد التأثير التبادلي بين الجغرافيا والسياسة، من خلال ثلاثة مصادر رئيسية ذات عمق سياسي واقتصادي هي:

رضا محمد العراقي

خاصة تلك الأفكار التي صاغت نظرية "قلب الأرض" : إن من يسيطر على شرق أوروبا يسيطر على العالم، والتي تبأت بانتقال السيطرة على العالم من القوى البحرية "إنجلترا وفرنسا" إلى القوى البرية "ألمانيا والاتحاد السوفيتي".

ساهم في ذلك إنشاء المدرسة الجيوسياسية بميونخ، والتي روجت الأفكار الجيوسياسية بعضوية الدولة وضرورة زحزحة حدودها لتشمل أراضٍ تتناسب مع متطلباتها الجغرافية وتحقق ضم الأرضي التي يقطنها الجنس الآري، في ظل تامي أفكار القومية الشيفونية المصحوبة بأغراض التوسيع العسكري للحزب النازي. ومن ثم صار مفهوم الجيوپوليتیک بعد الحرب العالمية الثانية مصحوبًا بالتوظيف السياسي للجغرافيا السياسية، ووصل الأمر في بعض الدول إلى منع تدريسها في جامعتهم؛ باعتبارهما علمين مشبوهين يسعian إلى بذر العداء ويكرسان الأطماع القومية.

وانضم الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية للدول التي منعت تدريسها في جامعته: استناداً إلى أن الجغرافيا السياسية في ألمانيا جلبت الكوارث على القارة الأوروبية والعالم بأسره. بعد تاريخ طويل من السمعة السيئة لها بسبب اطماعها الاستعمارية من خلال اعتمادها على الدور المحوري لجمع المعلومات الجغرافية عن الشعوب المجاورة وتدعيم رحلات علمية

أولاً: الصراع من أجل السيطرة على الموارد ثانياً: الصراع والاقتتال من أجل السيطرة على المناطق الجغرافية وثالثاً: الصراع والاقتتال من أجل الهيمنة الأيديولوجية والعرقية والوطنية .

في هذا الصدد يشير التاريخ إلى أن أثينا كانت واحدة من بين الإمبراطوريات البحرية ذات التأثير السياسي الواسع النطاق بما تمتت به من جغرافيا، كما أن إسبرطة كانت تعد بمثابة قوة برية سياسية بحكم طبيعتها الجغرافية التي تتمت بها، بالإضافة إلى ذلك فإن الجزيرة البريطانية كانت تتمتع بحرية كاملة للملاحة في بحار العالم بأسره؛ الأمر الذي ساهم في جعلها قوة مؤثرة سياسياً على ما حولها .

التطور الطبيعي للجغرافيا السياسية:

فقد كرس الجغرافيون والسياسيون الألمان بعد دخولها حربين عالميتين جهودهم للخروج بوطنهم من محنته، كان من نتيجته صدور دورية علمية "المجلة الجيوسياسية" رفعت شعاراً : لا بد أن يفكر رجل الشارع جغرافياً وأن يفك الساسة جيوبوليتكياً. وذلك بعد الكم الهائل من المعلومات الجغرافية "المغلوطة" التي قدمت للشعب الألماني عن دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي،

وتتجارية كبرى لدول الخليج العربي بصفة خاصة ودول الشرق الأوسط بصفة عامة، بل يعد الرئة التي تتنفس من خلالها دول الخليج، ومنفذ بحري لعدة دول وهي "العراق - الكويت - البحرين - قطر - الإمارات العربية".

إذ يقع مضيق هرمز في منطقة الخليج العربي فاصلًا ما بين مياه الخليج العربي من جهة ومياه خليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى، وتطل عليه من الشمال إيران ومن الجنوب سلطنة عمان التي تشرف على حركة الملاحة البحرية فيه باعتبار أن ممر السفن يأتي ضمن مياهها الإقليمية، ويضم مضيق عدداً من الجزر الصغيرة غير المأهولة ويبلغ عرضه ٥٠ كم وعمقه ٦٠ م فقط، ويبلغ عرض ممرى الدخول والخروج فيه ميلين بحريين، ومع اكتشاف النفط ازدادت أهمية مضيق الاقتصادي نظراً لاحتياطي النفط الكبير بالمنطقة العربية واستيراد الخدمات والتكنولوجيا، فالمضيق ينطلق منه أكبر مستودع بترولي في العالم، إذ تعبّر منه من بين ٢٠ إلى ٣٠ ناقلة نفط يومياً بمعدل ناقلة نفط كل ٦ دقائق في ساعات الذروة محملة بنحو ٤٠٪ من النفط المنقول بحراً على مستوى العالم، كذلك تمرّ عبره ٢٢٪ من الحبوب وخام الحديد والأسمدة.

عصر غلق مضيق والبحث عن بدائل استراتيجية

فالمضيق كما رأينا له أبعاد الجغرافية والاستراتيجية على المنطقة العربية، وفي حال إذا ما تم غلقه فسيترك انعكاسات سلبية تؤثر بشكل كبير على اقتصاديات دول المنطقة .. وزادت من خطورة الأمر التهديدات الإيرانية بغلق مضيق كلما تعرضت علاقاتها بالتوتر مع الدول الكبرى، وهو ما دفع دول الخليج التفكير ملياً في البحث عن بدائل جديدة لنقل هذه الصادرات، واقتربت أفكار ومشروعات بديلة، دخل بعضها حيز التنفيذ مثل لجوئها إلى تصدير النفط والغاز الطبيعي عبر خطوط أنابيب. ثم توسيع الاقتراحات وتتوسع كشق قناة مائية على غرار قناة السويس تربط بين الخليج العربي وخليج عمان، وتقوم عند أقرب نقطة بين شبه الجزيرة العمانية الممتدة في مضيق هرمز، وبين العمانية بين شبه الجزيرة العمانية الممتدة في مضيق هرمز، وبين خطى عرض ٢٦ شمالاً وطول ٥٦ شرقاً، لتسهيل التبادل التجاري لدول الخليج التي ليس لها منفذ بحري سوى الخليج العربي. هذه المقترنات وذاك السعي من دول الخليج في وجود بدائل مضيق هرمز للأسف كانت تؤخذ بشكل فردي وغابت عن الجماعية، رغم أن الحاجة لوجودها ملحة في تأميم تيسير مصدر دخلها من نفط وغاز وسلع، ومن ثم بات عليها أن تفك تكتيكيًّا واستراتيجيًّا لتحييد ورقة مضيق هرمز التي لطالما لوحظ بها إيران كلما مرت بضيق، أو بسبب تدخلاتها حالياً في شؤون دول

تقدّم أبحاثاً في ميادين شتى لخدمة التوسّع، حتى أقوال شمس الإمبراطورية الفيцيرية في ١٩١٧م.

عصر ما بعد الجغرافيا السياسية التقليدية:

إذا قبلنا بأن الجغرافيا السياسية تعني سياسة المكان والجيوبوليتجية تعني إستراتيجية المكان. وإذا كانت النظرة الجيوبوليتجية لدى الدول تتعلق بقدرتها على أن تكون لاعباً فعالاً في أوسع مساحة ممكنة من الكورة الأرضية، وإذا كانت النظرة للجيوبوليتجية تعني عقريبة إدراك الخصائص المكانية لاستخدامها لمختلف الأهداف العسكرية والسياسية والاقتصادية بهدف السيطرة وتحقيق المكاسب، فإن التطور الطبيعي للتكنولوجيا في مجال الاتصالات والتسليح العسكري والمعدات جعلت هذه المعطيات من مخلفات الماضي ولم يعد لها تأثيراتها الفعالة في الوقت الراهن، فقد ظهر على المسرح الدولي فوهة عالمية جديدة بفكر جديد بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية كأكبر قوة عالمية وهي "الحدود الشفافة"، فالولايات المتحدة أدركت أن تأثيرها وهيمتها الاقتصادية والعسكرية لا يتطلب بالضرورة حدود خرائطية لها. أو ما يسميه تايلور أشهر باحثي الجغرافيا السياسية "جغرافية السيطرة من دون إمبراطورية" بعدها عاشت الأخيرة حتى الحرب العالمية الثانية في عزلة جغرافية اختارتها لنفسها. هذا التطور وضع العالم بأسره في "المجال الحيوي" للولايات المتحدة بلا مواجهة ميدانية، بعيداً عن الأطر التقليدية للنمو العضوي للدولة وتجسيداً لتطوير الجغرافيا السياسية والأفكار الجيوبوليتجية. وفي نفس الوقت تدفع الولايات المتحدة في هذا المجال الحيوي دون حاجة ضرورية لتوسيع الحدود بمبيعات أسلحتها وتحصل شركاتها على أفضل فرص "إعادة الإعمار" وحقوق التقسيب عن الشروات. هذا الأمر دفع الزعيم الروسي فلاديمير بوتين أن يعبر عن هذا الوضع قبل سنوات بقوله إن الوضع الجيوبوليتجي في العالم معقد للغاية، وميزان القوى الدولية مختل، ولم يتم بعد بناء هيكل جديد للأمن الدولي.

التحكم بالمرارات والمضايق:

السيطرة على الشواطئ والأنهار والمرارات والمعابر والجبال والمضايق مثل مضيق هرمز وجبل طارق والقنوات مثل قناة السويس وقناة بنما وعلى الطرق المؤدية إلى الهند وعلى المحيطات كان هدفاً للدول التي تحلم بتكوين إمبراطورية، ولبيان حول أهمية تطور الجغرافيا السياسية سنأخذ مضيق هرمز مثلاً لما يمكن أن يؤثر في سياسات دول المنطقة السياسية والاقتصادية والجغرافية، باعتباره أهم أحد المرارات المائية في العالم وأكثرها حركة للسفن، وكأهمية استراتيجية واقتصادية

وأحد البدائل الاستراتيجية لدول الخليج تشييط خط أنابيب «حبشان الفجيرة» لنقل صادراتها النفطية وغيرها من المواد، والذي يربط بين إمارة أبوظبي وميناء الفجيرة، بامتداد ٢٧٠ كيلومترًا، ونقل ٧٠٪ من إنتاج الإمارات عن طريقه.. فالموقع الاستراتيجي للميناء على خليج عُمان والمطل على بحر العرب، يمكنه أن يكون مساراً لنقل النفط ويزيد من أهمية الميناء أن منشآت التخزين في إمارة الفجيرة تستوعب نحو ٧ ملايين متر مكعب من النفط الخام.

ومن البدائل خط الخليج «الكويت الفجيرة» الذي يبلغ طول المسافة بين الكويت والالفجيرة نحو ٤٨٠ كم، وإنشاء خط أنابيب بين إماراتي الشارقة والالفجيرة بطول ١٠٠ كم، يمكن من خلاله نقل البترول بالسفن من موانئ الدول المصدرة إلى إمارة الشارقة حيث يتم تفريغه ونقله عبر الأنابيب إلى ساحل إمارة الفجيرة على خليج عُمان، ومن ثم تحويله بالسفن مرة أخرى إلى جهة، أو شق قناة بين هاتين الإمارتين وإلى الشمال منها حيث المسافة تكون أقصر إذا كانت سمحت التضاريس بذلك.

من المهم الأشارة هنا إلى أن المملكة العربية السعودية كانت في مقدمة الدول الخليجية التي اهتمت بتوفير بدائل استراتيجية لنقل نفطها بعيداً عن هرمز، على الرغم من تعدد موانئها البحرية شرقاً وغرباً مقارنة بالدول الخليجية الأخرى، بدأت مبكراً جداً عندما وجه الملك عبد العزيز آل سعود - طيب الله ثراه - بإنشاء «خط التابلين» الذي يربط المنطقة الشرقية من المملكة بساحل البحر الأبيض المتوسط في مدينة صيدا اللبنانيّة، مروراً بالأراضي السوريّة وانتهى العمل عام ١٩٥٠، وظل يعمل حتى عام ١٩٦٧م، عندما قامت إسرائيل باحتلال مرتفعات الجولان السورية.

كما قامت المملكة خلال الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٢م، بإنشاء خط أنابيب «شرق غرب»، اللذين يربطان المنطقة الشرقية بمدينة ينبع على ساحل البحر الأحمر بطول ١٢٠٠ كلم، وقد أحدهما لنقل الزيت الخام والآخر لنقل الغاز المسال، وتمت توسيعة هذين الخطين عام ١٩٩٢م، بعد حرب تحرير الكويت لتبلغ الطاقة الاستيعابية لهما ٤٥ مليون برميل يومياً، وبلغت الطاقة التخزنية في مدينة ينبع ما يقارب ١٢,٥ مليون برميل في اليوم، بالإضافة إلى القدرة على تخزين وتصدير الغاز المسال.

في هذا السياق كشف رئيس مركز "القرن العربي للدراسات" في الرياض سعد بن عمر، عن اعتزام السعودية إنشاء مشروع

المنطقة، وأزعم آن أوان تحديد تلك الورقة نهائياً قد جاء بقوه وفرضته إيقاعات المنطقة وتراثاتها العسكرية، وهذا يتطلب عملاً دولياً وليس خليجياً فقط، بدءاً من آسيا التي تستورد ٩٠ في المئة من احتياجات الطاقة من منطقة الخليج، مروراً بأوروبا التي تستورد ٧٥ في المئة وإنتها بالولايات المتحدة التي تستورد ٢٢ في المئة من احتياجاتها من النفط، لمشاركة جميعاً في تعزيز إيجاد بدائل فورية وناجحة لمضيق هرمز.

البدائل الاستراتيجية:

فالبدائل الاستراتيجية كثيرة ومتعددة منها الوصول إلى بحر العرب عبر الأراضي اليمنية، من خلال مد أنابيب لنقل النفط من حقل الشيبة في الربع الحالي وغيره من الحقول إلى ساحل بحر العرب عبر الأراضي العمانيّة والإماراتيّة، على أن تستفيد تلك الدول في المقابل من خط أنابيب شرق غرب السعودي الذي ينقل صادرات تلك الدول البترولية إلى ساحل البحر الأحمر، أو قيام الخطوط الملاحية العالمية بتنزيل حمولاتها، من السلع والمنتجات الواردة إلى الدول الخليجية،

في موانئ المملكة المتعددة على طول البحر الأحمر على أن يتم نقل البضائع بـراً أو جواً إلى دول الخليج، بالإضافة إلى تزويد السفن بالوقود اللازم لإكمال رحلاتها إلى الشرق أو الغرب. أو كالذى قام به السعودية بإعادة افتتاح منفذ «العدين» الذي يربط بين قطر والإمارات عبر أراضي المملكة، والذي يسهم في اختصار المسافة بين البلدين عبر الأراضي السعودية، واختصار الوقت للعبرين بين الإمارات وقطر الذي كان يتم استهلاكه في الدخول إلى الأراضي السعودية عبر منفذ «سلوى» الحدودي السعودي الموصى إلى قطر، وكذلك منفذ «البطحاء» السعودي الموصى إلى الإمارات. وكذلك أيضاً افتتاح منفذ «رملة خيلة» البري الحدودي بين المملكة وسلطنة عمان.

ومن البدائل أيضًا تفعيل الخزن الاستراتيجي المتمثل في استخدام المخزون الاستراتيجي للمملكة في اليابان، واستخدام ناقلات النفط العملاقة كمخزونات مؤقتة لأي طارئ حال إغلاق مضيق هرمز.. أو تفعيل خط أنابيب ينبع الذي يسير بموازاة البحر الأحمر كخط بديل عن المرور بهرمز، ويمكن أن يتم عن طريقه نقل ٢٩٠ ألف برميل نفط يومياً. وتفعيل خط أنابيب العراق تركيا الذي يربط بين شمال العراق وتركيا وصولاً إلى ميناء جيهان على البحر المتوسط، المتوقف بسبب إغلاق خط الأنابيب الاستراتيجي بين شمال العراق وجنبه.

من البدائل تفعيل الخزن الاستراتيجي لنفط السعودية في اليابان واستخدام الناقلات العملاقة كمخزونات مؤقتة لأي طارئ في المضيق

لمشاريع الطاقة وتحلية المياه وبناء مدن سكنية متعددة أكثر من تلك التي نشأت يوماً ما على خط التابللين في شمال المملكة، وستضيف لليمن أكثر من ٧٠٠ كم من السواحل تنشأ عليها المدن والمنتجعات، وخاصةً أن القناة ستمر بمناطق صحراوية وتعيد الاهتمام بها، وتختصر السفن العابرة للقناة تجاه بحر العرب المسافة إلى النصف، وأكثر قليلاً من الإبحار عبر مضيق هرمز. وقال سعد بن عمر: "القناة لها مسار رئيسي وأخزان احتياطيان، فمثلاً هناك مسار احتياط مع سلطنة عمان بدلاً عن اليمن في حال عدم الاستقرار السياسي، وهو بالتأكيد فرصة عظيمة لتنمية شرق اليمن، وزيادة دخل الدولة والمواطن على حد سواء".

باختصار عصر التهديد بورقة غلق المضيق وتهديد اقتصادات دول الخليج ولـي وانتهى للأبد بفضل إرادة دول الخليج بإيجاد بدائل استراتيجية للجغرافيا السياسية للمنطقة.

"قناة سلمان" وهي قناة بحرية تعد الأكبر من نوعها بالمنطقة تسهم في توفير ممر ملاحي لدول المنطقة بعيداً عن مضيق هرمز، وترتبط الخليج العربي بحراً ببحر العرب عبر قناة مائية ستتوفر أكثر من مليون فرصة عمل لليمنيين.

فالقناة تبدأ من الخليج العربي من الجزء التابع للمملكة على خور العديد متوجه إلى بحر العرب بطول ٩٥٠ كم تستطيع دول قطر والإمارات والكويت أن تقوم بتصدير نفطها عبر هذه القناة إلى بحر العرب، بعيداً عن مضيق هرمز، القناة يبلغ طولها الإجمالي ٩٥٠ كم، وتمتد في الأراضي السعودية ٦٢٠ كم، وفي الأراضي اليمنية ٣٢٠ كم، ويبلغ عرض القناة ١٥٠ متراً، والعمق ٢٥ متراً، وتساعد على عودة الحياة إلى الربع الخالي، وذلك بإقامة الفنادق والمنتجعات السياحية على ضفاف القناة، كذلك اكتفاء المملكة من الثروة السمكية بإنشاء المزارع السمكية على جوانبها، وإنشاء بحيرات مرتبطة بالقناة لهذا الغرض، إضافة

إنشاء قناة سلمان البحرية بدلاً عن مضيق هرمز



فاعلية القيادة وأسس النجاح

الذكاء الانفعالي والعقلي والاجتماعي يضمن التفاعل الناجح بين القائد والجماعة

إن فاعلية القيادة تكمن في قيادة الأفراد بشكل عام، لأن جوهرها يتمثل في أنها تتطلب من القائد التوفيق بين أسلوبه وبين كفاءة أتباعه ومدى التزامهم بقيم المنظمة، والقيادة الفاعلون هم الذين يمكنهم التعرف على ما يحتاجه الموظفون، ثم يكيفون أسلوبهم لتلبية تلك الحاجات. ولذا تحتاج المنظمات على اختلاف أحجامها وطبيعة نشاطها إلى قيادات قادرة على تحمل المسؤولية في تحقيق أهدافها وإنجاز أعمالها بكفاءة وفاعلية، وبدون تلك القيادات الوعائية والمسؤولة فإنه يتعدى على المنظمات ممارسة شاشتها بالشكل المطلوب نحو تحقيق أهدافها وطموحاتها، الأمر الذي يؤكد على ضرورة قيام هذه المنظمات بمواصلة الجهد للتجديد والابتكار والتطوير.

فادي محمد الدحدوح

القادة على اكتشاف واستثمار طاقات وقدرات العاملين الظاهرة والكامنة ، ومساعدتهم في توظيفها وتنميتها، لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال اكتشاف القادة أنفسهم والوعي بقدراتهم ، ومن هنا تبدأ رحلة البحث عن التمييز في القيادة انطلاقاً من الداخل نحو الخارج، حيث ينبغي على القائد أن يتعرف على ذاته وأن يكون على وعي تام برؤاه وأهدافه وقيمه وتصوراته وافتراضاته، صادقاً في أفعاله وأقواله ومشاعره، حتى يستطيع التأثير على الآخرين، لتحقيق النتائج المطلوبة ولتحقيق ذلك يجب على القائد أن يكون واعياً أيضاً بانفعالات العاملين لمساعدتهم على إدارة انفعالاتهم ومحاذير طاقتهم، وبناء الثقة الازمة للارتقاء بمستويات ومعايير الأداء والخدمة. إن مفهوم الذكاء الانفعالي يأتي اعتراضاً بأهمية انفعالاتنا في النجاح والفشل في مواقف الحياة المختلفة.

نخلص من ذلك إلى أن القيادة الفاعلة ترتبط بالعديد من المفاهيم والتغيرات التي تعمل على صقلها وزيادة فاعليتها وكفاءتها في تحقيق أهداف الجماعة ومن أهم تلك العوامل، العامل الانفعالي والعامل العقلي، العامل الاجتماعي والتي تعكس التفاعل الناجح بين القائد والجماعة.

* ماجستير القيادة ومتخصص في البحث العلمي والدراسات العليا

ويعد الذكاء الانفعالي من أحد أنواع الذكاءات التي كشف عنها العلماء في مجال علم النفس، وقد نما وتطور هذا المفهوم نتيجة لطابع العصر الذي نعيش فيه، والذي يتطلب رؤية غير تقليدية لمفهوم الذكاء، فالمجتمع الآن يواجه العديد من التحديات الاقتصادية والصحية والثقافية والسياسية والبيئية، والتي تتطلب من الفرد ليس فقط قدرات عقلية لحل المشكلات التي تواجهه، ولكن أيضاً يحتاج إلى قدرات افعالية واجتماعية يمكن من خلالها التعامل بكفاءة مع الآخرين.

ولا شك أن نجاح القيادة في مهمة القيادة تتأثر بمدى توافقهم وتجانسهم مع ذواتهم ومع الآخرين، والانفعالات التي يبدوها في مواقفهم القيادية قد تؤثر على قدرتهم وكفاءتهم الإنتاجية. ويحتاج الأداء في المنظمات بصفة عامة إلى تضافر واتساق جهود العاملين، ولن يتأتي ذلك إلا من خلال قيادات واعية ومدركة لدورها الوظيفي، وتمتلك المهارات الازمة لتحقيق التاغم والانسجام في الأداء، وإذا كانت القيادة تشير بشكل أو باخر إلى فن التعامل مع الآخرين، أو التأثير عليهم فإن امتلاك القيادة مهارات التعامل مع العاملين يعد أمراً جوهرياً في تحسين الممارسات القيادية.

إن الذكاء الانفعالي هو أحد المتغيرات الأساسية، والتي أخذت في البروز كأحد الصفات الجوهرية للقائد الإداري ، حيث أن قدرة

تقسيم السلطة الأمريكية حقق أسوأ نتيجة .. والدوائر المؤثرة ثابتة

النخبوية والشعبوية في الديموقراطية الأمريكية: الخداع الأمريكي

الديمقراطية الأمريكية ليست سيمفونية لوزارت يتغنى بها العالم، ولا هي إحدى لوحات مايكل آنجلو المنقوشة في سقف "سيستين" القابعة في الفاتيكان حتى تُبهر جميع الأمم والأقطار في العالم. إذ يعتقد البعض أن الديموقراطية الأمريكية تجسد المثل الأعلى الذي ينبغي أن يناضل الآخرون لبلغه، ودائماً ما يُشير السياسيون والمواطنون الأمريكيون إلى العيوب التي تشوب الأنظمة الأخرى متဂاهلين العيوب التي تتخلل نظامهم الديمقراطي. إن من الأهمية بمكان أن نرسم خطأ فاصلاً بين الديموقراطية النظرية، وديمقراطية التطبيق أو الممارسة، وهذا المقال ينصب حول النظام الديمقراطي الأمريكي برمتها، ومدى تأثير النخبوية والشعبوية على ذلك.

مرح مكي النجار

من هنا يتضح لنا كيفية تمكّن هذه الفئات من التحكم بأكبر قدر من السلطة، ومحاولتهم بكل السُّبُل عدم تسلل هذه السلطة لأي دائرة خارجة عن هذه الدوائر بأي حال من الأحوال ومهما كان ثمن الحفاظ عليها باهظاً وغير أخلاقي، ومهما كلف من خسائر بشرية واقتصادية. الأمر الذي أدى عملياً إلى انتزاع القدرة على اتخاذ قرار في تحديد المصير السياسي من بين يدي المواطن الأمريكي العادي.

وهذا يؤكد لنا، أن أسوأ نتيجة لهذا التقسيم في السلطة باتت حقيقة ملموسة وأن الذين يتخذون القرار في الدولة الأمريكية هم من ذات الدوائر التي تتنمي إلى نفس التوجهات السياسية والاقتصادية، الأمر الذي يُفسر لنا قرارات متماهية ومن ذات النوع، وهذا ما يطرح تساؤلاً جاداً حول ما إذا كان يتم خداع الناخب في حقيقة اختياره لمن يمثله في ظل نظام يقول إنه ديموقراطي في الوقت الذي لا يمثل هذا النظام فيه إلا نفسه؟ إذا النخبة ليست بحاجة لتأييد جماهيري (كما كان يفترض)، ذلك أنها تقتصر في حكمها على مواصفات ذاتية تتمتع بها، وهذا ما يجعلها تكسب ميزة تؤهلها لاحتكار المناصب منطلقةً من حقيقة "القلة الحاكمة والأغلبية المحكومة" ، وهذا تحديداً ما يخالف طبيعة الديموقراطية التي جاءت في الأصل من منطلق الأغلبية التي تحكم.

بالرغم من الثغرات التي تشوب الأنظمة الديموقراطية في العديد من الدول، إلا أن الشعوب ما زالت تتمسّك بحبالها خوفاً من أن يسقطوا وتتسقط معهم الديموقراطية التي جاءت مضادة للديكتاتورية وهذا هو السبب الجوهري من وجهة نظرى الذى جعل الكثير من "أنصار الديموقراطية" يتغافلون بها باعتبارها أحد أهم المعالم السياسية التي تمكّن المواطنين من الممارسة الحرة والمساوية لتقرير المصير السياسي، والتي ستتكلّل لهم عدم عودة الأنظمة الاستبدادية في كثير من البلدان.

ومع ذلك تظل الديموقراطية ليست الوصفة السحرية للحكم الديمقراطي، بل وسيلة لتحقيق النفوذ والسلطة، وقد وجه عالم الاجتماع الأمريكي رايت ميلز سهام النقد إلى النظام السياسي الأمريكي الذي كانت تحكمه طبقة حاكمة في الحقبة الخامسة وهو ما يُعرف بـ "النخبة الحاكمة".

وكون السلطة تتمرّكز في ثلاث حلقات هي: القوة العسكرية "الشركات الخاصة" النخبة السياسية (بحسب ميلز)، فإن الولايات المتحدة كانت تحكمها نخبة تحدّر من ٢٠٠ عائلة، ولستُ هنا بقصد شرح وتحليل نشأة هذه الطبقات، ولكن الأهم هو تولي أبناء هذه الفئات المناصب الحاكمة في البيت الأبيض والكونغرس وزوارتي الدفاع والخارجية وفي أكبر مئة شركة أمريكية.

كونه عمل يدفع إلى المؤسستية، وهو كذلك عمل يتسم بغريرة العاطفة على حساب العقلانية، ومثابر وحسب على إيجاد إجماعات أكثر من اهتمامه بالمحافظة على التعديدية.

النخبة خلقت نظاماً ديموقراطياً زائفًا. الأمر الذي ساعد شعبيوي دفع أخيراً باتجاه اختيار دونالد ترامب رئيساً على حشد وتبئنة ائتلاف للولايات المتحدة الرجل الذي وصف بأنه يبني الخطاب "الشعبي" أبان حملته الانتخابية، وهذا دليل كافٌ ربما على وجود خلل في العملية الديموقراطية. إن الدفع بالناخبين هو الهدف التحصيلي من ذلك التوجيه الخطابي المتوالي، وللتصبح الناخب فيما بعد كما لو أنه ليس فاعلاً سياسياً على صعيد الحرية الحقيقة في الاختيار.

لقد كانوا (الناخبون) يضعون أصواتهم في صندوق "اللاوعي" بشكل أو بآخر. ذكر أنتي لست بصدق نقد سياسة ترامب، بل العملية الديموقراطية نفسها التي أدت لانتخابه رئيساً. الخلاصة، أن الديموقراطية قدّمت جاءت لتعنى بمشاكل مرحلة ما، ومع تطور المجتمع الحديث وزيادة عدد السكان أدى ذلك إلى ظهور الديموقراطية الحديثة التمثيلية التي هي نتاج وصناعة "النخبة الحاكمة"، حيث جعلت هذه

النخبة من النظام الديموقراطي نظاماً ظاهرياً وحاولت إبقاء المواطنين العاديين خارج عملية صنع القرار، الأمر الذي أدى إلى ظهور مثل هذه الحركات الشعبية الثائرة بعد أن فقدوا الأمل في "النخبة الحاكمة"، ولكن يظل باعتقادي أن الشعبوية لن تقود إلا إلى عدم إيمان الكثير مستقبلاً بالنظام الديموقراطي بصفته يضع الحرية الفكرية أحد أركانه الأساسية، لا تغيب العقل واستغلال عاطفة المواطن كما يدفع بذلك الخطاب الشعبي. وحكم الشعب هو الغاية أولاً وأخيراً لا وسيلة للوصول للسلطة وحسب. المساواة احترام رأي جميع الطبقات وليس إقصاء طبقة دون الأخرى، والديموقراطية ليست مراكز اقتراع وحملات انتخابية وشعارات براقة لا تجد تطبيقاً عملياً حقيقياً لها على أرض الواقع في أعرق الدول ديموقراطية: الولايات المتحدة الأمريكية!

إن الديموقراطية الحقيقة برأيي هي عندما تطبق فعلياً ولا تستغل شعوب الدول بادعاءات زائفة، ذلك أن الديموقراطية الأمريكية إذا ما لبست ثوب المعافاة، فسيُنكِّن ذلك حتى إيجاباً على هذه المنطقة التي تسمى الشرق الأوسط، والعالم.

كانت تلك هي جذور "الشعبوية". الجذور التي نبتت لتكون حركة ثائرة ضد "النخبوية". علمًا بأن مفهوم الشعبوية قد استعمل للمرة الأولى في نهاية القرن التاسع عشر بفرض توصيف نمط محدد من الحركات السياسية حيث تأتي الشعبوية على أنها إيديولوجية الاستثناء حال كل سيطرة قسرية اجتماعية وسياسية نتيجة سيطرة فتية-سلطوية على التروّات والامتيازات الاجتماعية والسياسية والثقافية. وهذا التعريف للشعبوية من قبل إدوارد شيلز، يؤكد لنا أنها جاءت ردًا على النخبوية، كما يوضح لنا أن النخبوية جعلت من النظام الديموقراطي نظاماً ظاهرياً، لأن أساس الديموقراطية هو "حكم الشعب" وليس نظام مفروض على الشعب من قبل طبقة عليا بعينها.

ولم يقف وصف الشعبوية على هذا فقط، بل طالت الرئيس السابق باراك أوباما إذ وجه له سابقًا اتهاماً بالشعبوية فقط لأنَه صرَّح بأنه سيكون سعيداً لو حصلت زيادة طفيفة على الضرائب المفروضة على أصحاب رؤوس الأموال الكبار، إذن فهو من هنا أن وصف "الشعبوية" تارة تأتي على أنها من ضروب الاتهامات المجانية التي يتم اطلاقها بقصد النيل من

الخصوص بوصفهم غير مسؤولين، وغير أخلاقيين، وبالسلطوية والغوغائية والابتذال وبالرغبة الملاحة في التعدي وفرض شيء على الطبقات العليا في الولايات المتحدة بدافع الحقد والمماحكة. وتارة أخرى تأتي على أنها ثورة ضد "النخبوية"، التي جاءت من أجل تحقيق الإرادة الشعبية وتحرير الشعب من قبضة "النخبة الحاكمة". جدير بالذكر أن صحيفة وول ستريت جورنال سبق واتهمت هيلاري كلينتون "بالشعبوية" لأنها اعتبرت أن على الكونغرس أن يركز على خلق فرص عمل ويحسن من دخل عائلات الطبقة الوسطى.

إذا افترضنا أن إعلان الانحياز للطبقات الاجتماعية الأدنى يشكل فعلاً انحرافاً عن مبادئ الديموقراطية العادلة، تلك التي من المفترض أنها تعمل عبر السماح بالتعديدية وتوفير مساحة للتفاوض والمساومة بين المصالح الاجتماعية دون الانحياز لأي منها، إذاً فكيف نقبل بأن نتهم من ينحاز إلى هذه الطبقات "بالشعبوية"؟ على الرغم من أن النظام الديموقراطي ينادي بالمساواة.. أين المساواة؟

لا أريد هنا أن أكون في موقف المتحامل على "النخبويين" ولا في صد المدافع عن "الشعبويين"، كون "النخبة الحاكمة" ترفض الانحياز للطبقات الوسطى والفقيرة، هذا لا يبرر حركة "الشعبويين"، لأن هذا باعتقادي عمل يبرر شخصنة أكثر من

الخطة العلمية للمملكة: دمج المهارات بالسلوك وربط النظرية بالتطبيق

النهضة الثقافية والعلمية في السعودية "١٣-٢٠١٦م": "رؤية نقدية"

منذ النشأة الأولى للمملكة العربية السعودية كان الدين الإسلامي دستورها، ولذلك لا غرابة أن يكون من أهم مقومات بنائها الاجتماعي والثقافي والسياسي. وتمثل ارتباط الدولة وثقافتها ومجتمعها بالدين الإسلامي في كثير من المظاهر؛ من أهمها تبني الإسلام دينًا للدولة وشعبها، والتمسك بالعقيدة الصحيحة ونبذ العقائد المنحرفة والأفكار الضالة الهدامة، وقد كانت العقيدة الصحيحة والشريعة الغراء بعلومهما المختلفة هما الإطار الذي انطلق منه الملك المؤسس لبناء ثقافة المجتمع في تلك الفترة. ويستمد النظام السياسي للحكم في المملكة سلطته من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وهذا مصدران هما ضابطا النظم السياسي، ومصدرين أساسيين لأنظمة واللوائح التي تصدر في المملكة، وهو ما يعني أن النظام الأساسي للحكم ينسجم مع ثقافة المجتمع وقيمته فقد نص صراحة على أن دين البلاد هو الدين الإسلامي والدستور هو كتاب الله تعالى وسنة رسوله.

د. مجدي الداغر

ومشهد النهضة الحضارية الذي تطور في المملكة انعكس بصورة إيجابية على المجتمع السعودي، مما أدى إلى أن يشتمل ذلك جوانب الحقل المهني الصحفي وعناصر إصداراته سواء كان في مجال العاملين في هذا الحقل. أو على مستوى الطباعة ومضمون المادة التحريرية.

وتسهم المجالات بدور ملموس في تركيز الاهتمام الثقافي، وكذلك المكتبات العامة وكلها تتبع فرقاً رحبة للاطلاع، كما انتشرت في المملكة مؤسسات فكرية ترسخ نشاطاتها لخدمة الوعي العربي وتوفير متطلباته، فمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا تقدم بأنشطة متعددة من خلال أجهزتها ومتطلعاتها التي تسعى إلى توفير مستويات من المعرفة المتخصصة، ومركز الملك فهد الثقافي الذي يوفر بيئات مواتية لمختلف ألوان الإبداع الفني.

وتنتشر في المملكة مؤسسات خيرية لها أنشطة ثقافية وفكرية تتخد أبعاداً إنسانية، فجائزة الملك فيصل أصبح لها نقل دولي، وغدت موضع اهتمام العلماء في جميع دول العالم، لما تسم به من صدق التوجّه وسلامة الهدف، وتقوم المؤسسة داخل المجتمع السعودي بأنشطة ثقافية وفكرية متعددة من خلال أجهزتها المختلفة.

من ناحية ثانية، كان النفط مصدراً مهمّاً من المصادر الاقتصادية التي فتحت المجال لختلف الأنشطة، ومهدت لضائعة النمو الأمر الذي جعل النفط الوسيلة الحيوية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي وإيجاد فرص عمل.

وهكذا فقد انتقلت المملكة إلى دولة مهيئة للانطلاق وتشكيل ملامح الصناعة الحديثة، والتجارة والزراعة والصحة، والتعليم، وفي خطتي التنمية الأولى والثانية اتبعت استراتيجية متوازنة استهدفت تنمية كافة القطاعات.

وتعززت احتمالات النمو في المملكة عندما وضعت آلية منهجية للتطبيط الاقتصادي، لترشيد وتنشيط التنمية، وتطور اقتصادها خلال الربع الأخير من القرن العشرين وصارت تتمتع ببنية أساسية عصرية وتحظى بقطاع خاص مزدهر ونظام مالي مستقر.

النهضة الثقافية: المظاهر والمؤشرات:

إن دور المؤسسات الإعلامية والعلمية والثقافية بما في ذلك الجامعات والمعاهد ومراكز البحث والأندية الأدبية والرياضية. قد أسهمت مجتمعة في تعزيز وتقديم النهضة الثقافية التي تعيشها المملكة حالياً بصورة شاملة.

الملك سعود والذي يعد من أهم الأحداث الثقافية في السعودية، وقد قدم رسائل ودراسات علمية حول أدباء سعوديين ومنتجهم الأدبي وسيرهم الذاتية، مثل غازي القصيبي وحامد منهوري. ورأى العديد من الأدباء بالملكة أن تعيين الأمير خالد الفيصل وزيراً للتربية والتعليم كان أهم حدث ثقافي في عام ٢٠١٣-٢٠١٦م، ونقلة نوعية في الثقافة السعودية، فهو من أطلق عدداً من المبادرات الثقافية مثل مؤسسة الفكر العربي، وسوق عكاظ، وغيرها. كما جاء اختيار المدينة المنورة عاصمة للثقافة الإسلامية أهم حدث ثقافي في تاريخ المملكة، بجانب معرض الفنان السعودي عبد الناصر غارم في مزاد دار كريستي بدبي.

وعلى المستوى الفني تأتي أحداث الفيلم السعودي "وجدة" الذي يسلط الضوء على الواقع الذي تعشه، والصعوبات التي تعانيها، من خلال طموح بطلة الفيلم الطفلة "وجدة": وقد حصد حوالي جائزة من مختلف المهرجانات العربية والعالمية، كما رشح لجائزة الأوسكار العالمية.

ثالثاً: النهضة التعليمية: المظاهر والمؤشرات:

ادركت الحكومة السعودية منذ تأسيسها أهمية دور التعليم في بناء الإنسان، وهكذا أصبح التعليم من أولى اهتمامات الملك عبد العزيز. يرحمه الله . لذلك ركز على مجالات تمية الوعي الثقافي، والعلمي بين طبقات الأمة، وأخذ ينشئ المدارس. ولم تختلف الفتاة السعودية كثيراً عن ركب التعليم، رغم الحساسية الاجتماعية التي أدت إلى تأجيله بعض الوقت. وتعود بداية التعليم الحكومي للبنات لعام ١٣٨٠هـ.

كما تطور التعليم العالي وتتنوع خلال الخطط الخمسية المست حيث أنشئ عدد من الجامعات والكليات والمعاهد، والكثير من المباني الجديدة وتأمين المعلم والمعدات، كما تم افتتاح العديد من برامج الدراسات العليا في الجامعات وفي كليات البنات، إضافة إلى الأقسام المستقلة المخصصة لهن في الجامعات.

وتحرص الخطة العلمية في المملكة على أن تصبح المعلومات والمهارات التي تعلمها للطلاب سلوكاً في حياتهم وذلك بالربط بين النظرية والتطبيق وبين العلم والعمل، ونظراً لقفزات الكبيرة التي تشهدها ميادين العلوم والثقافة والتقنية فإن المناهج الدراسية تحرص على تمية التفكير العلمي لدى الطالب وتعزيز روح التجريب واستخدام المراجع العلمية والبحث عن المعرفة واستثمار المعلومات التقنية والتعامل معها بكفاءة في سبيل تمية المعلومات وزيادة الخبرات وتوعيها.

ولا يقتصر اهتمام المناهج في غرس وتنمية الثقافة على المقررات والكتب الدراسية بل إن النشاط المدرسي والتوجيه والإرشاد الطلابي وميادين تعليم الكبار ذات صلة عميقة بالمناهج بل هي نشاطات

- وفي إطار النهضة الثقافية في المملكة تبرز عدة مؤشرات:
 - إن النتاج الثقافي في السعودية يعد جزءاً أساسياً من الثقافة العربية الإسلامية، وعملاً مؤثراً في تطور هذه الثقافة وتجدد بناءها، والمؤسسات الثقافية بما تقوم به من أدوار مختلفة ومتقدمة تمثل منابع رئيسة للفكر العربي والإسلامي، وقنوات للحوار بين الأجيال.
 - التواصل الثقافي قائم بالفعل بين المثقفين ورجالات الفكر والأدب مع الجو الثقافي والأنشطة في الدول العربية المختلفة. ويتجلى ذلك في مشاركة العديد من المبدعين ورجال الفكر والنقد في المؤتمرات الأدبية التي تعقد في البلدان العربية.
 - تشهد النهضة الثقافية بالمملكة العربية السعودية عدة ظواهر منها: حركة موسمية منتظمة كما نرى في الموسم الثقافي الجنادرية وما يصاحب ذلك من نشاط ثقافي متعدد.
 - الملحق الثقافي الأسبوعي لكبريات الصحف تعطي كافة الفنون والأنشطة الثقافية وتسكتب أعمال الفكر والأدب العربي إلى جانب كتاب ومنتقلي المملكة.
 - النادي الأدبي والجمعيات الثقافية المنتشرة في ربوع المملكة.
 - الصالونات الأدبية الخاصة وتلك ميزة تفرد بها السعودية حيث تشهد هذه الصالونات فعاليات ثقافية تزخر بالتفاعل.
 - العطاء الثقافي في السعودية له عدة مظاهر منها النشر، الإصدارات، اللقاءات الفكرية، الحركة النقدية، وتقى اللقاءات الفكرية على عدة محاور فهناك المنتديات الأدبية الموزعة على أكثر المناطق، وال المجالس والمنتديات الخاصة في بعض المدن قدم أسبوعياً وتقاول فيها بعض الأمور الأدبية الراهنة.
 - من أهم الأحداث الثقافية في السعودية خلال عام ٢٠١٣-٢٠١٦م، بجانب معرض الرياض للكتاب، والمهرجان الوطني للثقافة والتراث (الجنادرية)، وإقامة ملتقيات الأندية كان انعقاد مؤتمر الأدباء الذي خرج بوصيات عديدة أبرزها الاهتمام بالمسرح وبالمراكم الثقافية، وفوز ديوان الناقد أحمد بوقرى (ما وراء حنجرة المغني) بجائزة البابطين، فضلاً عن عدد من الفعاليات الثقافية المميزة.
 - شهدت المملكة انعقاد مؤتمر الأدباء السعوديين الرابع في المدينة المنورة عاصمة للثقافة الإسلامية، وتميز هذا المؤتمر بمشاركة الشباب من العديد من البلدان العربية ببحوث عن الأدباء والأدب في السعودية، أعقبه انعقاد ملتقى نادي مكة المكرمة في دورة استثنائية عن الأدب والثقافة والحدود بينهما.
 - كان أبرز إنجازات عام ٢٠١٣م، الثقافية بروز الحراك الشبابي في مجال اللقاءات والإصدارات من كتب ودواوين شعرية، بالإضافة إلى نشاطهم في شبكات التواصل الاجتماعي، وظاهرة التناقض بين دور النشر على الأسماء المميزة في هذه الشبكات، وطبع إنتاجها الورقي وتسيقه، بجانب إصدارات كرسى الأدب السعودي بجامعة

والأبحاث الواقعة ضمن الأبحاث الأكثر استشهاداً بها بنسبة (٢٣١) في العام ٢٠١٣ - ٢٠١٦م، وذلك وفقاً لإحصائية "تومسون أندرويتز" التي نشرتها مؤخراً مجلة نيتشر العالمية في عددها الصادر في ديسمبر ٢٠١٣م، وكانت "تومسون أندرويتز" في نسختها العربية لعدد فبراير ٢٠١٣م، قد رصدت مجموع الأوراق العلمية للملكة لعام ٢٠٠٢م، حيث بلغت (١١٥٠) ورقة علمية وهي محصلة ما نشرته جميع الجامعات والمراکز العلمية في المملكة، في حين بلغ عدد الأوراق في عام ٢٠٠٧م (١٣٦٢) ورقة علمية.

وبعد تفزيذ الخطة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في عام ٢٠٠٨م، الذي بلغت فيه الأوراق العلمية لعام ٢٠١٣م إلى أضعاف ما كانت عليه في عام ٢٠٠٨م بعد عدد الأوراق العلمية لعام ٢٠١٣م (١٦٨٦) ورقة علمية.

وأورد تقرير لتومسون أندرويتز صدر في نهاية ٢٠١٣م، أن عدد طلبات براءات الاختراع التي أودعتها السعودية وتم تسجيلها في مكاتب البراءات الدولية كان عشرة طلبات براءات في عام ٢٠٠٢م، ثم (١٨) طلب براءة اختراع في عام ٢٠٠٤م، و (٢٣) طلب براءة في عام ٢٠٠٦م، و (٢٨) طلب براءة في العام الذي يليه ٢٠٠٧م، وفي عام ٢٠٠٨م بعد أن تم البدء في تفزيذ الخطة الخمسية الأولى للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتخطيط، والعديد من الجهات والجامعات بالمملكة، وصل عدد طلبات البراءات إلى (٥٦) طلب براءة اختراع، ثم (٧٨) طلب براءة في عام ٢٠٠٩م، وأخيراً في عام ٢٠١٣م وصل عدد طلبات البراءات ما يقارب ثلاثة أضعاف، حيث بلغت (١٧٠) طلب براءة اختراع في عام واحد.

وعلى مستوى التفوق العلمي أعلنت مجلة "مسلم ساينس Muslim-Science" ومقرها المملكة المتحدة، عن قائمة أهم Twenty Most Influential Women in Islamic World، هي مجلة متخصصة في العلوم والتكنولوجيا في العالم الإسلامي ومن خلال مجلس خبراء دولي عالي المكانة العلمية، وشملت القائمة بجانب النساء المسلمات الأكثر نفوذاً وتأثيراً في مجالات: الفيزياء، البيولوجي، الكيمياء، الهندسة، الرياضيات، والعلوم الاجتماعية. وتغطي القائمة جغرافياً أقاليم ودول: العالم الإسلامي كله، شاملة، جنوب شرق آسيا، جنوب ووسط آسيا، منطقة الخليج العربي، دول المغرب العربي وشمال إفريقيا، ودول أمريكا الشمالية.

رابعاً: مؤشرات النهضة الإعلامية:

تشكل وزارة الثقافة والإعلام أولى المؤسسات الحكومية المعنية بالإعلام، وتعد إدارة المطبوعات والمخاربات التي أنشئت عام ١٤٤٥هـ، أول جهاز حكومي يشرف على النشر والمطبوعات ومراقبتها، وهي

متتممة تتبع من توجهات مناهجنا لتكامل جميعها من أجل دعم مسيرة التنمية الثقافية.

لقد أدت الجامعات السعودية في بدايات تاريخها دوراً مهماً في التنمية الثقافية والفكرية حينما كان المجتمع يتلمس طريقه نحو المدنية والتقدم الحضاري والنمو الاقتصادي، فقد كانت الجامعات تمثل أهم مؤسسات صياغة الوعي في ظل محدودية الاحتكاك مع العالم الخارجيإعلامياً وسياسياً وثقافياً، وكانت الجامعات تمثل بيئه حاضنة للأنشطة الثقافية في الفن والمسرح والأدب والمسابقات الثقافية وكذلك الأنشطة الرياضية والعلمية، وكذلك معارض الكتب والفنون التشكيلية والحرف التقليدية وغيرها من الأنشطة.

وقد حظي قطاع التعليم في المملكة بالعديد من المنجزات والتطورات منذ أن تسلم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز مقاليد الحكم وسجلت ميزانية التعليم بشتيه العام والعامي (للعام المالي ١٤٢٥ / ١٤٢٦هـ) أعلى معدلات إنفاق في تاريخ المملكة حيث تم تخصيص حوالي (١٢٢ ألف مليون ريال لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة، وإذا كان هناك من عوائق لأخذ الجامعات دورها الطبيعي في المجتمع من جهة، وتطوير أدائها الأكاديمي من جهة أخرى فهي تمثل في عقبيتين رئيسين هما: تغيير واقع الجامعات السعودية من كونها مصادر تقليد بعيداً عن أساليب الاقتناع العملي الحر، والأسئلة المتلاحقة، وأفكار البحث العلمي المعروفة، وإعطاء مزيد من الصالحيات والاستقلالية للجامعات السعودية.

وقد خصصت المملكة في الأجندة الوطنية والبرنامج التنفيذي محوراً خاصاً بالتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع، وقد أفرد المحور برامج تتعلق بتعزيز مشاركة المرأة وتحقيق العدالة بين الجنسين في سياسات ومناهج وبرامج قطاعات التعليم المختلفة، من خلال إدماج النوع الاجتماعي وإلغاء مظاهر التمييز على أساس الجنس من المناهج الدراسية والسياسات التربوية، وتحفيز البرامج التي تزيد من مشاركة المرأة في القرارات الإدارية التي لا تتعدي حالياً ما نسبة (١٥%).

كما تم تخصيص برامج لزيادة القدرة على استيعاب التكنولوجيا والاستثمار في تطوير الموارد البشرية بما ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الوطني واحتياجات سوق العمل، إضافة إلى سعي المملكة إلى زيادة نسبة الإنفاق السنوي الإجمالي على البحث العلمي والتطوير من القيمة (٠٠٣٦) إلى (٠٠٥) مع نهاية عام ٢٠١٢م، إضافة إلى السعي إلى إنشاء صندوق لدعم البحث العلمي والباحث والجامعة المتميزة، وربط أنظمة المكتبات الجامعية مع بعضها عبر شبكة الكترونية.

كما قفزت السعودية لوضع متقدم بين دول العالم للعام ٢٠١٢م، بنسبة معدل الارتفاع السنوي للنشر العلمي للدراسات العلمية

السعودية لم تسجل أي حادث قتل أو سجن أو تعذيب لصحفي وسف حريه التعبير يرتفع مع مشاركة المرأة والشباب

التي ليس لها مصدر أو تضر بالأمن الوطني أو تدعو إلى الطائفية أو المذهبية، حماية للأمن الوطني والحفاظ على أمن الدولة في الداخل والوحدة الوطنية وعدم الإساءة إلى الأديان ومنع المساس بسيادة الحكم.

ويوجد نظام للطباعة والنشر يتضمن في بعض فقراته معايير وقيم لأخلاقيات الممارسة المهنية، كما حدثت تعديلات جوهرية في التشريعات الصحفية بحيث أصبح هناك إلزام للصحفيين بالتسجيل في عضوية هيئة الصحفيين قبل ممارستهم للعمل الصحفي، وهي تعديلات إيجابية تزيد من هامش حرية الرأي والتعبير بالنسبة للصحف والصحفيين، وقوانين تضمن وجود تعددية صحفية تمثل درجة من التنوع الحقيقي.

ويرى البعض أن عام ٢٠١٣ يمثل منطلقاً جيداً للصحافة السعودية، فقد استمر حراك التطور والتحديث وتكرис المهنية والاحترافية في أوساط العاملين في الصحافة السعودية والتي واكبت الاتجاهات الجديدة في الصحافة العالمية وما أحدهته ثورة تكنولوجيا المعلومات من تطور كبير في العملية الصحفية وأالياتها وأساليبها لقد شهدت الصحف السعودية خلال العام ٢٠١٣ اتساع هامش الحرية في تناول مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتعزيز منهج الانفتاح والحوار والنقاش، وحيوية وأهمية الموضوعات التي يتناولها الصحفيون والكتاب دون قيود إلا ما يصادم مع مبادئ وتعاليم الشريعة والقيم الأخلاقية للمجتمع.

وهو ما يبرر أن عدد الصحف الإلكترونية في المملكة في حدود (٢٠٠٠) صحيفة المسجل منها رسمياً (٦٠٠) صحيفة، وعدد المنتديات أكثر من (٥٠٠) منتدى، وأن معظم الواقع الإلكتروني مستضافة من خارج المملكة بنسبة (٩٧٪). وفي أواخر عام ٢٠١٣ تم تشكيل جمعية للنشر الإلكتروني تجري الاستعدادات لتشكيل جمعيتها العمومية وانتخاب مجلس إدارة لها.

كما أن الصحافة السعودية قد حققت مزيداً من المكاسب خلال عام ٢٠١٣ على صعيد تبني أنظمة ولوائح العمل الصحفي وآليات المحاسبة في حال المخالفات، وقد أصبحت هذه الإجراءات من صميم عمل هيئة الصحفيين السعوديين التي أنشئت بغرض الارتقاء بمهنة الصحافة والدفاع عن حقوق الصحفيين، وأصبحت الهيئة شريكاً فاعلاً في صياغة القوانين التي تتعلق بمهنة الصحافة، بحيث أصبح للصحفيين صوت مسموع في هذه القوانين، وأصبحت مخالفات الصحفيين مثلاً تُنظر أمام لجنة متخصصة بدلاً من المحاكم العامة، ومن ثم ما زالت جهود الهيئة تتواصل على صعيد

النواة الأولى لوزارة الثقافة والإعلام، وكانت تتبع مديرية الشؤون الخارجية، ثم وزارة الخارجية. وظلت هناك مدة تزيد على عشر سنوات، وإن تغير اسمها إلى قلم المطبوعات، وفي عام ١٤٧٤هـ، أنشئت مديرية العامة للإذاعة، وكانت تابعة ل مجلس الوزراء مباشرة.

لكن البداية الحقيقة للتنظيم الإعلامي الرسمي بدأ مع نشأة المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر التي نص مرسوم تأسيسها على توحيد الإشراف على جميع الخدمات والنشاطات الإعلامية الحكومية والأهلية فيها وفي عام ١٤٨٢هـ تحولت المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر إلى وزارة الإعلام.

ويمكن القول أن للسعودية سياسة إعلامية واضحة المعالم، تحدد على ضوئها المبادئ والأسس والضوابط التي تستند عليها وسائلها الإعلامية المقررة والمسموعة والمرئية، إنها عن طريق هذه السياسة المستمدة في جوهرها على المبادئ الإسلامية يمكن أن تساعد على التزام الوسائل الإعلامية في رسائلها وتوجهاتها بالقيم الإسلامية الإنسانية الرفيعة، وبالتالي تقلل من عوامل التناقض الحاصل بين الأهداف والوسائل التي تشهدها الساحة الإعلامية في هذا العالم الذي نعيش فيه.

وقد تضمنت السياسة الإعلامية بنوداً عدداً يمكن أن نستقي منها أفكاراً لبرامج إعلامية ثقافية، تحمل التوجيه والتثقيف الاجتماعي، والتعريف بتاريخ الوطن وجغرافيته وثقافته وتراثه وسائل الإعلام وتعمق محنتها بربطها بالأهداف السياسية العامة للدولة في غاياتها وتطبعها.

لقد تضمنت السياسة الإعلامية بشكل خاص عدداً من المواد التي تحمل معانٍ معينة إعلامية وثقافية وفكرية يتم التأكيد عليها بوضوح أكثر وهذه الأفكار هي: الحث على الارتفاع بالإنتاج الإعلامي، وتأهيل الكفاءات وإعدادها، وضرورة إجراء البحوث والدراسات الإعلامية، وتلبية احتياجات المثقفين ثقافة عالية بإنتاج البرامج رفيعة المستوى تتناسب أدواتهم، والتأكد على أن حرية التعبير مكفولة في إطار الأهداف والقيم الإسلامية والوطنية.

وقد رصدت التقارير أنه رغم هذه الحالات إلا أن التعديلات الجديدة على قانون الإعلام فتحت الطريق لإصدار الصحف للمواطن بشرط الحصول على ترخيص من جهة رسمية وتأسيس شركة، ولا يوجد قيود ولكن يوجد شروط في توفر القدرات فيمن ينوي إصدار صحيفة وتخضع الصحافة والمؤسسات الإعلامية للرقابة حيث توجد لجنتان مشكلتان من عدة جهات لاستقبال الدعاوى المقدمة على النشر وأصبح من نوع نشر الأخبار الدينية

والرؤى الإنسانية انطلاقاً من أن كل ما هو مفيد ونافع هو إرث لهذه الحضارة. وحتى يمكن القيام بهذا الدور، لا بد من تسخير الإمكانيات التي تتمتع بها المملكة في نشر أنواع مختلفة من المشروعات الثقافية المتميزة في شكل سلاسل كتب وموسوعات، والعناية بالفنون والأداب العربية والإسلامية والعالمية، وتشجيع انتشار المراكز والمؤسسات الثقافية التي من شأنها دعم كل ما هو ثقافي داخل إطار رسالة الأصالة المنشودة.

٢. إن باستثناء المؤسسات الإعلامية المرئية منها والمسموعة، فإن غالبية المؤسسات الثقافية في السعودية لا تحظى بأي مردود مادي تستطيع من خلاله الاستقلالية التامة عن مؤسسات الدولة. كمراكز البحث العلمي والأندية الأدبية وجمعيات الثقافة والفنون وغيرها مما لها صلة بالشأن الثقافي من قريب أو من بعيد كلها تعتمد على مخصصات الدولة من الميزانية السنوية، مما يشكل عبئاً على الدولة من الناحية المادية. ويمكن تصعيد هذه الحالة الثقافية إلى مستويات أعلى في الجامعات التي كان من المفترض أن يشكل البحث العلمي فيها مورداً أساسياً لقيام المؤسسات التعليمية الجامعية المستقلة.

٣. على مستوى المؤسسات التعليمية والجامعية والثقافية في السعودية، لا توجد تقارير لمعدلات البحث العلمي، كما لا يوجد وصف لدى القيمة المعرفية للبحوث في تلك المؤسسات، ففي الجامعات والأندية الأدبية، كمثالين للمؤسسات البحثية والثقافية، هناك عدد لا يأس به من الإنتاج الثقافي، بغض النظر عن قيمة هذا المنتج من الناحية العلمية والثقافية، إلا أن هذا الإنتاج لا يحقق مردوداً مادياً على المؤسسة التي أنتجته أو حتى على الباحث، إلا فيما ندر.

٤. تمثل الفنون مجالاً آخرًا من المجالات الثقافية التي يمكن من خلالها تعزيز القيمة التنموية للثقافة، إلا أنها لا تحظى بذلك الاهتمام الذي يستحق. السينما مثلاً تتحقق فيها ثانية التنمية والثقافة بوصفها مجالاً مادياً وثقافياً يتحقق من خلالها عامل الاستثمار فيها من الناحية الاقتصادية، كما يتحقق فيها الجوانب الثقافية، لكن - وهذا من المفارقات الكبيرة في الثقافة السعودية - فما زالت السينما ممنوعاً عرضها حتى داخل المؤسسات الثقافية النخبوية.

٥. لم يتم الاستثمار في المجال الثقافي إلا في جوانب ضئيلة لا تتحقق للثقافة عمليتها التنموية، بل كان التفكير يدور في إطار دعم التنمية للمجال الثقافي.

* أستاذ مشارك تكنولوجيا الإعلام - كلية الآداب - جامعة المنصورة، مصر

التنظيم وتحقيق القوانين واللوائح لتحسين بيئة العمل الصحفي، وإذا كان الصحفيون يتعرضون للقتل والخطف والسجن والتعذيب في مناطق كثيرة في هذا العالم فإن المملكة العربية السعودية لم تسجل أبداً أي حادث قتل أو سجن أو تعذيب لصحفي وحتى الصحفيين والكتاب الذين أوقفوا عن الكتابة لفترات مؤقتة، كان ذلك بسبب أن كتاباتهم تصادمت مباشرة مع مبادئ شرعية أو شكلت تهديداً للوحدة الوطنية. وعلى مستوى مجتمع الصحافة السعودية يدرك الكثيرون أن سقف حرية التعبير يرتفع مع مشاركة أوسع للمرأة والشباب في المجالات الإعلامية والصحفية.

خامساً: النهضة الثقافية والعلمية: تقييم ووصيات:

تعد النهضة الثقافية المعاصرة في المملكة محاولة لإعادة بلوحة تجاور الأصالة والتجدر التاريخي للقيم والأعراف مع افتتاح مستير جاد على الإنجازات الإنسانية في كافة المجالات. ولعل الدارس لبواكير النهضة الثقافية الحديثة في الحجاز ونجد في النصف الأول من القرن العشرين يلاحظ ذلك وبقوة. فقد كانت أفكار المبدعين من شعراء وأدباء بشكل عام تعبّر عن رغبة أكيدة في استعادة درو ريادي، والتأكيد على أن هذا الدور ممكن التحقيق.

ولعل الخطاب الثقافي المعاصر المنتظر يسعى إلى تجذير أصالة مؤكدة على افتتاح وعالية الخطاب الذي صدر من مكة، وأن يلبسها إطار الوحدة في التوع والتعدد والتسامح في قبول الاختلاف، كما تجده في مواسم الحج التي تستضيف كل جديد ونافع، في أيام التقاء المسلمين من كل مكان، من أجل تعزيز التعارف. ويفتضي التعارف القبول بالأخر وتقدير التراث والعمل في حالة مناسبة. ومن ثم افتتاح الثقافة المرجوة في قدرتها على كسب عقول وقلوب الآخرين. ومن هذا المنطلق يصبح من هموم الخطاب الثقافي الذي يتطلع إلى حضوره، أن يكون مميراً في خصوصيته، ويحمل هم العلمية المنتظرة لما يجسد المكان والتاريخ الذي انطلق منه.

وهنا تبرز عدة ملاحظات أساسية:

- إن العالم ينظر إلى المملكة العربية السعودية، مهبط الوحي وأرض الرسالة وذات الوضع الاقتصادي المتميز أن يكون خطابها الثقافي على المستوى نفسه الذي تتمتع به في المجالات الأخرى. وبناءً على هذا، يجب أن يكون للثقافة السعودية رسالة عربية إسلامية عالمية، ومشروع حضاري يؤكد على الأصالة، ويلعب دوراً رياضياً في عملية تقديم المعرفة النافعة والمنفتحة على الحكم

قراءة في كتاب:

بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات الاجتماعية والاقتصادية



صدر العام الماضي عن المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة كتاب (بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات الاجتماعية والاقتصادية) لمجموعة من المؤلفين في ٧٨٤ صفحة، وتحتوى على مناقشة القضايا الاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون وببحث في الفروض والتحديات خاصة الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها دول المجلس. القسم الأول يتضمن ستة فصول، بحث الأول واقع الجاليات والعاملة في الخليج من منظور سوسيولوجي، منطلاقاً من أن ظاهرة وجود العمالة الوافدة في دول المجلس أصبحت من القضايا التنموية بما تطرّحه من تحديات اقتصادية واجتماعية على الاقتصاد والمجتمع الخليجي، الفصل الثاني والثالث ناقشاً علاقة النمو الديمغرافي بالتنمية في الخليج، مع التركيز على الواقع السكاني بتحدياته المختلفة، وأثره على التنمية.

عرض: شريف شعبان مبروك

الثاني عشر أسباب انهيار أسعار النفط ومستقبل الأسعار في ظل التطورات الجارية، وتبعات ذلك على اقتصادات دول المجلس. القسم الثالث، يضم أربعة فصول، تناول الفصل الرابع عشر مواجهة تحدي الإصلاحات السياسية في دول المجلس، وببحث الفصل الخامس عشر إصلاح التعليم مقابل الجامعي. حلّ الفصل السادس عشر تحويل اقتصادات الخليج العربي إلى اقتصادات معروفة بـ "سلة الاقتصاد العربي" بالتعليم العالي، وخلص إلى أنه يجب تبني استراتيجية ذات محتوى معرفي منخفض أو متوسط في دول الخليج، الفصل السابع عشر والأخير، استعرض واقع الأمن الغذائي في دول المجلس، والتأثير المتزايد للسكان وتقليل أسعار السلع الزراعية وانتاج الوقود الحيوي المدعوم حكومياً في الدول المتقدمة واتساع التصحر، وأوصى بتحديث القوانين الاستثمارية وتحقيق الاستقرار لتعزيز ثقة المستثمر وجذب الاستثمارات وتعزيز التبادل التجاري، ورسم آلية ملائمة للتحكيم في أي خلافات تحصل أو عندما يهتز الاستقرار الاقتصادي أو السياسي في الدولة المضيفة لحماية الاستثمارات، وإنشاء هيئة خليجية للأمن الغذائي تكون مسؤولة عن التخطيط للقطاعات الحيوية الغذائية.

* مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

تضمن الفصل الرابع تحليل المحددات القيمية للعلاقة بين المواطن والمقيم من خلال عامل الثقة، مستخدماً نتائج "مسح التناغم الاجتماعي"، كما سلط الفصل الخامس الضوء على علاقة الاقتصاد السياسي بالعقد الاجتماعي والهوية في الدولة الخليجية، حيث أشار إلى إن "أوضاع الهوية" في دول الخليج تتأرجح بين إنجاز الهوية وتوريتها،

وتضمن القسم الثاني سبعة فصول، وببحث متطلبات حوكمة الصناديق السيادية الخليجية، منطلاقاً من بداية الطفرة النفطية الثالثة وصولاً إلى خشية الدول الغربية من هيمنة هذه الصناديق ودخولها صناعات استراتيجية، وقد توصل إلى أن الصناديق السيادية قادرة على المساعدة في رفع الكفاءة التوزيعية للإيرادات المتحققة من الفوائض النفطية للدولة،

ناقش الفصل التاسع النظام النقدي الدولي والاقتصاد السياسي لدول الخليج، حيث عرّف مكامن الخلل في الاقتصادات والسياسات المالية، فرأى أن الخلل يتمثل في استمرار الدولار عملة الاحتياط المركبة للنظام النقدي الدولي.

عالج الفصل الحادي عشر ثورة الصخر الزيتي وآثارها على دول المجلس وفي أسواق النفط والغاز العالمية، والنتائج غير المباشرة لأسوق الطاقة من النفط والغاز في الولايات المتحدة، وتناول الفصل

الحوار العربي .. الرجوع إلى الخلف!

الحوار الجفري أو دول كبرى في المنطقة لها مصالح في تشتيت الرأي العام العربي، وتنفيذ أجنداتها على حساب الوجود العربي نفسه. وفي الوقت الذي نفذت فيه قناة الجزيرة هذا المشروع، فشلت العديد من وسائل الإعلام العربية الرسمية في المواجهة، فقدت تأثيرها ووهجهما وبدت في موقف رد الفعل والتبرير، واستفادت "الجزيرة" من ذلك في كسب مساحة كبيرة من جمهور المشاهدين، ثم جاءت موجة الربيع العربي التي اختفت فيها موضوعية الطرح الإعلامي وساد الخطاب الصاخب الذي يشوه الأنظمة العربية ويحمل وجه ما يسمى بثورات الربيع العربي لتسخين الرأي العام الهائج أصلاً والذي تقوده عقلية القطيع التي تسود عادة في حالات الهياج الشعبي والحسود حيث تخلص عن إعمال الفكر الشخصي وتتمكن الشائعات وتنشر دون تمحيص كون الرأي العام مشغولاً بالهياج.

وفي هذا المناخ المتلهب تمكنت الجزيرة وقنوات فضائية أخرى معادية للعرب ومؤيدة لمشروعات التقسيم والتجزئة في زيادة جرارات الإشاعات والتشكيك والتضليل من تأثير الهياج الشعبي، وكان هذا التوجه قد نجح من قبل في إسقاط نظام صدام حسين في العراق عام ٢٠٠٣، ثم توالي هذا النموذج غير الأخلاقي لإسقاط العديد من الدول العربية التي شهدت هياج ما يسمى بثورات الربيع العربي، وإن كان هذا النموذج سقط بعد فشل وصول جماعات الإسلام السياسي إلى الحكم، وتجلّي فشله بصورة واضحة مؤخراً بعد أزمة قطر مع ثلاث دول خليجية ومصر ومعهم العديد من الدول الأخرى حيث سقطت ورقة التوت عن هذه القناة.

وفي ظل هذا التناقض الإعلامي، وعدم وجود نظام إعلامي عربي جماعي رسمي مؤثر يستطيع تنظيم هذه الفوضى، وفي ظل انتشار شبكات التواصل الاجتماعي التي تحركها ثقافات متفاوتة، وجهات غير معروفة، ورأي عام بسيط في الرؤية والطرح ومن السهل التأثير عليه، يكون الخطاب الإعلامي عرضة لاستخدامه وسيلة للتغريب وتحويله إلى شوكة في الخاصرة العربية، ونقطة ضعف لتحقيق الأهداف الخارجية. والمطلوب من الحكومات العربية حالياً تعزيز إمكانيات الإعلام الرسمي للدول، وتقديم المعلومات بشفافية وسرعة لقطع دابر نشر الإشاعات والاجتهادات الخاطئة، والترويج المعتمد لجهات أو أحزاب أو جماعات على حساب الحقيقة وأمن واستقرار ووحدة الدول العربية وشعوبها، مع ضرورة تجريم نشر وبث المعلومات الكاذبة والخاطئة، وتفعيل أجهزة الإعلام العربي المشتركة، خاصة دور اجتماعيات وقرارات وزراء الإعلام العرب، وإلزام إعلام القطاع الخاص والفضائيات بشروط المسؤولية الاجتماعية ووضع ضوابط لعدم الانسياق وراء الإعلانات التجارية التي تؤثر على المضمون، وكذلك وضع قواعد دقيقة للتمويل وتلقى الأموال من الجهات المشبوهة.



* جمال أمين همام
jamal@araa.sa

المتابع للغة الحوار العربي - العربي، عبر وسائل الإعلام، أو عبر شبكات التواصل الاجتماعي يكتشف أن اللغة المستخدمة حالياً في أسوأ حالاتها، وتجاوزت تلك اللغة التي سادت في أشد حالات الخلافات العربية في منتصف القرن العشرين، بل أصبحت اللغة الإعلامية حالياً محفزة أو مشاركة في الخلافات العربية. - العربية، عبر استخدامها مفردات هابطة تخذل الحياة العام، مما جعل الرأي العام يعتاد على استخدام هذه المفردات المبتذلة ويتكيّف معها ويرددتها بدون خجل وكأنها من قاموس الحياة اليومية.

هذه اللغة أخرجت الخلافات العربية . - العربية عن مسارها وسياقها، وحولتها إلى مهارات لا تسقط من الذاكرة حتى وإن تجاوزت الدول الاختلافات، ويصاحب ذلك انفعال شبكات التواصل الاجتماعي وتبادل الاتهامات والتخيّن والتطاول والهبوط بلغة الحوار ما يجعل الخلافات الحقيقة تتوارى خلف الشائم، وهناك من يقوم بالتسخين وإشعال حرائق الفتن عمداً لتطبيق نظرية الهجوم خير وسائل الدفاع، وللتغطية على الاتهامات الموجهة إليها باتهامات مسبقة على الآخرين لكي يكون الآخر في موقع رد الفعل والتبرير والدفاع وليس في موقف المهاجم أو متخذ المبادرة.

ولعل نموذج قناة الجزيرة القطرية في السنوات الأخيرة يعد النموذج الأبرز الذي أسس لغة التطاول في الإعلام العربي، والهبوط إلى مستوى التجريح في الشخصيات السياسية وال العامة على مستوى الوطن العربي، ولتمرير ذلك أسبغت مسحة حوارية جديدة على الحوارات المتأفزة لجذب جمهور المشاهدين المنعش للإعلام التفاعلي و للانتقادات العلنية، ومشاهدة برامج غير مسبوقة في الصراع الفكري والجدل غير المألوف، مما مهد لانزلاق الحوار الإعلامي إلى المهارات، وجر الرأي العام العربي إلى صراعات تافهة مفتعلة والتشكيك في القيادات وتوجهاتها الدول العربية وسط خلافات مفتعلة والتشكيك في القيادات وتوجهاتها على حساب القضايا العربية الرئيسية، ومن ثم تمرير مخططات دول



شركة المعرفة Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية يجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعارفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسن في يوليو عام 2000 بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكademية المتعددة، وبرامجها البحثية المختلفة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعزيز وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل و مجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظرًا للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10 مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلَّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.



www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك